E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/2
12 March 2014
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة
عمّان، ٢-٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤

قضايا التنمية ذات الأولوية بالمنطقة العربية

مقترح أهداف محددة للتنمية المستدامة للمنطقة العربية

محمد عادل الهنتاتي
خبير في شؤون التنمية المستدامة

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

جدول المحتويات

١-توطئة عامة حول المفاهيم الأساسية: تحقيق العيش الكريم معيار جودة التنمية ٣

٢-المقدمـة: أبرز قضايا التنمية بالمنطقة العربية ٥

أ- قدرة البلدان العربية على التفاعل المسئول مع العولمة أول قضيا التنمية ٦

ب- معالجة العجز الغذائي المستمر ٦

ج- إضفاء المزيد من المساواة في توزيع مخصصات التنمية بين الجهات ٧

د- التفاعل مع شح الماء لضمان حاجيات التنمية وجودة الحياة ٧

هـ- القدرة على التصرف الرشيد في الطاقة كمورد طبيعي ووسيلة إنتاج وحاجة لعيش المواطن ٧

و- اكتساب الخبرة في تطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك لتكون قاطرة استدامة التنمية ٨

ز- تحسين أداء التنمية وتثبيت أدوات التدبير الرشيد والحوكمة في المجتمع ٩

٣- حوصلة لأبرز أهداف التنمية المستدامة المنشورة ٩

٤-أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية للمنطقة العربية لما بعد ٢٠١٥ ..... ٣٥

أ-التحديات التي تفرضها هذه القضايا التنموية ٣٧

ب-أهداف وغايات التنمية المستدامة ٤٦

- تعزيز الإنتاج الفلاحي لبلوغ الأمن الغذائي المستديم وسلامة التغذية للجميع ٤٦
- تعميم الحراك التنموي على كل مناطق البلاد والقضاء على أسباب تهميش الفئات ٥٤
- تنويع مجالات تثمين موارد المياه والطاقة وتحسين التصرف في استغلالها وضمان استدامتها ٥٨
- تحقيق سلامة النمو الحضري والتحديث التكنولوجي ٦٣

٥-الخــاتمة: إمكانيات تنفيذ البرامج والمشاريع والإجراءات ٦٨

مشروع أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية

١- توطئة عامة حول المفاهيم الأساسية: تحقيق العيش الكريم معيار جودة التنمية

تتمثل مقاصد التنمية المستدامة التي برز مفهومها في أواخر ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي[١] **جملة التحولات الإيجابية** التكنولوجية والاجتماعية والسكانية والصحية التي تعيشها رقعة جغرافية **فتتوفر لمتساكني تلك الرقعة الطمأنينة الشاملة والأمن والسلام في جل مجالات الحياة.** ومن منظور هذا المفهوم يرجع منشأ الطمأنينة إلى شعور الفرد أنه استطاع تلبية كل حاجياته الضرورية للحياة كمّا وجودة من مواد وسلع وخدمات وقد حافظ على صحته. فالطمأنينة التي تغمر الفرد الذي انتفع من أنشطة التنمية المستدامة هو مبعث الشـعور بالعيش الكريم والرفـاهة. ومفهوم العيش الكريم وجودة الحياة يشمل عدة مضامين ومقومات متكاملة منها الاقتصادي كقدرة الفرد على تلبية حاجياته المعيشية الضرورية، والصحي من خلال شعور الفرد بأنه في مأمن من المشاكل الصحية، والمقوم النفسي من خلال شعور الفرد بأن له قيمة في المجتمع عبر مساهمته في الحراك الاجتماعي ونوعية علاقاته مع محيطه الأسري والاجتماعي. ومن خلال هذا المفهوم لا تبلغ التنمية المستدامة مقصدها إلا بتحقيق مقومات العيش الكريم للمواطن، ومن هنا يظهر جليا الفرق بين النمو الاقتصادي الذي يتمثل أساسا في تكديس الأرباح من فترة إلى أخرى بدون الاهتمام بمدى تحسين ظروف عيش السكان، والتنمية التي هي السبب الأساسي لتوفير مقومات العيش الكريم وجودة الحياة والرفاه بالمفهوم الكامل ووسيلته المباشرة.

فالتنمية التي تعيش مع الظلم والخوف والقمع والشمولية والاستبداد والخداع الاجتماعي هي تنمية مشوّهة ورديئة لا تستطيع توفير مقومات العيش الكريم، وإن كانت قدرتها على تحقيق أرقاما قياسية فى النمو الاقتصادي عالية، لأن العيش الكريم لا يتحقق إلا في ظل التسامح والتآزر، والعمل المشترك فيما ينفع الناس، وفي أجواء الراحة النفسية وتقدير واحترام ومحبة الإنسان للإنسان واحترام حقوقه، بل فالتنمية المستدامة، عبر مقاصدها ومقارباتها ومبادئ عملها هي أداة لضمان حقوق الإنسان، اعتبارا لما تضمّنته وثيقة برنامج العمل للقرن الواحد والعشرين (أجندا ٢١) الذي أقرته القمة الأولى للأرض في سنة ١٩٩٢، وتواصل التأكيد على جدية ومصداقية هذا المفهوم في جل قمم الأرض والمؤتمرات والمنتديات الدولية العالمية والإقليمية ذات العلاقة بقضايا التنمية التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين حيث أصبح التّوجه نحو أنسنة التنمية أكثر وضوحا مما كان عليه من قبل.

في ضوء هذه الاعتبارات، أكدت جل الدراسات والتقارير الأممية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن جل أنماط التنمية المتداولة على كوكب الأرض، خلال القرنين الماضيين، وجدت نفسها قاصرة على توفير شعور الطمأنينة لدى سكان الكوكب رغم ما وفرته الأنشطة الاقتصادية من إمكانيات كبيرة لإنتاج ما يطلبه الإنسان لسد حاجياته المعيشية، وما أتاحته من ظروف يسّرت سبل الاستهلاك المفرط لجزء من سكان المعمورة، حيث شهدت المجتمعات البشرية خلال هذين القرنين انتشار ثقافة مجتمع الاستهلاك، فترسخ سلوك التبذير لدى سكان جزء من المعمورة، وقابله من جهة أخرى، انتشار الفقر والحرمان والأمراض المضنية والفتاكة في الجزء الآخر من كوكب الأرض. وفي هذا الشأن حصل إجماع دولي[٢] على أن تزامن انتشار ثقافة التبذير والاستهلاك المفرط والسلوك الجشع بين الناس، مع تنامي الفقر والأمراض في المجتمعات البشرية هي علامات واضحة على تردّي جودة التنمية من جراء القصور الواضح الذي واكب أنماط التنمية المتداولة على بلوغ مقاصدها الأساسية. ما بروز الظواهر الكونية السلبية الكبرى (التصحر، تغير المناخ، تراجع التراث

[١] تقرير بورتلاند "مستقبلنا المشترك"(١٩٨٧) وقمة الأرض الأولى بريو دي جنايرو (١٩٩٢)
[٢] ورقات العمل التحضيرية لقمة الألفية لعام ٢٠٠٠، التقارير حول الأهداف الإنمائية للألفية

البيولوجي العالمي واندثار الأصناف الحية تنامي التلوث وأعراض الأمراض الفتاكة وتلوث الغذاء وفساد التغذية)، التي أصبحت تعاني منها كل المجتمعات البشرية، وستتواصل وطأة هذه الحالة من المعاناة، بل فستزداد مع الأجيال القادمة لتشعّب المخاطر التي تتسبب فيها هذه الظواهر الكونية السلبية على غرار ظاهرة التصحر التي نتجت عن تدمير متواصل للأراضي الزراعية التي فقدت مساحات كبرى منها قدراتها الإنتاجية بما يهدد مستقبل إنتاج الغذاء في المستقبل في صورة تواصل أسباب هذه الظاهرة، أو ظاهرة التراجع الكبير للأحياء النباتية والحيوانية البرية والبحرية وانقراض العديد منها من جراء تدمير الغابات والمدخرات البيولوجية الطبيعية تحت وطأة أنشطة تنموية غير رشيدة أفقدت المنظومات البيئية الطبيعية مقومات توازنها وزادت في هشاشتها فتراجعت قدرات المنظومات الطبيعية على تجديد الثروات الطبيعية الحية التي يتم استهلاكها لسد حاجيات البشر، أو ظاهرة التغيرات المناخية التي أربكت كل السياسات والخطط التنموية على كوكب الأرض، بل فإن آثارها على وسائل عيش سكان كوكب الأرض وسلامتهم وأمنهم في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد تتأكد من سنة إلى أخرى، وتضع كل سكان الأرض أمام تحديات ضخمة لم تعرف المجتمعات البشرية مثيلا لها من قبل، وسببها الأساسي بيّنا وهو أنماط إنتاج المواد والسلع والخدمات المدمرة التي اعتمدتها جل الأنشطة التنموية لسد حاجيات العيش لسكان الأرض من جهة، ومن جهة أخرى، أنماط الاستهلاك المبذرة التي ساهمت، في ذات الوقت، في إفراط الضغط الذي تحدثه أنماط الإنتاج على الموارد الطبيعية الأساسية والبيئة، وفي الاستحواذ على حاجيات عيش جزء من سكان الأرض وأتلفتها، فحرمتهم منها فتوسعت بذلك فئة المحرومين والفقراء والجائعين بين سكان الأرض، وفي هذه الحالة يفقد مفهوم التنمية مقصده الأساسي المتمثل في تمكين سكان الأرض من حقهم في سد حاجيات الحياة ومقومات العيش الكريم ليضمن المجتمع توازنه الاجتماعي الذي بدونه لا يمكن أن تتوفر للفرد الطمأنينة المنشودة.

بهذه الصورة تقدّم جل التقارير حالة الوضع التنموي الذي تمر به أغلب المجتمعات البشرية حاليا[٣]، بما فيها مجتمعات المنطقة العربية التي هي بمثابة النموذج لما عليه بلدان العالم لتنوع واقع التنمية بهذه المنطقة وتفاوت القدرات والإمكانيات المتاحة للبلدان العربية[٤]

ورغم ثقل التحدي التنموي الذي وجدت المجتمعات البشرية نفسها مضطرة على رفعه منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، برهنت مجتمعات البلدان النامية على أن إرادتها لمجابهة هذا التحدي لا زالت قائمة رغم محدودية الإمكانيات المتاحة، ويبرز هذا من خلال ما تم إنجازه في مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث سجلت البلدان العربية، على سبيل المثال، تحسنا ملحوظا في مجال الرعاية الصحية للأطفال والأمهات والحد من انتشار الأمراض مائية المنشأ، وفي مجال مقاومة الفقر وتحسين ظروف العيش للفئات المعوزة[٥] وغير ذلك من الإنجازات التي شملت بصفة متفاوتة الأهداف الثمانية وأكثر الغايات ذات العلاقة كما بينته التقارير حول التقدم في تحقيق هذه الأهداف.

فما تم إنجازه في مجال التنمية الإنسانية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية في ميادين تحسين ظروف عيش المواطن، ولو أنه لم يبلغ المطلوب، يمكن، من جهة، البناء عليه وتعزيزه عبر ما يمكن أن يوفره مسار تجسيم مقاصد ومبادئ عمل ومقاربات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة ، ويمثل من جهة أخرى، سابقة مشجعة للمضي قدما في وضع أهداف واضحة للتنمية المستدامة مدعمة بغايات دقيقة وواقعية كفيلة بضمان كسب رهان انطلاق بلدان المنطقة العربية على مسار التحول المنشود والتغير المنتظر لمنوال التنمية نحو المزيد من

---

[٣] "المستقبل الذي نريد" ريو زايد ٢٠ (٢٠١٢) و البرنامج التنفيذي لتجسيم التنمية المستدامة (جوهانزبورغ ٢٠٠٢)

[٤] "تغير المناخ وآثاره علي المنطقة العربية"، والصادر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية
البيئة العربية: تحديات المستقبل- التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية(٢٠٠٨)

[٥] التقرير العربي حول الأهداف الإنمائية للألفية –الإسكوا ٢٠١٣

أنسنة الأنشطة التنموية وتكريسها كوسائل وأدوات تضمن الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، انطلاقا من تشخيص موضوعي لأولويات قضايا التنمية التي تعيشها المنطقة العربية، وهي أولويات قادرة على إحداث تغييرات جذرية في منوال التنمية كفيلة بالحد من الفقر وضمان الأمن الغذائي، وبتنويع وتوسيع قاعدة التنمية الاقتصادية باستحثاث مجالات تنموية حديثة على غرار اقتصاد المعرفة والذكاء، واستحثاث حراك القطاع الخاص لمعاضدة جهود الدولة في إحداث مواطن شغل لائقة بالحجم الذي يخفّض من نسب البطالة المرتفعة التي تعرفها خاصة فئات الشباب والمرأة بالمناطق العربية.

٢- المقدمـة: أبرز قضايا التنمية بالمنطقة العربية

تعدّدت و تنوّعت المبادرات الدولية والإقليمية التي انطلقت في إطار تنفيذ قرارات قمة " ريو زايد ٢٠ " ذات العلاقة بوضع خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ تعتمد على أهداف للتنمية المستدامة تكون شمولية و قابلة للتنفيذ و مدمجة للأبعاد الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية و تأخذ بعين الاعتبار مقومات الحوكمة الرشيدة. وقد شملت القضايا التنموية التي سيتم التركيز عليها خلال العقد القادم لتعزيز المكاسب التنموية الحاصلة والحد من السلبيات التي خلّفتها نماذج التنمية القديمة من جهة، و لتحويل الاقتصادات نحو التنمية المستدامة من جهة أخرى، إلى جانب قضايا الأمن و إحلال السلام في العالم، عدة مجالات وميادين من أبرزها ما تضمّنه تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ وهي قضايا (i) القضاء على الفقر، (ii) ضمان الأمن الغذائي و توازن التغذية، (iii) ضمان مجتمعات مستقرة و سليمة، (vi) اعتماد طرق التصرف المستدام في الموارد الطبيعية، (v) ضمان وصول خدمات الماء والصرف الصحي للجميع، (iv) ضمان الطاقة المستدامة، (iiv) ضمان ظروف الحياة و الصحة الجيدة، (iiiv) ضمان التعليم الجيد للجميع وبرامج التكوين طوال العمر، (xi) تعزيز مقومات الذاتية لدى المرأة و الفتاة، (x) إحداث مواطن الشغل و وسائل العيش المستدامة و تكريس العدالة في النمو الاقتصادي، (ix) ضمان حوكمة رشيدة و إطار مؤسساتي ناجع، (iix) ضمان محيط أعمال ملائم والتشجيع على التمويل طويل المدى.
و في قراءة مقارنة بين القضايا التنموية المطروحة على الساحة العالمية و ما أبرزته التقارير الدولية ذات العلاقة بالتنمية في المنطقة العربية يتّضح أن قضايا التنمية ذات الأولوية لدى بلدان المنطقة العربية تنحدر جلها من هذه القضايا العالمية اعتبارا أن المنطقة العربية بتنوع وضعية بلدانها اقتصاديا و طبيعية و بشريا تمثل نموذجا للعالم تتميز على العديد من مناطق العالم بالنسق السريع في نموها الديمغرافي.

فتتميز المنطقة العربية بثقل ديمغرافي تجاوز ٣٦٢ مليون نسمة بدون اعتبار بلدان القرن الافريقي – الصومال ودجيبوتي وجزر القمور – المنضوية تحت الجامعة العربية. وهذه الكتلة السكانية التي تضاهي من حيث الحجم سكان الولايات المتحدة الأمريكية أو سكان بلدان الكتلة الأوروبية التي كونت النواة الأولى للإتحاد الأوروبي، كان من المفروض أن تمثل مصدر قوة اقتصادية دافعة، على غرار ما مثلته أمريكا وأوروبا، نظرا لما يتوفر بالمنطقة العربية من إمكانيات طبيعية وبشرية ضخمة للتنمية على غرار الموارد الطبيعية الخام كالمعادن والنفط والغاز الطبيعي، رغم ما تشكو منه هذه المنطقة من شح في الموارد المائية وتواضع نسبة المساحات القادرة على الإنتاج الفلاحي من المساحة الجملية لبلدان المنطقة العربية. وفي ضوء تفاوت توزيع الإمكانيات المتاحة لكل بلد من الموارد الطبيعية المعدنية والطاقية والزراعية والسكانية بين البلدان العربية، يمكن اعتبار المنطقة العربية كنموذج مصغر للعالم، تعرف تناقضات كبرى أهمها انتشار الفقر في منطقة من أغنى مناطق العالم.

وقد سجلت المنطقة العربية تقدما ملحوظا نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية[٦] خصوصا في مجالات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمساواة بين الجنسين في التعليم ومحو الأمية، وهي نجاحات تتطلب التعزيز والتوسيع في المستقبل لتثمين الجهود المبذولة أفضل تثمين بما يساهم في تجويد المجهودات التنموية التي سيتم بذلها في المستقبل، لذا فهو من الضروري أن تأخذ أهداف التنمية المستدامة التي سيتم البناء عليها في وضع برنامج التنمية للمنطقة العربية لما بعد ٢٠١٥ بعين الاعتبار النجاحات المسجلة والصعوبات التي حالت دون إحراز تقدم يذكر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى وخاصة في ما يتعلق بصحة الأم والطفل، والحد من المخاطر البيئية[٧] التي أصبحت تمثل عائقا كبيرا أمام توفير مقومات العيش الكريم وجودة الحياة للمواطنين من جهة، وأمام حماية الموارد الطبيعية ضمان تجدد طاقاتها الإنتاجية ووظائفها التنموية، من جهة أخرى، حيث تفيد كل الدراسات الوطنية والإقليمية التي تناولت الوضع البيئي ببلدان هذه المنطقة تواصل تحرك عوامل التصحر التي تؤدي إلى تراجع خصوبة مساحات هامة من الأراضي الزراعية إلى جانب تقلص المساحات التي كانت في ما مضى أراضي مرعى تكفل الحاجيات الغذائية للقطعان المختلفة التي توفر حاجيات سكان المنطقة العربية من اللحوم والألبان وتساهم بصفة مباشرة في التخفيض من العجز الغذائي الذي يقيّض مضجع كل الحكومات العربية طوال العقود المنقضية. كما تصارع المنطقة العربية إلى جانب مواصلة التوسع الغير المنظم للمدن وما يترتب عنه من رداءة ظروف السكن وتكدس النفايات وتراجع مقومات جودة الحياة وتبعاتها على الصحة، تنامي التلوث الكيميائي من جراء الصناعات الثقيلة والتحويلية غير الرشيدة التي تعتمد على مسارات إنتاج رديئة بتكنولوجيات مهتـرئة، وهو ما يتسبب في تلويث جزء من الموارد المائية المخصصة للري والأراضي الزراعية وما ينجر عن ذلك من تعريض السلامة الغذائية للسكان.

أ- قدرة البلدان العربية على التفاعل المسئول مع العولمة هي أولى قضايا التنمية

وفي ضوء التشخيص الموضوعي[٨] للواقع الطبيعي والبيئي والبشري والاجتماعي للمنطقة العربية ولما تتضمنه هذه المنطقة من مدخرات طبيعية متجددة وغير متجددة، وما تحتوي عليه من إمكانيات بشرية وتقنية، وما آلت إليه السياسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ساهمت العديد من التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية الإقليمية والعالمية ذات العلاقة بالشأن التنموي في ضبط أبرز القضايا التي تجابهها بلدان المنطقة العربية في مجالات التنمية. وفي هذا الشأن هناك شبه إجماع حول **أهمية القضايا ذات العلاقة بالعولمة وأبرزها في ما يخص قدرة البلدان العربية منفردة أو مجمعة على مجابهة الضغوطات المختلفة التي تتسبب فيها العولمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وكيفية اندماج اقتصاديات البلدان العربية في الاقتصاد العالمي،** وفي هذا الشأن تجد بلدان المنطقة العربية نفسها أمام تحديات كبرى تحتم عليها انتهاج مسارات تنموية محددة حتى تتمكن هذه البلدان من المحافظة على سيادة القرار وتحسين جودة تنميتها.

ب- معالجة العجز الغذائي المستمر

وإلى جانب القضايا التنموية التي تفرضها العولمة، هناك شبه إجماع حول ضرورة أن تعالج بلدان المنطقة **العجز الغذائي** الذي تعاني منه كل البلدان العربية النفطية وغير النفطية على حد السواء وإن كان ما يحدثه العجز الغذائي من ضغط على الموازنات الوطنية يختلف من بلد إلى آخر، لكن الضرورة في اعتبار هذه القضية من أولويات القضايا التنموية المطروحة على المدى القريب والمتوسط يتمثل في **ارتباطها بالمحافظة**

---

[٦] الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية (٢٠١٣) " التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد ٢٠١٥

[٧] ومبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية ""أطلس المنطقة العربية بيئتنا المتغيرة "تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[٨] "حول تحديات التنمية العربية ٢٠١١ نحو دولة تنموية في المنطقة العربية"٢٠١٢ تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البنك الدولي"تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠١٢"

على سيادة القرار الوطني من جهة، وفي **تأثيرها على توازن المجتمعات العربية وحمايتها من الأزمات الاجتماعية** من جراء استمرار الفقر والتي من شأنها عرقلة المسارات التنموي.

ج- إضفاء المزيد من المساواة في توزيع مخصصات التنمية بين الجهات

وفي ضوء الاعتبار بالأحداث الاجتماعية الأخيرة التي عاشتها بغض البلدان العربية، أصبح من الضروري على البلدان العربية أن تنتهج **مسارات تنموية أكثر مساواة بين مناطق البلد الواحد وأكثر عدلا بين الفئات** حتى تساهم الجهود التنموية مستقبلا في ردم الهوة بين المناطق الريفية والبادية والمناطق الحضرية من حيث التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبمقومات العيش الكريم لكل سكان البلد، بما يساهم في **تماسك المجتمع وتوازنه وتحصينه من الهزات والأزمات** من ناحية، وفي **معالجة المشاكل المتأتية من تهميش الشباب والمرأة والفئات المعوزة** عن الحراك التنموي. فمعالجة قضية التفاوت التنموي بين جهات البلد الواحد هي من أولويات استدامة التنمية ومن أكبر شروطها حيث أن المقصد الأساسي للتنمية المستدامة هو توفير مقومات العيش الكريم لكل المواطنين أين ما كانوا فيتم بذلك إزالة أسباب الإخلال التي واكبت مناهج التنمية المعتمدة إلى حد الآن.

د- التفاعل مع شح الماء لضمان حاجيات التنمية وجودة الحياة

وبما أن المنطقة العربية تشكو من شح الموارد المائية، وما لهذه الموارد من دور مهم وحاسم كعنصر من عناصر التنمية في جل مجالاتها، فإن **التصرف الرشيد في ما هو متاح من موارد مائية ومجابهة حالات النقص المائي** يعد من أبرز القضايا التنموية ببلدان المنطقة العربية، حتى بالنسبة للبلدان التي تنتعش بمدخرات مائية متجددة توفرها الأنهار الكبرى وروافدها على غرار النيل والفرات ودجلة والأنهار الأقل ضخامة كالساجور والبليخ والعاصي والكبير الشمالي وغيرها من الأنهار الصغيرة إلى جانب الأودية والبحيرات ذات الموارد العذبة، إلى جانب مدخرات هامة لكن أقل حجم بكثير توفره الموارد الجوفية التي أغلبها يعتبر غير متجددة. ويتمثل التحدي التنموي الذي تفرضه الموارد المائية بالمنطقة العربية في **اكتساب القدرة على التصرف الرشيد** في الموارد المتاحة لتوفير احتياجات السكان من الماء الصالح للشراب وللري ، وفي **تجاوز النقص الفادح** الذي تعاني منه عدة دول عربية بأيسر الطرق لتغطية الحاجيات الضرورية للسكان، حيث يمثل سد الحاجيات الحياتية الأساسية من المياه لكل المواطنين من مقومات العيش الكريم الذي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقه بكل يسر للناس.

هـ- القدرة على التصرف الرشيد في الطاقة كمورد طبيعي ووسيلة إنتاج وحاجة لعيش المواطن

وعلى غرار المياه، تمثل **الطاقة من أكبر القضايا التنموية بالمنطقة العربية** التي تحتوي على أكبر المدخرات الطاقية في العالم سواء الطاقة الأحفورية أو الطاقات المتجددة، وتعتبر من أكبر مصدري النفط الخام والغاز الطبيعي إلى جل البلدان المتقدمة اقتصاديا، لكنها في نفس الوقت يمثل التحصل على الموارد الطاقية لسد حاجيات الناس المعيشية ومتطلبات الأنشطة التنموية من التحديات الكبيرة التي تضغط بثقل كبير على مسارات التنمية بعدد من بلدان المنطقة. وحسب ما وصلت إليه عدة دراسات تناولت بالتحليل إشكالية الطاقة في البلدان العربية، فإن **ترشيد استهلاك الطاقة** من جهة، **واستحثاث البحوث لإنتاج الطاقات المتجددة والزيادة من نسبة الاعتماد عليها لتسديد الحاجيات** اليومية للناس وللأنشطة الاقتصادية إلى جانب **التوظيف الأفضل للعائدات النفطية لتقوية ركائز التنمية وتمتين أرضياتها**، من جهة أخرى.

و- اكتساب الخبرة في تطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك لتكون قاطرة استدامة التنمية

واستئناسا بالمسائل المفاهيمية التي نجحت في إبرازها وثيقة برنامج العمل للتنمية للقرن ٢١ (الأجندة ٢١ الأممية) وتأكدت أهميتها كوسيلة عملية لتجسيم مناهج ومقاربات التنمية المستدامة في حيز الواقع في قمتي "جوهانزبورغ" (٢٠٠٢) و" ريو زايد ٢٠" (٢٠١٢) إلى جانب مؤتمرات وندوات أخرى متعددة، فمن القضايا التنموية البارزة على الساحة العربية كسب رهان تقدّم المجتمعات العربية في **الاعتماد أكثر فأكثر على أنماط الإنتاج المستديم والاستهلاك المستديم** عبر اختيار سلوك ترشيد استعمال الموارد الطبيعية والمياه والطاقة في الأنشطة الاقتصادية، وعبر تخفيض نسق استهلاك المواد والسلع وتحسين الانتفاع من الخدمات في الحياة اليومية للفرد وللمؤسسات. وهي قضايا تتعلق مباشرة **برفع تحدي تغيير السلوك الاستهلاكي للفرد** وتحدي **حمل خلايا إنتاج المواد والسلع والخدمات على تغيير منظومات الإنتاج بمنظومات أكثر نجاعة طاقية ومائية وذات كلفة إنتاجية أخفض ومنتجات أجود** بما يساهم في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات تجابه به المؤسسة المنتجة عقبات الترويج بكل اقتدار بما يضمن لها مواصلة تواجدها في السوق العالمية، وهذا في حد ذاته من مقومات استدامة المؤسسة المنتجة. فرفع تحديات الإنتاج والاستهلاك المستديمين يتطلب **نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك** لدى كل الأفراد والمجموعات بكل المجتمعات، وهو أمر صعب يتطلب من العاملين على تحقيقه المثابرة والصبر حيث تبين الدراسات ذات العلاقة بالتغيرات المناخية الصعوبات الجمّة التي تلقاها مبادرات المجتمع المدني الهادفة إلى إقناع المستهلك الأمريكي للحد من استهلاكه للطاقة للمساهمة في التخفيض من معدلات انبعاث غازات الاحتباس الحراري. وقد أجبر موقف المستهلك الأمريكي والأوروبي الرافض للانخراط في مسارات الترشيد المجموعة الدولية على القبول بتحمل تبعات وآثار ارتفاع متوسط حرارة كوكب الأرض بدرجة مئوية على ما هو عليه الآن. يبين هذا المثال الصعوبات المنتظرة في مجال نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك خاصة بين أفراد المجتمعات المعروفة باستهلاكها المرتفع وذات البصمات الإيكولوجية العالية على غرار بعض المجتمعات العربية ولدى بعض الفئات بجل المجتمعات العربية الأخرى. لهذا تكون قضية الاقتراب من أنماط الاستهلاك الرشيد من القضايا ذات الأولوية في المنطقة العربية للفترة المقبلة.

أما اعتماد أنماط **الإنتاج المستديم**، فهو يفرض على بلدان المنطقة **رفع التحدي التكنولوجي** ويطرح قضايا **القدرة على التحديث التكنولوجي والابتكار في المجالات التقنية عالية التخصص إلى جانب الاستفادة من التكنولوجيات المستوردة والمنقولة** من البلدان المتقدمة في المجال التكنولوجي، و**تطويع هذه التكنولوجيات بما ينسجم مع حجم وطبيعة خلايا الإنتاج بالمنطقة العربية**. ولئن قطعت عدة بلدان عربية أشواطا تذكر في مجال الاعتماد على التكنولوجيات المتطورة عند تطوير أنشطتها الصناعية، إلا أن قضايا التحديث التكنولوجي تبقى قائمة ضمن أولويات التنمية المستدامة بالبلدان العربية للفترة المقبلة. وحسب التقارير الصادرة عن الجامعة العربية والمنظمات العالمية والعربية المتخصصة في الصناعة والتعدين[٩] فكسب الرهان التكنولوجي هو في صدارة أولويات التنمية بالمنطقة العربية للدور الكبير للتطور التكنولوجي في تنمية النسيج الصناعي الذي يمثل إحدى قاطرات الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية من جهة والقادرة على تحويل الاقتصاد العربي من اقتصاد الريع إلى اقتصاد المعرفة الذي يقدم خدمات هامة للمجتمعات باعتماد تكنولوجيات شديدة الدقة تثمن الذكاء البشري بما يساهم في تسريع نسق تطور التكنولوجيا في مجالات التصنيع وبالنسبة للمنطقة العربية تصنيع المواد النفطية التي يتم تصدير أغلبها كمادة خام ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي والتنموي المتواضع بالمقارنة بما يمكن أن تتحصل عليه البلدان المصدرة للنفط من خيرات وعائدات توفرها الصناعات التحويلية للمواد النفطية. فتوسيع قاعدة التنمية بالبلدان العربية لتنويع المصادر التي يعتمد عليها المجتمع لإنتاج حاجياته من المواد والسلع والخدمات ويحد من تبعية هذه البلدان للغير لا يتحقق إلا

[٩] المنظمة العربية للصناعة و التعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،

عبر **رفع التحدي التكنولوجي، وهذه من القضايا التنموية ذات الأولوية بالمنطقة العربية** خلال المرحلة القادمة ويجب أن تكون ضمن أولويات برنامج التنمية لما بعد ٢٠١٥.

ز- تحسين أداء التنمية وتثبيت أدوات التدبير الرشيد والحوكمة في المجتمع

ولعل من أبرز ما خلصت إليه أغلب التقارير الحديثة التي تناولت بالتحليل أوضاع التنمية في المنطقة العربية **قضية غياب الحوكمة والتدبير الرشيد لشؤون التنمية** في جل البلدان العربية[١٠]. ولئن لم يحض موضوع سوء التدبير وانتشار الفساد والمحسوبية وتأثيراتها على جودة التنمية ونتائجها بالبحوث الموضوعية المستوفاة، فإن الكثير من الدلالات من واقع التنمية في بعض البلدان العربية التي عاشت الهزات الاجتماعية الضخمة التي أطاحت برموز القيادة، تفيد بأن غياب الحوكمة الرشيدة كانت وراء تردي الأداء التنموي في هذه البلدان، وهذا يعني أن الجهود التنموية في حقيقتها كانت صائبة إلا أن سوء التدبير من القيادات المشرفة على تنفيذ برامج التنمية، وتهميش القائمين على تنفيذ هذه البرامج عن دائرة أخذ القرار، إلى جانب تفشي الفساد والمحسوبية وانعدام المساءلة كانت وراء الفشل الذي واكب الجهود التنموية بهذه البلدان وأنتج تنمية متردية من حيث الجودة أتلفت الموارد المالية والمجهودات الفنية المبذولة والمخصصة لها. لهذا تمثل **العناية بقضية الحوكمة الرشيدة وحسن تدبير شؤون التنمية ضمن أولويات التنمية للمنطقة العربية خلال المرحلة القادمة** وأن التسريع بإحداث التغيير في هذا المجال كفيل بإرباح المنطقة العربية كثيرا من الوقت على مسار تحسين جودة التنمية وتجسيم مقومات استدامتها وبتثمين أفضل لما تحقق في مجال الأهداف الإنمائية للألفية بما ينسجم مع قرارات قمة "ريو زايد ٢٠".

٣- حوصلة لأبرز أهداف التنمية المستدامة المنشورة

في إطار العملية الحكومية الدولية التي انطلقت بعد "قمة ريو زايد ٢٠" لوضع أهداف تنمية مستدامة عالمية يتم من خلالها ضبط مضمون برنامج الأمم المتحدة للتنمية لما بعد ٢٠١٥، تساهم المنطقة العربية في هذا المسار بتنسيق من "الإسكوا" بهدف اقتراح عدد من الأهداف تعالج القضايا العربية ذات الأولوية في التنمية قصد أخذها بعين الاعتبار من قبل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء المنهج الذي أقره هذا الفريق لوضع أهداف التنمية المستدامة، سيتم الاستئناس بالمسار الذي تم اعتماده لوضع وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي حققت نجاحات نسبية ساهمت في تركيز الجهود الوطنية والدولية على عدد من القضايا الإنمائية التي كانت تمثل أولويات التنمية في العالم في أوائل الألفية الثالثة. وقد ساهم هذا الجهد الجماعي في تنفيذ أهداف الألفية من تحقيق نجاحات تعد هامة في مجالات الحد من الفقر المدقع ومن وفيّات الرضع والأطفال دون الخامسة والأمهات عند وبعد الوضع، وتحسين نسب تمدرس الأطفال ما بعد السادسة مع الاقتراب من المساواة المطلقة بين الجنسين في أغلب مراحل التعليم، وغيرها من النتائج الإيجابية التي تحققت للبشرية عبر تضافر جهود الحكومات والهيئات الدولية لتحقيق أهداف[١١] الألفية. وتبعا لما وصل إليه الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة[١٢] من اقتراحات بعد مناقشة ورقة العمل[١٣] التي وضعتها " الإسكوا" للغرض، واستئناسا بمفاهيم التنمية المستدامة التي حددتها وثيقة "برنامج العمل للقرن٢١" الذي أقرته القـــمة الأولى لــلأرض (ريو دي جنايرو ١٩٩٢) والتي تم التأكيد على أفضليتها وقدرتها على معالجة السلبيات الحالية التي تعاني منها مسارات التنمية بكل البلدان تباعا عبر ما

[١٠] "حول تحديات التنمية العربية ٢٠١١ نحو دولة تنموية في المنطقة العربية"٢٠١٢ تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية
[١١] التقارير حول الأهداف الإنمائية للألفية
[١٢] الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة- تونس\ قمرت ١٨\١٩\ تشرين الثاني – نوفمبر ٢٠١٣
[١٣] القضايا المفاهيمية الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة: نحو مقاربة عربية لأهداف التنمية المستدامة

تضمنه "البرنامج التنفيذي للتنمية المستدامة" الصادر على قمة التنمية المستدامة (جوهانزبورغ ٢٠٠٢) وعبر نتائج قمة الأرض "ريو زايد ٢٠" (ريو دي جنايرو ٢٠١٢)، من المرغوب فيه أن تكون أهداف التنمية المستدامة المنتظرة واضحة، وقابلة للتنفيذ والتجسيم الميداني بما يتوفر من إمكانيات، وسهلة التقييم، وخاصة أن تختزل في صياغتها وفي مضامينها أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة أي البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي بالإضافة إلى بعد الحوكمة الرشيدة الذي يمثل العامل الضامن لاحترام تطبيق مقاربة التنمية المستدامة عند تصور ووضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة كما تأكد عليه وثيقة "برنامج العمل للقرن٢١"، ومن بين مقومات هذه المقاربة ضرورة مشاركة كل الأطراف المعنيين بالعمل التنموي، ضبط مسؤوليات تنفيذ العمل التنموي وتوزيعها بين الأطراف المعنيين كل حسب مؤهلاته وكفاءاته، ومساءلة هذه الأطراف أثناء وبعد إنجاز العمل التنموي، إذ لو توفر احترام بعد الحوكمة الرشيدة لحققت برامج ومشاريع التنمية التي تمت في العالم، خلال العقد الماضي، مقاصدها بفضل مستوى جودتها الرفيع ولجنّبت المجموعة البشرية جزءا من سلبيات التغيرات المناخية وتقلص التراث البيولوجي العالمي والتصحر والأمراض والأوبئة التي انجرت عن التلوث الذي أصاب الماء والهواء والتربة والغذاء.

وعلى غرار مسار المنطقة العربية، تعددت مسارات وضع أهداف التنمية المستدامة في عدة مناطق من العالم إلى جانب ما تقدمت به هيئات علمية دولية متخصصة، حيث آلت هذه المبادرات إلى اقتراح العديد من الأهداف تختلف في صيغتها ومضمونها حسب القضايا التنموية التي تميز كل منطقة أو حسب الأولويات التنموية لما بعد ٢٠١٥ التي حددتها الهيئات العلمية على الصعيد العالمي كما تبينه الجداول التالية التي قدمت حوصلة لأهداف التنمية المستدامة والغايات ذات العلاقة بكل هدف بما يعالج البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي وبعد الحوكمة الرشيدة التي تم نشرها إلى حد الآن، بحيث تناول كل جدول قضية من قضايا التنمية المعروضة عالميا أو إقليميا كما يلي:

-الجدول الأول: قضايا الأمن الغذائي ومقاومة الجوع والفقر،
-الجدول الثاني: قضايا العناية بالموارد البشرية والمساواة وتوازن المجتمع،
-الجدول الثالث: قضايا التصرف المستدام في الموارد الطبيعية والمياه والطاقة
-الجدول الرابع: قضايا التنمية المتعلقة بالأنشطة الحضرية والصناعة والتكنولوجيا،
-الجدول الخامس: قضايا الحوكمة الحسنة والتدبير الرشيد والتعاون الدولي لدعم تنفيذ الأهداف،

(١)تقديم الأهداف ذات العلاقة بالتنمية المستدامة المنشورة حديثا تفاعلا مع نتائج قمة "ريو زايد ٢٠"
الأمن الغذائي: إنتاج الغذاء، الحصول على الغذاء والتغذية، ومقاومة الفقر والجوع(+)

المصدر	الهدف الشمولي	غـايـات الـــــــــهـدف			
		غايات اقتصادية	غايات بيئية	غايات اجتماعية	غايات للحوكمة
-أهداف إنمائية للألفية **-فريق الشخصيات البارزة** **-اللجنة الاقتصادية لإفريقيا** **-برنامج أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة** **-الاتحاد الأوروبي**	• إزالة الفقر المدقع والجوع • ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع • النهوض بالزراعة المستديمة وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة للجميع •مقاومة التصحر وتدهور الأراضي والحد من آثار التصحر والنهوض بالتصرف المستديم للأراضي والفضاءات المعدة لتربية الماشية •تحسين المنظومات الزراعية والزيادة من	-زيادة الإنتاجية الزراعية السقوية والبعلية والرعوية بنسبة(-%) في آفاق سنة ٢٠٢٥، -الزيادة في مساحات الزراعة المروية بنسبة(-%) في آفاق سنة ٢٠٢٥، وتمكين صغار الفلاحين من الحصول على حصص كافية من مياه الري - تطوير طرق تربية الماشية وتحسين مردودية المراعي الطبيعية والقطيع في إنتاج اللحوم والألبان، مع تمكين صغار المربين من الحاجيات من الأعلاف لقطعانهم بطرق ميسّرة -تنويع الأنشطة الزراعية المنتجة للمحاصيل ذات القيمة المضافة العالية لترتفع مساهمتها في	-اعتماد طرق الإنتاج الزراعي المحافظة على الأراضي والمياه وطرق الصيد البحري المحافظة على المصائد الطبيعية بنسبة(-%) في آفاق ٢٠٢٠ وبنسبة(-%) في آفاق سنة ٢٠٢٥، - التخفيض في نسبة المساحات الزراعية والرعوية المصابة بعوامل التصحر والانجراف والإنجراد بنسبة١٥% في آفاق ٢٠٢٠ وبنسبة٣٠% في آفاق سنة ٢٠٢٥ على ما كانت عليه سنة ٢٠١٠، -دعم نظم التغذية السليمة والتخفيض في نسب التبذير في استهلاك المواد الغذائية،	-التخفيض في نسبة المصابين بنقص النمو بـ(x%) وبفقر الدم بـ(y%) ومن الإفراط في الأكل والتبذير بنسبة (z%) لدى الأطفال دون الـ٥ سنوات في آفاق عام .... -تخفيض نسبة الفقر المدقع بين السكان إلى النصف في آفاق سنة(x) -القضاء على الجوع وحماية حق كل إنسان في الحصول على غذاء كاف وآمن، وبأسعار معقولة، -ضمان حق المواطن وخاصة المرأة في التشجيعات المرصودة لإحياء الأراضي الزراعية والرعوية -إزالة المجاعة، - ضمان التغطية الصحية لنصف عدد اليد العاملة النسائية في الأنشطة الفلاحية بصفة	-وضع آليات فاعلة للرصد المبكر لحالات النقص في الغذاء ولحالات تدني جودة التغذية في آفاق سنة ٢٠٢٠، - العمل على تشريك نصف الفلاحين وخاصة الصغار منهم في رسم ملامح السياسة الفلاحية في أفاق سنة ٢٠٢٠ وكل الفلاحين في آفاق سنة ٢٠٢٥، - توسيع نطاق تغطية نظم الإنذار المبكر لنقص المواد الغذائية من (xx % إلىyy%) في البلدان بحلول عام ٢٠٢٥ من أجل توفير نظام الإمدادات

-المجلس الاستشاري الألماني للتنمية المستدامة **-شبكة حلول التنمية المستدامة** **-برنامج الأمم المتحدة للبيئة** **-الاتفاق العالمي** **-معهد الألفية ومجموعة تحالف الجنوب** **معهد التنمية لما وراء البحار**	ازدهار الأرياف ●اجتثاث الفقر من العالم وتحسين الأمن الغذائي والصحة وجودة الحياة ●الأمن الغذائي والتغذية والفلاحة المستديمة والتصحر تدهور الأراضي والمياه والصحة ● تحسين نظم الزراعة وتحقيق مقومات الازدهار بالأرياف ● ضمان الغذاء على المستوى العالمي والأمن الغذائي من خلال (أ) التغذية الكافية للجميع، (ب) الوصول العادل للجميع الإمدادات الغذائية، و(ج) التوسع في مصائد الأسماك	الإنتاج الغذائي الوطني بنسبة(-%) في آفاق سنة ٢٠٢٥، -اعتماد الممارسات الزراعية المستدامة لمصايد الأسماك بالبحار والمحيطات وبحيرات المياه العذبة وإعادة تكوين المدخرات السمكية المعينة إلى مستويات مستدامة. - تحسين خلايا الإنتاج بمؤسسات الصناعات الغذائية لتجويد الإنتاج والتخفيض من كلفته لتحقيق ترويج أفضل، - توسيع نطاق تغطية الزراعة ومصايد الأسماك المستدامة من خلال زيادة مساحة الأرض تحت الزراعة المستدامة من XX YY٪ إلى٪ بحلول عام ٢٠٢٥، -مضاعفة إنتاجية الأراضي والمنظومات الفلاحية، -إنجاز التحول نحو النظم الزراعية والتغذوية المستدامة والمتنوعة	-التخفيض في نسبة الفاقد من الإنتاج الزراعي الضائع أثناء الحصاد والجني وبعده بنسبة ٣٠%، وفي نسبة النفايات المتأتية من فضلات الطعام بـ٧٠% في آفاق سنة ..... -تمكين ٧٠ % من المناطق الغابية والمناطق الرطبة بالحماية الكاملة في آفاق سنة ٢٠٢٥ وبنسبة ١٠٠ % في آفاق عام ٢٠٣٠، - التخفيض بنسبة ٥٠ % من حجم النفايات الصلبة والتلوث السائل وانبعاث ملوثات الهواء بمؤسسات الصناعات الغذائية في آفاق ٢٠٢٠ وبنسبة ٧٥% في آفاق سنة ٢٠٢٥، - تحسين النجاعة الطاقية والنجاعة المائية بمؤسسات الصناعات الغذائية وبالمستغلات الفلاحية الكبيرة التي تعتمد الميكنة و أو الري،	مجانية أو المنخفضة الكلفة في حدود ٢٠٢٠ ولكل اليد العاملة الفلاحية النسائية في حدود ٢٠٢٥، -ضمان حق كل فرد من المجتمع في التغذية الكافية والسليمة والمغذية، - وضع آلية لضمان حق الفئات الاجتماعية الضعيفة والمعوزة في تحصلها على التغذية السليمة والكافية والمغذية بأيسر الطرق، -التخفيض في نسبة المصابين بنقص النمو ب(%) في آفاق ٢٠٢٠ وبنسبة(-%) في آفاق سنة ٢٠٢٥،من بين الأطفال في سن دون الخامسة، -الحد من تبذير المواد الغذائية وتخفيض نسبة المصابين بالسمنة ب(-%) في آفاق سنة ٢٠٢٥، - ضمان النفاذ الشامل في المناطق الريفية إلى الموارد الأساسية وخدمات البنية التحتية (الأراضي والمياه والصرف الصحي، والطاقة الحديثة، والنقل، والاتصالات المتنقلة والنطاق العريض، والمدخلات	الغذائية أكثر موثوقية وكوسيلة مساعدة على التوائم مع آثار تغير المناخ، - التخلص التدريجي من الإعانات والحوافز التي تضر باستدامة النظم الإيكولوجية على إنتاج الغذاء والأسماك بحلول عام ٢٠٢٥، -إنشاء وتركيز أدوات شفافة وعادلة ضمن مسارات أخذ القرار والتشريع الخاصة بمجالات الغذاء والتغذية والفلاحة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، -اعتماد تحقيق السيادة الغذائية كإطار لوضع السياسات في مجال توفير التغذية الآمنة والسليمة والملائمة والمغذية للجميع بما

-منظمة إنقاذ الأطفال، **المركز الدولي للابتكار في الحكم الرشيد** **-حملة لأهداف الشعوب نحو تحقيق تنمية مستدامة،** **-حكومات كولومبيا وبيرو**	المستدامة بيئيا والزراعة، • تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الكافية من خلال نظم الزراعة المستدامة تعتمد على طرق إنتاج مستدامة، • التقليل من الكلفة البيئية في الأنشطة المنتجة للغذاء، • اجتثاث الجوع والتخفيض إلى النصف في عدد الأطفال المصابين بتأخر النمو وضمان التحصل على التغذية السليمة والمياه الصالحة والتمتع بخدمات التطهير أو الصرف الصحي، لدى الأطفال في آفاق سنة ٢٠٣٠، • تحقيق ما يكفي من	والمرنة الكفيلة بالمحافظة على الموارد والمنظومات الطبيعية والقادرة على عكس نسق تدهور الأراضي، -مضاعفة أنتاج مواد التغذية السليمة عبر المحاصيل الزراعية البيولوجية، -ربط نظم إنتاج وتوزيع الغذا المستدامة مباشرة بمقومات التغذية السليمة، -زيادة مساحات الأراضي المنتجة والتخفيض في تدهور الأراضي إلى الصفر، - زيادة الإنتاج الغذائي العالمي عبر الحد من التفاوت في إنتاجية الأراضي ومصائد السمك، - تحقيق التوافر المستدام للأغذية عبر تحقيق	-تحقيق تطبيق أنماط الاستغلال والتصرف المستدام والقانوني في (XX %) من مصائد السمك واللافقريات والنباتات البحرية مع اعتماد المقاربة الإيكولوجية في آفاق سنة ٢٠٢٥، -التخفيض بنسبة (XX %) في مستوى التلوث المتأتي من استعمال الأسمدة الكيمياوية في الزراعة في آفاق سنة ٢٠٢٥، -التخفيض في نسق الزيادة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفي نسق إزالة الغابات الناتجة عن توسع المساحات الزراعية وأنشطة تربية الماشية، في آفاق سنة ٢٠٢٠، - التخفيض بنسبة ٢٠% في عدد المصائد السمكية التي تتعرض للاستغلال المفرط، -التخفيض بنسبة الثلث	الزراعية، والخدمات الاستشارية)، - القضاء على النقص في الحريرات والجوع والتخفيض في نسق انتشار السمنة وسوء التغذية بين السكان، - القضاء على ظاهرة نقص النمو لدى الأطفال دون سن الثانية عشرة من العمر من خلال تيسير الحصول على المغذيات الدقيقة المناسبة، - ضمان التمتع بالحق في التغذية الكافية والسليمة للجميع في كل الأوقات، - التأكد من أن جميع صغار الفلاحين ومربي الماشية وبقية المجتمعات الريفية الأخرى، ولا سيما النساء والفئات المحرومة، يتمتعون بمقومات العيش الكريم والدخل الكافي لسد الحاجيات الضرورية، وحماية حقهم في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأصول، في كل مكان، - التخفيض في معدلات زيادة الوزن والسمنة بحلول سنة ٢٠٠٢، - ضمان إمكانية الوصول إلى	في ذلك السياسات الاستثمارية لفائدة دعم صغار الفلاحين والمزارعات، - تنفيذ الإصلاح الزراعي في إطار ديمقراطي وتشاركي من أجل تأمين وضمان وصول العمال والمزارعين وسكان الريف إلى الحق في الأراضي والموارد المائية والبذور، ومصادر التمويل غير المجحفة، وكذلك تأمين إنشاء البنية التحتية تمشيا مع توصيات المؤتمر الدولي لعام ٢٠٠٦ بشأن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، - تعزيز الحكم الرشيد في مسارات الغذاء والتغذية بتحقيق الشراكة العالمية

والإمارات العربية المتحدة **-وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية والمجتمع المدني**	الغذاء والماء لضمان حياة نشيطة، ●تحقيق مقومات السيادة الغذائية ●الأمن الغذائي: توفير المزيد من الإنتاج الغذائي وتيسير الوصول إليه وتحسين التغذية ●الأمن الغذائي والتغذوي	الإنتاجية الزراعية العالية والمستدامة، - زيادة إنتاج الغذاء عالميا (و سد الفجوة بين إنتاجية الأراضي الزراعية و تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصيد البحري) -زيادة مساحة الأراضي المنتجة -الشراكة العالمية للأمن الغذائي والتغذية (ومكافحة تقلب أسعار المواد الغذائية المفرطة، والتكيف مع تغير المناخ وتدهور الأراضي الخ)	في حجم المواد الغذائية التي تتعرض للتلف بفعل التخزين السيئ وفي حجم النفايات من المواد الغذائية، - خفض استهلاك اللحوم ومنتجات الألبان بنسبة ٨٠%، -تخفيض نسبة ضياع المحاصيل و حجم نفايات الغذاء، - القضاء على تدهور الأراضي	مرافق المياه الكافية والآمنة والمستدامة بيئيا والمرافق الصحية في محيط لا يتجاوز الكيلومتر الواحد من مقر السكن، وفي جميع المدارس والمستشفيات لكل الناس في كل أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٣٠، - توفير وتحسين شروط التغذية اليومية للجميع، - تحسين فرص الحصول على الغذاء، - تحقيق التغذية الجيدة: تحسين جودة وسلامة المياه والغذاء. تحسين النفاذ للغذاء لسد الحاجيات اليومية للجميع،	للأمن الغذائي عبر الحد من الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية، وحماية الأراضي المنتجة والتهيئ للحد من آثار التغيرات المناخية على إنتاج الغذاء في العالم،

(+) لم يتم ربط الغايات بمصادرها في هذا المجال درءا للتكرار واستطالة الجدول بدون نفع إضافي

(٢) تقديم الأهداف ذات العلاقة بالتنمية المستدامة المنشورة حديثا تفاعلا مع نتائج قمة "ريو زايد ٢٠"
العناية بالموارد البشرية والمساواة وتوازن المجتمع

المصدر	الهدف الشمولي	الغـــــايـــــات			
		غايات اقتصادية	غايات بيئية	غايات اجتماعية	غايات للحوكمة
فريق الخبراء رفيع المستوى	• القضاء على الفقر • تمكين الفتيات والنساء وتحقيق المساواة بين الجنسين، • ضمان جودة برامج التربية والتعليم والتدريب طوال الحياة، • توفير ظروف الحياة في صحة كاملة، • إحداث فرص عمل وسبل المعيشة المستدامة والنمو العادل،	- الزيادة بنسبة (x%) في عدد النساء والرجال والمجموعات والشركات الذين يتمتعون بالحقوق الكاملة في الحصول على الأراضي والممتلكات والأصول الأخرى، -منح المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بتوقيع العقود، وتسجيل الشركات وفتح حساب مصرفي وبعث المشاريع التنموية، -الزيادة بنسبة (x%) في عدد الشبان والفتيات الذين يتمتعون بالكفايات التقنية والمهارات الذاتية التي تمكنهم من التحصل على الشغل اللائق، -الزيادة بنسبة (x%) في عدد المشاريع الطلائعية وبـ (x%) في القيمة المضافة للمنتجات الجديدة من خلال خلق بيئة مواتية للأنشطة الاقتصادية		- التخفيض إلى الصفر في عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم وخفض بـ (x%) في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني كما هو محدد من قبل الدولة لعام ٢٠١٥ في آفاق عام ٢٠٣٠، -تمكين (x%) من أفراد الفئات الاجتماعية الهشة من فقراء وذوي الاحتياجات الخصوصية من ضمانات التغطية والحماية الاجتماعية، -تحسين القدرة على مجابهة الكوارث الطبيعية والتخفيض بـــ (x%) في نسبة الوفايات الناجمة عن الكوارث الطبيعية، -إزالة كل مظاهر العنف المسلط على الأنثى والوقاية من حدوثه في المستقبل، - الزيادة بنسبة (x%) في عدد الأطفال الذين يتمتعون بالحق في التنشيط التربوي الاجتماعي	- ضمان الوصول اليسير للمؤسسات القضائية لكل فرد من المجتمع وضمان استقلالية القضاء واطلاعه على الواقع الاجتماعي واحترام الحق في المحاكمة العادلة، -اكتساب القدرة على احتواء العوامل الخارجية التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي، بما في ذلك تلك المرتبطة بالجريمة المنظمة، - ضمان الحق في

	● ضمان مجتمعات مستقرة وسلمية		وتعزيز روح المبادرة وتشجيع الشركات المبتدئة، -تنشيط الحراك الاقتصادي بنســـــبة (x%) بما يكفل إحداث مواطن شغل لاستيعاب جل طالبي الشغل للحد من البطالة، -الزيادة في إنتاجية القوى العاملة بنسبة (x%) في آفاق سنة ٢٠٢٠ من خلال ضمان حصول الجميع على الخدمات المالية والبنية التحتية، مثل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،		خلال فترة الطفولة المبكرة، - ضمان حصول كل طفل، مهما كانت الظروف، على الحق في أتمام الدراسة الابتدائية الجيدة التي تمكنه من القدرة على القراءة والكتابة وعلى مواصلة المسار الدراسي ليبلغ أعلى المستويات التعليمية، -الحد من وفايات الرضع والأطفال دون الخامسة وتخفيض في نسبة وفايات الأمهات إلى حدود x وفية لكل ١٠٠ ٠٠٠، -تحسين نسبة التغطية بالتلاقيح لكل الأطفال وتمكين كل السكان من القدرة على الوقاية من ، - ضمان الوصول اليسير للمؤسسات القضائية لكل فرد من المجتمع وضمان استقلالية القضاء واطلاعه على الواقع الاجتماعي واحترام الحق في المحاكمة العادلة، - زيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وتعزيز المشاركة المدنية على جميع المستويات،	حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي وضمان الوصول إلى المعلومات ووسائل الإعلام المستقلة. -ضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات والوصول إلى البيانات الرسمية. مكافحة الغش والفساد وضمان جبر المسؤولين على المساءلة عن أفعالهم

شبكة الحلول التنمية المستدامة للأمم المتحدة :برنامج أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	●القضاء على الفقر المدقع وإزالة الجوع، ●ضمان التربية والتعليم الناجع الكفيل بتمكين كل الأطفال والشبان من الجنسين من أسباب الحياة والعيش الكريم، ●ضمان المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وحقوق الإنسان للجميع، ●ضمان الصحة والرفاه لكل الفئات من جميع الأعمار،	-تحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة، -تقديم الدعم الكافي للبلدان الأقل نموا لرفع تحديات التنمية، -تحقيق المساواة بين الجنسين في المساهمة في الأنشطة الاقتصادية وإنتاج الخيرات،	- تعزيز النظم الغذائية الصحية والنشاط البدني، وتثبيط السلوكيات غير الصحية مثل التدخين والإفراط في استهلاك الكحول، ورصد ذاتي الرفاه ورأس المال الاجتماعي،	-القضاء على الفقر المدقع (دخل يومي لا يتجاوز 1,25دولار) وعلى الجوع ، -القضاء على ظاهرة تأخر النمو لدى الأطفال، -تحقيق المساواة بين الجنسين وبين الفئات من الأطفال في مجال تنمية القدرات الذاتية خلال فترة الطفولة المبكرة، -تحقيق جودة التعليم للجنسين في كل المراحل والقضاء التدريجي على الانقطاع المدرسي، -تخفيض نسبة البطالة لدى الشباب من الجنسين إلى أقل من ١٠%، - الرصد والقضاء على التمييز وعدم المساواة في الحصول على الخدمات العامة، وسيادة القانون، والوصول إلى العدالة، والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الإعاقة أو الأصل القومي أو الوضع الاجتماعي أو غيرها، - خفض نسبة الأسر التي لديها أقل من نصف متوسط الدخل الوطني والحد من الفقر النسبي، - منع والقضاء على العنف ضد	-تمكين البلدان الأكثر هشاشة والأقل نموا من الدعم اللازم لمساعدتهم على رفع تحديات التنمية والاستقرار الاجتماعي والأمن،

	●النهوض بالفضاءات الحضرية نحو مدن مندمجة اجتماعيا ومنتجة وذات مرونة ونجاعة تكفل التوازن الاجتماعي	-تطوير إنتاجية الأنشطة الاقتصادية بالمدن وتسريع الحراك الاقتصادي بها وتوفير المزيد من فرص الشغل اللائق،	-ضمان حصول الجميع على بيئة حضرية آمنة ومساكن لائقة بأسعار معقولة وتوفير الخدمات الحضرية الأساسية مثل السكن، والمياه والصرف الصحي والتصرف الرشيد والمضمون بيئيا في النفايات، والطاقة، وتيسير النقل المقتصد للطاقة ووسائل الاتصال والتواصل رفيعة الدفق، -ضمان جودة الهواء النقي والمياه الصالحة للشرب للجميع، ودمج الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، واستخدام الأراضي والموارد الفعالة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية الأخرى في مجال الاستثمار والمعايير	الأشخاص، وخاصة ضد النساء والأطفال، - ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وتنظيم الأسرة، والتلاقيح المعروفة، والوقاية والعلاج من الأمراض المعدية وغير المعدية، - إنهاء الوفيات التي يمكن تجنبها والتخفيض في نسبة وفيات الرضع إلى٢٠ وفية لكل ١٠٠٠ مولود حي، ونسبة وفيات الأمهات إلى٤٠ وفية لكل ١٠٠ ألف ولادة حية، وخفض معدل الوفيات لدى ما تحت ٧٠ سنة بسبب الأمراض غير المنقولة، بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل استنادا إلى مستوى عام ٢٠١٥، -القضاء على الفقر المدقع في المناطق الحضرية، وزيادة فرص العمل والإنتاجية، وزيادة مستويات المعيشة، وخاصة في الأحياء الفقيرة. *	

اللجنة الاقتصادية لإفريقيا	• النهوض بالثقافة والبحوث، والعلوم والابتكار والتطور التكنولوجي	• إعمال التحول الهيكلي للاقتصاديات وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وتسريع تطوير البنية التحتية والتصنيع والحصول على الطاقة بأسعار معقولة، وبناء المستوطنات البشرية المستدامة وذات المرونة ،	• تحسين الجودة والمرونة وحماية البيئة، وتعزيز الاستغلال والاستخدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، • مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، والتخفيف من آثار الجفاف وتعزيز الإدارة المستدامة للمناطق اليابسة والمحيطات	• تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكينية النساء والشباب والفئات الضعيفة، • ضمان الاندماج الاجتماعي والحماية، بما في ذلك الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي والعمل اللائق للجميع، وخاصة للشباب، • ضمان خدمات صحية ملائمة وميسرة وشاملة ذات جودة ، وبأسعار معقولة، • تحقيق حصول الجميع على التعليم الجيد بأسعار معقولة على جميع المستويات،	• تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية، • تعزيز الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي،
	• الحد من التهميش والاستبعاد الاجتماعي للفئات الضعيفة من السكان،	- الزيادة بنسبة ٥٠ %في عدد الأشخاص الذين تمكنوا من الوصول الآمن إلى الأراضي والمساواة بين الجنسين والفئات والمناطق في الحراك الاقتصادي، -اعتماد أنماط التصرف والإنتاج المستدام في أنشطة الزراعة وتربية الماشية ومصايد الأسماك مع العمل على الزيادة بنسبة ٥٠% في الإنتاج بين عامي ٢٠١٥	-تحسين الجودة الغذائية خلال سلسلة إنتاج الغذاء من المنتجين الأوليين و الصناعات الغذائية إلى مسالك التوزيع والعمل على تبني أنماط الإنتاج النظيف،	- خفض إلى الصفر بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٥، نسبة السكان الذين يبلغ دخلهم أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، -.تمكين الفئات الاجتماعية الهشة والمحرومة بالحماية الاجتماعية بحلول عام ٢٠٣٥، وتحقيق التغطية الاجتماعية لكل السكان، -التخفيض في عدد السكان الذين يعانون من المجاعة بنسبة ٧٥% ما بين ٢٠١٥ و٢٠٣٥، -تمكين كل الأطفال والشباب من	

اللجنة الاقتصادية لإفريقيا - إقليم شمال إفريقيا	• تيسير التحول نحو الاقتصاد الأخضر والشامل، • ضمان تيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية للحياة لجميع السكان،	و٢٠٣٥. -الزيادة في حصة مواطن الشغل الأخضر نسبة ٢٠% من جملة مواطن الشغل المحدثة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٥، -الترفيع في نسبة مساهمة الوحدات الصناعية التي تعتمد الصناعة النظيفة إلى٣٠% من مجموع الإنتاج الصناعي ما بين ٢٠١٥ و٢٠٣٥، -مضاعفة معدل نمو الاستثمار الخاص بين ٢٠١٥ و٢٠٣٥، - زيادة بنسبة ٥٠% بين عامي ٢٠١٥ وعام ٢٠٣٥، في عدد الأشخاص الذين يتلقون الخدمات الائتمانية لتركيز وبعث نشاط إنتاجي	- تحقيق إدماج الاعتبارات البيئية في كل القطاعات التنموية على كل الأصعدة الوطنية والجهوية والمحلية ونشر ثقافة التصرف المستدام في المسائل البيئية، -زيادة بمقدار ثلاثة أرباع، في عدد سكان المدن المتمتعين بخدمات الصرف الصحي وبنسبة ٥٠ % من عدد سكان الريف بين ٢٠١٥ و٢٠٣٥	الجنسين من القدرة على مواصلة المسار التعليمي إلى المستوى الثانوي في آفاق سنة ٢٠٣٥، -الزيادة بنسبة ٥٠% في طاقة استيعاب مراكز التكوين الفني والمهني في آفاق ٢٠٣٥، -تخفيض بنسبة ٥٠% في عدد الشباب العاطلين عن العمل غير المهرة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٥، -خفض بمقدار الثلثين، بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٥ معدل وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات، -خفض بمقدار ثلاثة أرباع، بين عام ٢٠١٥، وعام ٢٠٣٥، في معدل وفيات الأمهات، -زيادة بنسبة ٢٥% بين عامي ٢٠١٥ و عام ٢٠٣٥، في حجم الإنفاق العام للصحة،	

(٣) تقديم الأهداف ذات العلاقة بالتنمية المستدامة المنشورة حديثا تفاعلا مع نتائج قمة "ريو زايد ٢٠"
التصرف المستدام في الموارد الطبيعية والمياه والطاقة

المصدر	الهدف الشمولي	الـــــــــــــــغـــــــــــــــايات			
		الغايات الاقتصادية	الغايات البيئية	الغايات الاجتماعية	غايات للحوكمة
فريق الخبراء رفيع المستوى	• إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام • ضمان حصول الجميع على المياه وترشيد الاستعمال وخدمات الصرف الصحي،	- المواءمة بين حجم سحوبات المياه العذبة لتلبية كل الحاجيات المنزلية وللأنشطة التنموية مع قدرة تجدد الاحتياطي من الموارد المائية واعتماد التقنيات المقتصدة في الماء لترشيد الاستهلاك وتحسين الكفاءة المائية بنسبة (x%) في القطاع الزراعي، و(... %) في القطاع الصناعي والسياحي و(. %) في	- حماية النظم الطبيعية والأصناف الحية والتنوع الجيني، - الحد من إزالة الغابات بنسبة (x%) وزيادة في المساحات المشجرة بنسبة (x%) كل سنة، -تنفيذ خطة في استصلاح الأراضي للزيادة في المساحات القابلة للزراعة والحد التدريجي بنسبة ١٠% سنويا من الأراضي التي تتعرض للتدهور وتقليص المساحات المتصحرة، - ضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وخدمات المرافق الصحية في المنازل والمدارس ومخيمات اللاجئين، -	- إنهاء التغوط في العراء، وضمان وصول الجميع إلى المرافق الصحية في المدرسة أو في العمل، وزيادة بنسبة ...% في الوصول إلى مرافق الصرف الصحي في المنازل،	-إعداد ونشر التقارير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واستخدامها في الحكومة والشركات التجارية الكبرى كوسيلة مساءلة بخصوص الالتزام بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، -تركيز آلية تقييم مدى التزام الحكومات بمبادئ التنمية المستدامة في عمليات التزود بالمواد والخدمات عند عقد الصفقات العمومية وتحسين نسبة الإقتناءات الملتزمة بهذه المبادئ ب x% كل سنة،

		الاستعمال المنزلي، - الزيادة في نسبة مياه الصرف الصحي المنقاة المعاد تدويرها في الأنشطة الاقتصادية الملائمة في حدود ١٠% سنويا، - مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في منظومة الطاقة العالمية ، - مضاعفة تحسين نسبة كفاءة الطاقة في البناء والصناعة والزراعة والنقل	-نشر ثقافة ترشيد استهلاك الطاقة كوسيلة أساسية لمجابهة التغيرات المناخية ولبلوغ أهداف التصرف المستديم في الطاقة،	- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة	
شبكة الحلول التنمية المستدامة للأمم المتحدة :برنامج أعمال الأمم	•تأمين خدمات النظم الطبيعية والتنوع البيولوجي، وضمان الإدارة السليمة للمياه والموارد الطبيعية الأخرى،	- ضمان مرونة النظم الإيكولوجية وتجدد إنتاجية الموارد الطبيعية من خلال السياسات والقوانين التي تعالج أسباب تدهور هذه النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية البيولوجية ، والتي تتطلب من الأفراد والشركات والحكومات تحمل دفع التكلفة الاجتماعية والبيئية للتلوث والاستخدام غير الرشيد للموارد	- المشاركة في دعم والاتفاقات الإقليمية والعالمية لجرد ورصد وحماية المناطق الطبيعية الخلابة والتراث البيئية البيولوجي الحي ذات الأهمية الإقليمية والعالمية، والسيطرة على الأضرار البيئية العابرة للحدود، مع أنظمة قوية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٠	-ضمان وصول الجميع وخاصة الفئات المهمشة والمعوزة إلى الموارد الطبيعية للانتفاع من خدماتها لسد حاجياتهم الذاتية والمساهمة في الحياة الاجتماعية، -التخفيض السريع والطوعي في نسب الخصوبة لدى الناس	-إلزام البلدان بضبط أدوات كفيلة بتقييم

المتحدة للتنمية المستدامة	•ضمان احترام حدود الكوكب لتحقيق تنمية ناجحة وذات جودة مرتفعة	-حمل جميع الحكومات والشركات على الالتزام بالإدارة المتكاملة والشفافة والمستدامة في المياه والأراضي الزراعية والغابات ومصائد الأسماك وموارد التعدين والنفط والغاز لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة،		عبر تنفيذ برامج التنظيم العائلي والخدمات الصحية الإنجابية في البلدان التي يتجاوز مؤشر الخصوبة ٣ مواليد لكل امرأة والسعي للحد من النسل الطوعي في البلدان التي معدل الخصوبة بها يفوق مستوى الإحلال،	مدى احترامها لحدود الكوكب عند ضبط برامجها الإنمائية وأنماط الاستهلاك للموارد، ومدى احترامها طاقة تجدد الموارد وإدماج الفاقد من الموارد الطبيعية عند ضبط الناتج المحلي الإجمالي المعدل والمحاسبة الوطنية
اللجنة الاقتصادية لإفريقيا	• النهوض بالتصرف المستدام في الأراضي والفضاءات وموارد المحيطات، •ضمان الوصول إلى خدمات الطاقة في آفاق سنة ٢٠٣٥ للفئات الهشة اجتماعيا مع تحقيق الكفاءة الطاقية بقطاعات الصناعة والسياحة والسكن والزراعة والنقل		•تحسين الجودة والمرونة وحماية البيئة، وتعزيز الاستغلال والاستخدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية		
تقرير أممي حول "الماء كحافز على التنمية المستدامة	• أهداف للموارد المائية بصفتها قطاع،	-ضمان إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المنقاة كمصدر إضافي في الأنشطة الاقتصادية الصناعية والحضرية والزراعية	-ضمان الماء الصالح للشراب وخدمات الصرف الصحي الآمن والمستدام للجميع في آفاق ٢٠٤٠، تعزيزا لما	- ضمان حق كل السكان في الحصة الضرورية من المياه السليمة لكل الاستعمالات الذاتية للفرد في آفاق زمنية معقولة،	

والنمو" الخلاصة: **التصرف الرشيد في الموارد المائية مفتاح لتحقيق التنمية المستدامة في كل القطاعات الاقتصادية وأوجه الحياة**	• أهداف الموارد المائية بصفتها داعمة للتنمية أو معرقل لها • أهداف الموارد المائية باعتبارها مساندة في الحياة وقاطرة لإحداث التغيير والتحول المنشود في المنظومة التنموية	الملائمة، - ضمان الكفاية من الموارد المائية لكل مجالات الاستعمال في آفاق عام ٢٠٢٥ بفضل تعميم طرق الاستعمال المقتصدة والرشيدة، -مساهمة الموارد المائية في النمو الاقتصادي وفي مقاومة الفقر ة توفير الغذاء، -اعتبار الماء كمصدر قيمة مضافة اقتصادية كبيرة وما يترتب عن تحزينه لاستعماله في مجالات اقتصادية ذات قيمة مضافة مرتفعة، سلسلة تصاعد القيمة الاقتصادية للمياه، - ربط حركية الأنشطة الاقتصادية بمدى حسن التصرف في الموارد المائية	تم في إطار أهداف الألفية، مع ضمان استعمال المياه المنقاة في الصناعة والزراعة الملائمة، - احترام الوظيفة الإيكولوجية للمياه والعمل على حمايتها والمحافظة عليها، - ضمان جودة استعمال مياه الصرف الصحي المنقاة، -ربط برامج التصرف الرشيد في البيئة بدور الموارد المائية السليمة في التحكم في مستوى الكلفة البيئية(الأمراض المتأتية من الماء غير السليم، الوظيفة الإيكولوجية للماء، مياه الصرف الصحي وإعادة استعمالها بعد التنقية،...)	- تحسين إمدادات المياه لكل الفئات الاجتماعية، -ضمان التحصل على الحاجة من الموارد المائية السليمة في التغذية والصحة والترفيه كمقوم لا يعوض من مقومات العيش الكريم وجودة الحياة،	-الحوكمة الرشيدة في التصرف في الموارد المائية نموذج للحوكمة الفاعلة في بقية القطاعات والمجالات لدور الماء في الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية وجودة الحياة والعيش الكريم
تقرير صادر عن الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢	•توفير إمكانية حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة				

"طاقة مستدامة للجميع"	• مضاعفة المعدل العام المتعلق بتحسين كفاءة الطاقة • مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي				

(4) تقديم الأهداف ذات العلاقة بالتنمية المستدامة المنشورة حديثا تفاعلا مع نتائج قمة "ريو زايد ٢٠"

الأنشطة الحضرية والصناعة والتكنولوجيا

المصدر	الهدف الشمولي	الـــــغايـات			
		الغاية الاقتصادية	الغاية البيئية	الغاية الاجتماعية	الغاية للحوكمة
شبكة الحلول التنمية المستدامة للأمم المتحدة :برنامج أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أهداف لآفاق ٢٠٣٠)	●**النهوض بمدن شاملة ومنتجة وذات مرونة:** جعل جميع المدن دامجة اجتماعيا ومنتجة اقتصاديا ومستدامة بيئيا وآمنة ومرنة للتفاعل الايجابي مع أسباب وآثار تغير المناخ وغيرها من المخاطر، ●الحد من تزايد أسباب تغير المناخ التي يسببها الإنسان وضمان الطاقة المستدامة	-توجيه الاستثمارات نحو أنشطة صناعية وأنشطة تنموية حضرية أخرى تعمل على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واستخدام الأراضي والموارد الفعالة برشاد، والقدرة على توجيه الاستثمارات الإنمائية أيضا نحو تركيز المرافق الكفيلة بضمان التكيف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية الأخرى، -تعزيز الإجراءات الكفيلة بتحسين المنظومة الطاقية بمزيد الاعتماد على الطاقة النظيفة المتاحة للجميع، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في كل الاستعمالات خاصة الصناعية والنقل، مع التدرج في تحقيق هذا خلال ٢٠٢٠، ٢٠٣٠ و٢٠٥٠،	- ضمان حصول الجميع على بيئة سكنية آمنة وبأسعار معقولة وعلى خدمات حضرية أساسية ناجعة مثل السكن والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات، وخدمات النقل والطاقة قليلة انبعاث الكربون، وخدمات الاتصالات ذات الدفق المرتفع، - ضمان جودة الهواء النقي والمياه الصالحة للشرب للجميع، - خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال تحسين الممارسات في مجال الزراعة، وإدارة الغابات، وإدارة النفايات بالخصوص،	- القضاء على الفقر المدقع في المناطق الحضرية، وزيادة فرص العمل والإنتاجية، وزيادة مستويات المعيشة، وخاصة في الأحياء الفقيرة، -	-وضع معايير ومؤشرات لمتابعة تطور جودة الحياة ومدى التكيف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية والتكنولوجية المحتملة، - تشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتدريبهم على تطويعها لكسب رهان الحد من التغيرات المناخية من جهة والتحديث التكنولوجي في لاقتصاد من جهة أخرى،

اللجنة الاقتصادية لإفريقيا اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لشمال إفريقيا	• تيسير الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والشامل والمندمج	• التحول الهيكلي للاقتصادات وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وتسريع تطوير البنية التحتية والتصنيع والحصول على الطاقة بأسعار معقولة، وبناء المستوطنات البشرية المستدامة وذات مرونة، تركيز ثقافة البحوث، والعلوم والابتكار والتطور التكنولوجي لدى المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات المجتمع لكسب رهان التحديث التكنولوجي، -تطوير نسبة الإنتاج الصناعي النظيف لتبلغ ٣٠% على الأقل من مجموع الإنتاج الصناعي في آفاق سنة ٢٠٣٥، -مضاعفة نسبة استثمارات القطاع الخاص في آفاق سنة ٢٠٣٥، - زيادة بنسبة ٥٠% في عدد الأشخاص الذين يتلقون الخدمات الائتمانية لبعث المشاريع الجديدة في آفاق عام ٢٠٣٥،	-إلزام مؤسسات الإنتاج في كل القطاعات بإدماج الاعتبارات البيئية في منظوماتها لضمان سلامة البيئة في آفاق سنة ٢٠٣٥،	-الزيادة في إحداث مواطن الشغل من صنف الوظائف الخضراء لتبلغ ٢٠% على الأقل من مجموع مواطن الشغل في آفاق سنة ٢٠٣٥،	
شيكة حلول التنمية المستدامة	• إنشاء مدن ذكية وآمنة وسليمة وذات مرونة،	- توجيه التعمير نحو المباني الإيكولوجية ذات الكفاءة الطاقية العالية والكفيلة بتثمين العناصر	-تثمين نتائج الاقتصاد في الطاقة الذي يحصل بتنامي عدد المباني الإيكولوجية	-مدن إيكولوجية أكثر قدرة على تحقيق الإدماج الاجتماعي بين الفئات	-تيسير أنشطة المجتمع المدني شرط لإنجاح

		الطبيعية من شمس في الإضاءة، وتعتمد أنظمة للنقل مقتصدة في الطاقة وعلى الشبكات الذكية للاتصال بما يقلل من ضرورة التنقل واستعمال وسائل النقل ذات المحرك،بحيث تزداد نسبة هذا النوع من المباني(x%) سنويا إلى موفى سنة ٢٠٣٠،	لاستيعاب مزيد من السكان الحضريين بدون الزيادة في الانبعاثات الغازية الضارة، - مدن ذات مباني إيكولوجية توفر المزيد من الشغل عبر تنوع خدمات التي يتيحها "التعمير الأخضر"، - مدن كفيلة بتوفير مقومات جودة الحياة للسكان وخاصة من الفئات الاجتماعية الهشة،	بما يمكن الفئات الاجتماعية الهشة من الخدمات الحضرية الأساسية،	وظائف المدن الإيكولوجية،
		-استحثاث المؤسسات الإنتاجية بضرورة الاعتماد على التكنولوجيات النظيفة والحديثة لتتطور نسبة التكنولوجيات النظيفة والحديثة بالمؤسسات الناشطة إلى (x%) في آفاق سنة ٢٠٣٠،	-تخفيض نسبة التلوث الصناعي إلى الصفر في آفاق سنة ٢٠٣٠،	-نشر ثقافة الاستهلاك المستديم ليتقلص مؤشر انتاج النفايات لكل فرد إلى أقل من المستوى الحالي في أفاق سنة ٢٠٣٠،	
• تحقيق الوعد بكسب رهان التكنولوجيات من أجل تجسيم التنمية المستدامة				-التزام (x%) من مؤسسات الإنتاج باحترام متطلبات المسؤولية المجتمعية للمؤسسة كما بينها التقرير" الغد الذي نصبو إليه"	- إلزام الشركات لا سيما الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات، اعتماد أهداف شفافة على مسار التنمية المستدامة، وأنها هي المسئولة عن تحقيق هذه الأهداف في تعاملها مع المستثمرين والعملاء والموردين والمجتمع بشكل عام،

(٥) تقديم الأهداف ذات العلاقة بالتنمية المستدامة المنشورة حديثا تفاعلا مع نتائج قمة "ريو زايد ٢٠"
الحوكمة الحسنة والتدبير الرشيد والتعاون الدولي لدعم تنفيذ الأهداف

المصدر	الهدف الشمولي	الغـــــــــايــات			
		غاية اقتصادية	غاية بيئية	غاية اجتماعية	غاية للحوكمة
فريق العمل رفيع المستوى	• ضمان الحكم الرشيد ووضع إطار مؤسسي فعال، • إيجاد بيئة عالمية مواتية وتشجيع التمويل طويل الأجل،	-تعزيز نظام للتبادل التجاري المفتوح والعادل والداعم للتنمية ، ز الحد من التدابير التي تشوه التجارة بما في ذلك دعم القطاع الفلاحي وتيسير الظروف الكفيلة بدخول منتجات البلدان السائرة في طريق النمو إلى أسواق البلدان المتقدمة، -إلزام البلدان المصنعة على احترام تعهداتها بتخصيص ٠،٧% من ناتجها المحلي	-بذل الجهد اللازم للإبقاء على معدل ارتفاع متوسط الجرارة على كوكب الأرض دون الدرجتين للحد من تفاقم ظاهرة التغير المناخي وما يترتب عنه من آثار سلبية يصعب على العديد من البلدان التعامل معها بما يهدد		-ضمان الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي وضمان الوصول إلى المعلومات ووسائل الإعلام المستقلة، - زيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وتعزيز المشاركة المدنية على جميع المستويات، - ضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات والوصول إلى البيانات، -إحداث آليات شفافة ومدنية لمكافحة الغش والفساد ولضمان وضع المسئولين تحت المساءلة عن أفعالهم، -إنجاز الإصلاحات الكفيلة بضمان استقرار نظام التمويل الدولي وبتشجيع الاستثمارات الخارجية الخاصة على المدى الطويل بصفة مستقرة، - خفض نسب التهرب الضريبي والتهريب غير المشروع للأموال، والزيادة في نسبة استرداد الأصول المسروقة،

		الإجمالي لدعم انتهاج البلدان النامية مسار التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها في هذا الميدان،	الجهود نحو استدامة التنمية،		- تعزيز التعاون شمال جنوب لتيسير الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتطوير البيانات لفائدة بلدان الجنوب،
شبكة حلول التنمية المستدامة (برنامج أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) **شبكة حلول التنمية**	• تحوير نمط الحوكمة من أجل تحقيق شروط تجسيم التنمية المستدامة (القطاع العام والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين، ملتزمون بدعم الحكم الرشيد، لا سيما والشفافية، والمساءلة، والوصول إلى المعلومات، والمشاركة، وإنهاء العمل بالسرية المصرفية والملاذات الضريبية والجهود المبذولة للقضاء على الفساد)			-وضع وتنفيذ استراتيجيات	-تعهد الحكومات والشركات لتتوافق باحترام متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالمراقبة الشفافة وبإعداد التقارير الموضوعية حول مدى التزامها بمنهج التنمية المستدامة في أنشطتها، إلى جانب القبول بإخضاع تقاريرهم للمراجعة الخارجية بدءا من سنة ٢٠٢٠ ، -تخصيص التمويل الكافي عبر تعبئة الموارد عبر التعاون الدولي وعبر التزام البلدان المتقدمة بتخصيص ٠،٧% من ناتجها المحلي الإجمالي لفائدة البلدان النامية ذات الحاجة، للقضاء على الفقر المدقع، وتوفير السلع العامة، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا النظيفة والحديثة المكلفة، مع تخصيص مبلغ إضافي ١٠٠ مليار دولار سنويا لتمويل مجابهة تغير المناخ بحلول عام ٢٠٢٠، -إلزام الهيئات الدولية المعنية والبلدان الفاعلة بتعديل قواعد التجارة الدولية، والتمويل، والضرائب، والمحاسبة، والأعمال التجارية والملكية الفكرية لتكون متوافقة مع متطلبات تحقيق

المستدامة (إطار للتنمية المستدامة في آفاق ٢٠٣٠)	• ضمان الحكم الرشيد والمساءلة			وبرامج كفيلة بالنهوض بالبحث العلمي وبالابتكار في مجال التكنولوجيات المستدامة، وبتوعية الجمهور بأبرز التحديات التي تجابه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة، -تطوير أدوات التعامل التي تتحكم في مؤشرات السوق لتحقيق الظروف الدولية الموائمة مع منهج التنمية المستديمة، من ذلك حمل الملوثين على تحمل كلفة التلوث وضبط القيمة مقابل خدمات المنظومات الإيكولوجية،
اللجنة الاقتصادية لإفريقيا **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا- شمال إفريقيا**	• بناء السلام على أساس مستدام وشفاف				• تركيز أدوات فعالة ونافذة كفيلة بتجسيم الحوكمة الرشيدة على المستوى الوطني والدولي لتيسير تحقيق مسارات التنمية المستدامة التي تنجر عن أهداف التنمية المستدامة المقترحة لما بعد ٢٠١٥، • تعزيز الشراكات العالمية لصالح التنمية، -التخفيض بنسبة ٩٠% على الأقل في كل مظاهر الفساد في آفاق ٢٠٣٥، - القضاء على مصادر الصراعات داخل المجتمعات وبينها(عرقية، ، الدينية ...) في آفاق عام ٢٠٣٥،

وفي قراءة سريعة لأهداف التنمية المستدامة وغاياتها التي تم نشرها يمكن استخلاص ما يلي:

- **تنوع الصياغة التي تقدم الهدف حسب المصدر مع توحدها في المقاصد:**

أ- فبخصوص هدف **تحقيق الأمن الغذائي** تنوعت الصياغة كما تبيّنه النماذج التالية:
- ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، أو
- النهوض بالزراعة المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، أو
- اجتثاث الفقر من العالم وتحسين الأمن الغذائي والصحة وجودة الحياة، أو
- الأمن الغذائي والتغذية والفلاحة المستديمة والتصحر تدهور الأراضي والمياه والصحة،....

فالمقصد الأساسي من **بلوغ حد الأمن الغذائي على المستوى الوطني** هو التمكن من توفير موارد الغذاء، على الأقل من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية الضرورية، لسد الحاجيات الغذائية لكل السكان وفي كل وقت بصفة مسترسلة، **من ما تنتجه الأنشطة الفلاحية من زراعة وتربية ماشية ومصائد أسماك من المصادر الوطنية بدون اللجوء إلى التوريد إن كان هذا ممكنا و متاحا، و في صعوبة بلوغ هذه الغاية يجب العمل على إنتاج أغلب أو أكبر نسبة ممكنة من الحاجيات من المحاصيل الأساسية من المصادر الوطنية بما يخفف عبء اللجوء إلى الخارج لتغذية السكان،** حيث يوجه هذا المقصد الجهود الوطنية نحو الزيادة من إنتاجية الأراضي والمراعي ومصائد الأسماك من جهة، ونحو توسيع المساحات المستزرعة والمساحات المنتجة للأعلاف ومصائد الأسماك عبر استصلاح المساحات المصابة بتدني الخصوبة من جراء عوامل التصحر أو التلوث الكيماوي من جهة أخرى.

كما يتضمن هدف الأمن الغذائي مقصدا آخر بنفس الأهمية وهو المتعلق **بجودة الغذاء وسلامة التغذية** التي يتم توفيرها بصفة مسترسلة في كل الأوقات ولكل الناس، بما يمكّن المستهلك للغذاء من الحريرات الضرورية كمّا وجودة.

ب- وبخصوص العناية بالموارد البشرية وتوازن المجتمع جاءت الصياغات مختلفة نسبيا كما يلي:
- ضمان مجتمعات مستقرة وسلمية،
- ضمان الصحة والرفاه لكل الفئات من جميع الأعمار،
- الحد من التهميش والاستبعاد الاجتماعي للفئات الضعيفة من السكان،
- إحداث فرص عمل وسبل المعيشة المستدامة والنمو العادل،
- ضمان التربية والتعليم الناجع الكفيل بتمكين كل الأطفال والشبان من الجنسين من أسباب الحياة والعيش الكريم،

فالمقاصد الأساسية لهدف التنمية المستدامة في هذا المجال تتمثل بالأساس في تمكين أفراد المجتمع من التكوين التربوي والعلمي والمهني بما يكفل له التحصل على الكفايات الذاتية والقدرة على العيش في المجتمع اعتمادا على ذاته من جهة، وتوفير الظروف الملائمة الكفيلة بضمان الأمن والسلامة الصحية من جهة أخرى.
كما تشمل المقاصد في هذا المجال أيضا المساواة بين الجنسين في جل مجالات الحياة حتى يستفيد المجتمع من كفاءات كل أفراده بدون إقصاء الإناث، وهو ما يمثل مقوما من مقومات التوازن الاجتماعي الذي يجد مقومه الثاني بتمكين كل أو أغلب الذين هم في سن الشغل من المساهمة في بناء الوطن وتعزيز التنمية عبر توفير مواطن الشغل والوظائف التي يقدرون على أدائها ويطلبها المجتمع. وكل هذه المقاصد تختزل في طياتها تحقيق المزيد من العدالة بين الجهات في الوطن الواحد في ميدان إتاحة الوصول للحقوق في التعليم والتكوين والصحة

والشغل لكل فئات المجتمع وفي كل جهات البلاد، وبهذا يحصل توازن المجتمع المنشود الكفيل بحماية المجتمع من الهزات الاجتماعية والاضطرابات.

ج- وفي ما يتعلق بقضايا التصرف المستدام في الموارد الطبيعية والمياه والطاقة، كان تنوع صياغة هدف التنمية المستدامة بشكل آخر بحيث ارتبطت الصياغة بمقصد من المقاصد على النحو التالي:

- إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام،
- تأمين خدمات النظم الطبيعية والتنوع البيولوجي، وضمان الإدارة السليمة للمياه والموارد الطبيعية الأخرى،
- ضمان احترام حدود الكوكب لتحقيق تنمية ناجحة وذات جودة مرتفعة،
- ضمان الوصول إلى خدمات الطاقة في آفاق سنة ٢٠٣٥ للفئات الهشة اجتماعيا مع تحقيق الكفاءة الطاقية بقطاعات الصناعة والسياحة والسكن والزراعة والنقل،.....

إن المقاصد الأساسية لهذا النوع من أهداف التنمية المستدامة تتمثل في حماية القدرة على التجدد الذاتي الطبيعي للموارد الطبيعية الحية عند استعمالها في عمليات الإنتاج بغية ضمان تواصل وظائفها الإنتاجية لتلبية حاجيات التنمية من جهة، ولضمان حقوق الأجيال القادمة في مواصلة استغلال هذه الموارد وهي تتمتع بكل قدراتها الإنتاجية من جهة أخرى. ويتم ذلك عبر اعتماد أنماط استغلال رشيدة لهذه الموارد من جهة، وتوفير الحماية الضرورية والفعلية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة التي تكون مصدر التجدد الطبيعي للعديد من الأصناف الحية التي انقرضت من كثير من المناطق وإقامة بنوك الأصول الجينية الوطنية، بذلك يتم الحفاظ على الرصيد الوطني من الأحياء الطبيعية من جهة أخرى.

كما تشمل المقاصد الذي يهدف إلى بلوغها هذا النوع من أهداف التنمية المستدامة أيضا التثمين الأفضل للوظائف التنموية المتعددة التي تمتاز بها موردا المياه والطاقة، وهي الموارد الطبيعية التي تشتمل على جزء منها متجدد وجزء آخر غير متجدد، وبالتالي تتطلب أنماط استغلال مختلفة حسب نسبة وقدرة التجدد من ناحية، وهي الموارد التي تتمثل في نفس الوقت كمواد طبيعية خام يمكن بيعها بصفتها سلعة، أو كمواد طبيعية خام يمكن اعتمادها في التصنيع، أو كمواد طبيعية داعمة لأنشطة التنمية الاقتصادية والصحة، أو كمواد طبيعية مساندة للتنمية ذات دور كبير وضروري للعيش الكريم وجودة حياة الإنسان من ناحية أخرى. فالموارد المائية والطاقة ضرورية لتوفير الغذاء والتغذية وأساسية في عمليات تحويل مواد خام أخرى إلى منتجات صناعية عبر مسارات التصنيع، وهي أيضا من مقومات العيش والصحة وجودة الحياة للبشر لا يستقيم العيش بدونهما. لكل هذه الاعتبارات حضت مسائل التصرف المستدام في الموارد المائية والطاقة بعناية خاصة من قبل كل الأطراف المنخرطة في مسار إعداد أهداف التنمية المستدامة لإعداد برنامج التنمية ألأممي لما بعد ٢٠١٥.

د- أما تنوع صياغة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بقضايا **الأنشطة الحضرية والصناعة والتكنولوجيا**، فهو يعبر على تعدد مجالات العمل التي يتضمنها هذا النوع من الأهداف حيث أن المناطق الحضرية والمدن بمختلف أحجامها تأوي بها جزءا هاما من سكان البلد الواحد، وهي أيضا الحاضن لأغلب الأنشطة الصناعية والسياحية وما يتطلبه ذلك من ضرورة في كسب رهان التحديث التكنولوجي للمساهمة في حماية البيئة وتحسين القدرة التنافسية للمنتج الصناعي والسياحي الوطني (الاقتصاد الأخضر)، كما أنها تستقطب جل الخدمات التي يحتاج إليها الإنسان في حياته بما فيها مراكز أخذ القرار بخصوص التنمية والتمويل والتدريب والتكوين وغيرها إجمالا. لذا تنوعت صياغة الأهداف للفترة ما بعد ٢٠١٥ كما تبينه النماذج التالية:

- النهوض بمدن شاملة ومنتجة وذات مرونة،
- تحقيق الوعد بكسب رهان التكنولوجيات من أجل تجسيم التنمية المستدامة،

- تيسير الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والشامل والمندمج،

ومن بين المقاصد التي ينشدها هذا النوع من الأهداف إيجاد مدن قادرة على توفير الظروف المناسبة لتنشيط الحراك التنموي بفضل احتوائها على مؤسسات إنتاج تحظى بمقومات الاستدامة وما يتطلبه ذلك من القدرة على استيعاب التكنولوجيات المتطورة بما فيها تكنولوجيات الاتصال واقتصاد المعرفة من جهة، وقادرة أيضا على بناء نسيج اجتماعي مندمج ومتضامن وواعي بتحديات العيش في المدن، قادر على دفع الحراك الاقتصادي الذي يوفر مواطن الشغل اللائقة والوظائف لجل طالبي الشغل بما يكفل الاستقرار الاجتماعي وينمّي مقومات التوازن الاجتماعي من جهة أخرى. كما يشمل هذا النوع من الأهداف السعي إلى ضمان مقومات العيش الكريم وجودة الحياة لمتساكني المدن بفضل تيسير الحصول على حاجيات العيش بسهولة نسبية لكل السكان، والعناية بجودة عناصر محيط عيش الإنسان والوقاية من حدوث الأضرار البيئية المختلفة والتهيؤ لما يمكن أن يحدث من كوارث طبيعية أو بشرية على غرار الآثار السلبية لتغير المناخ.

ه- وبخصوص قضايا **الحوكمة الحسنة والتدبير الرشيد والتعاون الدولي** كوسائل دعم وضمان في مسار تنفيذ الأهداف وتجسيم التنمية المستدامة وتكريس مساراتها على المستويات الوطنية والمحلية، فتنوع الأهداف المنشورة يرجع بالأساس إلى تفاوت قيمة المقاصد التي تنشدها هذه الأهداف رغم أنها تتمتع جلها بنفس الأهمية كشروط أساسية من الضروري توفيرها لضمان التنفيذ الصائب لأهداف التنمية المستدامة والغايات التابعة لها في كل مجالات التنمية بدون استثناء. فتوفر البيئة الخالية من الفساد وانعدام سلوك التقاعس في أداء الواجب الوظيفي من جهة، واعتماد أدوات كفيلة بحمل الفاعلين في مسارات التنمية على إتباع مقاربات التنمية المستدامة التي وضحتها وثيقة "برنامج عمل القرن ٢١" كما تمت الإشارة إليها سالفا وهي التشاركية والمسؤولية والمساءلة من جهة أخرى، إنما هي ضمانات إضافية تسند مسارات التنمية وتعزز مقومات نجاحها في تأدية مقاصدها على الوجه الأفضل بما يمكّن النّاس من تلبية حاجاتهم المعيشية من مواد وسلع وخدمات وأمن وأمان فيضفروا بالطمأنينة وكرامة العيش وجودة الحياة. فأدوات الحوكمة الرشيدة أو كما يريد بعضهم تسميته بالتدبير الرشيد لشؤون التنمية، هي في حد ذاتها غايات لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، بل أحيانا لكل غاية من الغايات ذات البعد الاقتصادي أو البيئي أو الاجتماعي التي يتطلبها تحقيق كل هدف للتنمية المستدامة في أي مجال من مجالات التنمية. كما يمكن أن تشكل أدوات الحوكمة الرشيدة أهدافا للتنمية المستدامة بذاتها في مسارات تجسيم التنمية كما ورد في الاقتراحات الإفريقية. وهذا هو أيضا شأن مسائل تعبئة الموارد المالية ونقل التكنولوجية النظيفة والمتطورة بشروط تفاضلية من البلدان التي تمتلك لهذه التكنولوجيا لفائدة البلدان النامية التي تشكوا صعوبات مالية وفنية في مجابهة تحديات التنمية المفروضة عليها. وفي هذا الشأن من الضروري العمل على تكريس مبدأ **"المسؤولية المشتركة والمتباينة"** وهو من بين مبادئ التنمية المستدامة الـ ٢٧ التي تضمّنها "إعلان ريو حول التنمية المستدامة" الصادر عقب قمة الأرض الأولى (١٩٩٢)، إذ يحث هذا المبدأ على التضامن بين البلدان عبر التزام البلدان المتقدمة بتخصيص جزء ضئيل من ناتجها الداخلي الخام قدره ٠،٧% لتعزيز جهود البلدان النامية وخاصة منها الأقل نموا في تنشيط الحراك التنموي بها بما ييسر لهذه البلدان اعتماد مناهج التنمية المستدامة والمساهمة في تحقيق جودة التنمية المنشودة التي يطلبها سكان المعمورة بأكملها. ورغم التفاوت في احترام هذا الالتزام من طرف البلدان المتقدمة حيث لم يتجاوز الحجم الجملي للمساعدات العمومية للتنمية التي تم تخصيصها لفائدة البلدان النامية حد ٩٦ مليار أورو سنة ٢٠١١ أي بزيادة حوالي ٧٠% عن ما كانت عليه هذه المساعدات سنة ٢٠٠٠، أكثر من نصفها (حوالي ٥٣ مليار أورو) قدمته البلدان الأوروبية[١٤]، فإن آثار هذا الدعم المالي كبيرة جدا في العديد من البلدان المتقبلة حيث كانت مساهماتها قيمة جدا في دفع الحراك التنموي بالعديد من البلدان النامية التي أحسنت التصرف في

[١٤] بروكسيل فيفري ٢٠١٣ تقرير اللجنة الأوروبية "حياة طيبة للجميع: إزالة الفقر و توفير مستقبل مستدام للعالم"
www.toad.eesc.europa.eu/ViewDoc.aspx?doc...2013_part1_ext

المساعدات من جهة، وفي تحسين الوضع الاجتماعي بها بما ساعد هذه البلدان على التوقي من الهزات الاجتماعية. وتجسيما للحوكمة الرشيدة، فإن التزام البلدان المتقدمة بتقديم الدعم المالي والتكنولوجي لفائدة البلدان النامية، يجب أن يقابله التزام هذه البلدان النامية المتقبلة للدعم بحسن استعمال الموارد المالية والتقنية والتكنولوجية التي تم تدعيمهم بها، ولهذا الغرض تجد أدوات الحكم الرشيد قيمتها الكبيرة في مسارات تجسيم التنمية.

لكل هذه الاعتبارات تمّ تقديم أهداف التنمية المستدامة التي تعالج قضايا الحوكمة الرشيدة في صياغات مختلفة من مصدر إلى آخر كل حسب موقعه من القضية.

- **عدم التزام بعض أهداف التنمية المستدامة المنشورة باعتبار الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة**

ورد في ما تم نشره من أهداف للتنمية المستدامة أهداف تدل صياغتها عل أنها تخدم غاية واحدة من أصناف الغايات الأربعة للتنمية المستدامة، فهذا النوع من الأهداف هو في حاجة لمزيد الدراسة لإدماجه في أهداف أخرى وحيدة الغاية، على غرار ما ورد في مقترحات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا المتعلقة بمنطقة شمال إفريقيا أو بعض الحكومات، وبالتالي من الضروري عدم النسج على منوال هذه الأهداف غير الشمولية.

فالقيمة المضافة المنتظرة من أهداف تنموية جديدة سيتم الاعتماد عليها عند وضع برنامج التنمية لما بعد ٢٠١٥ تحصل عبر اختيار أهداف للتنمية قادرة، في ذات الوقت، على تحقيق نتائج تنموية إيجابية في مجال النمو الاقتصادي، وفي مجال العناية بالبيئة وبالمحافظة على الموارد الطبيعية، وفي مجال تحسين الظروف الاجتماعية إضافة إلى ضمان الحوكمة الرشيدة من جهة، وعبر تعزيز النتائج الطيبة التي تحققت للبشرية كالحد من الفقر مثلا، بفضل تضافر جهود الحكومات والهيئات الدولية والمجتمع المدني من خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من جهة أخرى. وتتمثل هذه القيمة المضافة في توفير أكثر الضمانات لتحقيق مستوى طيبا في جودة التنمية عند تنفيذ البرنامج التنموي لما بعد ٢٠١٥ من المنتظر أن يحسن نسق تزايد النمو الاقتصادي وإنتاج الخيرات بصفة أكثر استرسال عبر السنين من جهة، ويعالج المشاكل الاجتماعية والبيئية والصحية التي خلفتها إخفاقات برامج التنمية التي نفذت خلال العقود الماضية من جهة أخرى. ولهذا فإنه من الضروري العمل على إيجاد أهدف للتنمية لما بعد ٢٠١٥ يعتمد كل هدف منها على عدة غايات تجسم استدامة التنمية وتوفر تثمينا أفضل المجهودات التنموية التي سيتم بذلها من طرف الحكومات والمجتمع المدني بدعم من الهيئات الدولية ذات العلاقة تفعيلا لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة.

هذه القراءة السريعة لما ورد من أهداف التنمية المستدامة المنشورة تدعوا إلى تعميق تحليل هذه الأهداف للتمكن من الفهم الصحيح للمقاصد التي تنشدها هذه الأهداف حسب الفهم الذي يقدمه شكل الصياغة التي صيغ فيها الهدف، وهذا يمثل عملا مهما لكن لا يمكن إنجازه الآن لقصر الوقت، لكن سيتم الاعتبار بهذا عند صياغة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية.

٤- أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية للمنطقة العربية لما بعد ٢٠١٥

"لقد حققت البلدان العربية تقدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة في مجالات عديدة لا سيما في التعليم والصحة والبيئة، غير أنها لا تزال تواجه تحديات في القضاء على الفقر، وخلق فرص عمل، والحق في التنمية، والتماسك الاجتماعي، وحقوق المرأة، والحق في الحصول على المعلومات، وتلبية تطلعات الشباب، وتحرير التجارة، ونقل التكنولوجيا المناسبة وتوطينها، واكتساب القدرة على التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية ومحيط عيش السكان، وآليات التمويل، وبناء القدرات في مجالات تجسيم التنمية المستدامة."[١٥] بهذه المسحة من

[١٥] حنان الأمين مدثر، رئيس منظمة المبادرة البيئية للتنمية المستدامة

التفاؤل عبرت رئيس منظمة المبادرة البيئية للتنمية المستدامة في لقاء لخبراء من البلدان العربية استعداد لقمة " ريو زايد ٢٠" عن المؤشرات الإيجابية حول قدرة البلدان العربية على الانخراط في مسار ومنهج التنمية المستدامة، ويرجع هذا الإقرار إلى توفر ظروف فكرية محفزة بالبلدان العربية كفيلة بتهيئة الشروط الداعمة لتجسيم مقاربات ومبادئ عمل التنمية المستدامة التي نادت بانتهاجها قمة الأرض الأولى (١٩٩٢) خاصة بعد ما حققته هذه البلدان من نجاحات، وإن كانت جزئية، في ميدان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تأكد هذا الاستنتاج عبر ما تضمنته بعض التقارير الوطنية التي أعدتها البلدان العربية للمشاركة في قمة "ريو زايد ٢٠". لهذه الاعتبارات فإن انخراط المنطقة العربية في مسار إعداد أهداف التنمية المستدامة لا ينطلق من ورقة بيضاء، بل يتميز بإمكانية تثمين المبادرات الناجحة في مجال تجسيم التنمية المستدامة وخاصة قي ما يتعلق بنسب الإدماج بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ذلك أن أهداف التنمية المستدامة المنشودة والمنتظرة، كما تم توضيحه خلال الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة(تونس-نوفمبر٢٠١٣)، يجب أن تكون كفيلة بمعالجة قضايا التنمية ذات الأولوية في المنطقة العربية، وقابلة للتنفيذ، ويمكن متابعة تنفيذها، إلى جانب طابعها الشمولي من حيث قدرة كل هدف على تحقيق غايات اقتصادية وبيئية واجتماعية وفي مجال الحوكمة الرشيدة في نفس الوقت. فالقدرة على المزج بين أبعاد التنمية المستدامة هي القيمة المضافة التي تتحقق من خلالها استدامة التنمية، لذا فالتّميّز في مجال وضع أهداف التنمية المستدامة يكمن في كيفية اختيار نسب المزج بين هذه الأبعاد لتتحقق المرونة المطلوبة لهذه الأهداف، ويتطلب بلوغ هذا التّميّز ضبط التحديات التي على قضايا التنمية رفعها، وتحديد الرهانات التي على هدف التنمية المستدامة كسبها عبر تحقيق الغايات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وذات العلاقة بالحوكمة الرشيدة.

إلا أن هذه الاعتبارات المشجّعة و المحفّزة لانخراط بلدان المنطقة العربية على مسار استدامة التنمية يبقى رهن عوامل قاهرة و معرقلة للتنمية و تتمثل أساسا في عدم استتباب الأمن في المنطقة للوضع الذي تعيشه فلسطين من تجاذبات طاحنة تستنزف القوى و القدرات بالمنطقة، و أن عوامل انعدام السلم و الأمن مرشح للانتشار على أجزاء أخرى من بلدان المنطقة بأسباب خارجية و أخرى داخلية متشعبة على غرار الصدمات الاجتماعية المربكة التي تبرهن على مدى هشاشة الأوضاع الاجتماعية في بعض البلدان العربية و التي يمكن أن تجد وسائل للعلاج إن تمكنت هذه البلدان من الانطلاق على مسارات تنموية تأخذ منهج استدامة التنمية.

لذا أكدت التقارير[١٦] التي تناولت بالدرس أهم قضايا التنمية ذات الأولوية التي تعيشها بلدان المنطقة العربية في الوقت الراهن على القضايا التالية إلى جانب التحديات التي على بلدان المنطقة أن ترفعها اعتمادا على قدرتها على التفاعل الفعّال والذّكي مع العولمة وعولمة الاقتصاد من جهة و توفر السلام و الأمن من جهة أخرى:

- **معالجة العجز الغذائي المستمر**
- **إضفاء المزيد من المساواة في توزيع مخصصات التنمية بين الجهات**
- **التفاعل مع شح الماء لضمان حاجيات التنمية وجودة الحياة**
- **القدرة على التصرف الرشيد في الطاقة كمورد طبيعي ووسيلة إنتاج وحاجة لعيش المواطن**
- **تطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك لتكون قاطرة استدامة التنمية**
- **تحسين أداء التنمية وتثبيت أدوات التدبير الرشيد والحوكمة في المجتمع**

HANAN EL-AMIN MUDDATHIR [hanan_muddathir@yahoo.co.uk

[١٦] "حول تحديات التنمية العربية ٢٠١١ نحو دولة تنموية في المنطقة العربية"٢٠١٢ تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية

إن هذه القضايا التي تعيشها شعوب المنطقة العربية خلال هذه المرحلة من حياتها ما هي، في حقيقة الأمر، إلا نتيجة لأنماط الإنتاج والاستهلاك التي انتهجتها، خلال العقود الماضية، البلدان العربية على غرار جل بلدان الأرض، والتي خلّفت تنمية عديمة الجدوى، ساهمت في تنامي الظواهر السلبية التي اكتسحت كوكب الأرض (الفقر، التهميش الاجتماعي لفئات من المجتمعات، التصحر وتدهور الموارد الطبيعية وتراجع رصيد الأحياء، التغيرات المناخية، التبذير والاستهلاك المفرط والجشع للموارد، التلوث الكيماوي،...) والتي أضنت مجتمعات هذا الكوكب ولا زالت تعرقل مسار هذه المجتمعات نحو تحقيق مقومات العيش الكريم وجودة الحياة لأفرادها.

أ-التحديات التي تفرضها هذه القضايا التنموية

حسب تقارير الجامعة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشار إليها سابقا، ترجع أهمية هذه القضايا في سلّم أولويات التنمية بالمنطقة العربية إلى طبيعة التحديات التي تطرحها هذه القضايا على حكومات وشعوب المنطقة لتنوّع هذه التحديات وضخامة تأثيراتها على مسار تطور مجتمعات البلدان العربية في المستقبل، هذا رغم اختلاف الأوضاع بين هذه البلدان بسبب التفاوت الكبير أحيانا في الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة الذي يفرضه الواقع الطبيعي والسكاني لهذه البلدان. فاحتضان المنطقة العربية لبلدان تتمتع بمدخرات طبيعية هامة من المحروقات والمعادن، وبلدان ذات إمكانيات فلاحية معتبرة، وبلدان تصنّف من بين الأقل نموا والأكثر فقرا في العالم، يجعل من هذه المنطقة نموذجا مصغرا للعالم من جهة، وهذا التفاوت والتنوع في الإمكانيات يخضع ضبط أهداف التنمية المستدامة المنتظرة إلى عدة شروط إطارية من جهة أخرى، ومن أبرز هذه الشروط ما يلي:

-المرونة عند ضبط الحدود الكمّيّة لكل هدف وللغايات المرتبطة به،
-استجابة الهدف إلى عدة تحديات تفرضها القضايا التنموية ذات الأولوية المشار إليها أعلاه،
-واقعية الهدف بحيث يضمن من خلال المسائل التي يشملها هو وغاياته إمكانية تنفيذه مما يكفل بلوغ المقاصد،

وتفاعلا مع هذه الشروط، من الضروري توضيح التحديات التي تطرحها القضايا التنموية ذات الأولوية المقترحة آنفا.

- **تحديات قضية معالجة العجز الغذائي المستمر**

تفيد العديد من التقارير الصادرة عن الجامعة العربية والمنظمات الدولية المتخصصة[١٧]أن المنطقة العربية بمختلف بلدانها تعيش عجزا غذائيا متنام من سنة إلى أخرى يتمثل في التفاوت الكبير بين حجم الإنتاج الوطني للمحاصيل الزراعية التي توفر المواد الغذائية والتي بلغ حوالي ٢٣٣،٨ مليون طن كمتوسط سنوي خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وحجم الاستهلاك السنوي الذي قدر بحوالي ٣٠٠ مليون طن خلال نفس الفترة. ومفهوم العجز يهم بالخصوص النقص الفادح في إنتاج الحبوب والألبان حيث بلغ متوسط حجم توريد الحبوب ٦٠،٥ مليون طن يمثل القمح والدقيق أغلبها، ومتوسط توريد الألبان ١٣ مليون طن خلال نفس الفترة، ومن هنا يظهر أن الشعوب العربية صارت في حاجة إلى الخارج لتأمين مواردها الغذائية الأساسية، وهذا في حد ذاته من أكبر المشاكل التي تجابه حكومات المنطقة حاليا وفي المستقبل أمام تنامي الاستهلاك المنتظر خلال العقد القادم بفاعل ازدياد السكان حيث تفيد الإسقاطات السكانية أن عدد سكان المنطقة العربية الذي يتجاوز حاليا ٣٦٠ مليون نسمة، مرشح أن يبلغ ٥٠٠ مليون نسمة في آفاق ٢٠٣٠. فتغطية هذا العجز الغذائي الذي تعيشه المنطقة العربية تطلب عام ٢٠١٢ حوالي ٣٥ مليار دولار بعد أن كان في حدود ١٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٠. ومن المنتظر أن يزداد هذا العجز وأن تتفاقم تبعاته على الميزان التجاري للعديد من الدول بنحو ١٠%

[١٧] المنظمة العربية للتنمية الزراعية"أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠١٢"
المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة و البنك الدولي ٢٠١٢:"سلسلة الحبوب- الأمن الغذائي و دائرة واردات القمح في البلدان العربية"

خلال السنتين القادمتين التي ستشهد طلبا كبيرا في الحبوب لسد الحاجيات الغذائية المتزايدة عبر العالم من جهة، ولأن جزئا متصاعدا من محاصيل الحبوب المنتجة في العالم يتم تحويلها إلى محروقات من جهة أخرى. لكل هذه الاعتبارات يكون سعر الحبوب مرشح للارتفاع مما يثقل كاهل ميزانيات العديد من البلدان العربية ويجعلها تخفض من نسب دعم المواد الغذائية عند الاستهلاك لتمكين الفئات الاجتماعية المعوزة والمتوسطة من اقتناء حاجاتها الضرورية من الغذاء بأسعار مناسبة. وقد شهد التاريخ الحديث خلال العقدين الماضيين الصدمات الاجتماعية الكبرى التي عاشتها بعض المجتمعات العربية عندما يرتفع سعر المواد الغذائية وخاصة الحبوب عند التوريد فتعمد الحكومات إلى تخفيض نسب دعم هذه المواد عند البيع. وحسب تقرير البنك الدولي والمنظمة العالمية للتغذية والزراعة[١٨] فإن إمكانية تراجع الإنتاج العالمي من الحبوب واردة في المستقبل بسبب آثار التغيرات المناخية على توزيع خارطة إنتاج المحاصيل والزيادة الكبيرة في حجم هذه المحاصيل التي يتم تحويلها إلى محروقات، وفي هذه الحالة يصبح توفير الغذاء للمواطنين صعبا أو مستحيلا ولو توفر المال لذلك، وهو ما يجعل من قضية العجز الغذائي التي يعاني من تبعاتها كل بلدان المنطقة العربية تقريبا على رأس قائمة أولويات التنمية في الحال وفي المستقبل.

وتضع قضية العجز الغذائي المنطقة العربية أمام تحديات عدة أبرزها:

- **تحدي اقتصادي** يتمثل في:

- تعزيز الإنتاج الوطني من المحاصيل الزراعية وعلى الأقل الضروري منها كالحبوب وتربية الماشية لتوفير اللحوم والألبان والبيض، ويحيل هذا إلى **التحدي التقني** المتمثل في تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية واستعمال البذور المحسنة المناسبة للبيئة الزراعية المحلية مما يفتح المجال للبحث العلمي للمساهمة في رفع هذا التحدي،
- تثمين أفضل للموارد المائية المخصصة للإنتاج الغذائي،
- الحد أو التخفيض من نسبة الفاقد في المحاصيل الزراعية الذي يقع في مرحلة الحصاد وبعدها، كما أشار إلى ذلك فريق الشخصيات الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث تفيد تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الفاقد في غذاء البلدان الفقيرة بالعالم العربي غالبا ما يقع نحو ٦٥% منه في مراحل الإنتاج الأولى، وما بعد الحصاد، والمعالجة والتجهيز، إذ يفضي سوء تخزين ونقل السلع الغذائية بالمنطقة إلى خسارة حوالي ١٥% من الحبوب، و٣٠% من الألبان، و٤٠% من الأسماك، و٥٠% من الخضروات والفاكهة والأغذية سريعة التلف[١٩]،
- القدرة على تحقيق الانتقال إلى أنماط التنمية الفلاحية المستدامة الذي يمثل من أبرز المحاور لرفع هذا التحدي حيث يشير تقرير «أفد» حول الاقتصاد الأخضر "أن التحول إلى الزراعة المستدامة يوفر على الدول العربية نحو ٦% من الدخل القومي، نتيجة تحسين إنتاجية الري وحماية الموارد الطبيعية وتحسين الصحة العامة، ما يوازي ١١٤ بليون دولار سنوياً، عدا عن أن تحفيز القطاع الزراعي بالاستثمارات ودعم الأبحاث العلمية الزراعية يؤدي إلى خفض الاستيراد بنسبة ٣٠% خلال خمس سنوات، ما يساهم في رفع مستوى الأمن الغذائي، ويؤدي إلى توفير ٤٥ بليون دولار"[٢٠]

- **تحدي بيئي** يتمثل في:

- القدرة على الحد من تنامي ظاهرة التصحر بكل عواملها اعتبارا أن الإنتاج الفلاحي، عبر أنماط الإنتاج غير الرشيدة، هو المتسبب الرئيسي في تراجع خصوبة المساحات المعدة

[١٨] المرجع السابق
[١٩] الهادي يحيى المستشار الإقليمي للصناعات الغذائية والبنية التحتية بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
[٢٠] مجلة "البيئة والتنمية" عدد تموز/آب – يوليو/أغسطس ٢٠١٢

للزراعة مما أدى إلى تقلص هذه المساحات التي في حد ذاتها تعتبر ضئيلة إذ لا تمثل إلا ٦% من المساحة الجملية للمنطقة العربية[٢١]، وبتقلص المساحات القابلة للاستزراع يزداد ضغط التحدي الاقتصادي الذي يجابه المنطقة العربية.

- ضمان خلو الأراضي المستزرعة والمياه المخصصة للري من أي تلوث لضمان جودة المحاصيل الزراعية وتوفير شروط السلامة الضرورية للغذاء والتغذية،

○ **تحدي اجتماعي** يتمثل في:

- جعل التحصل على المواد الغذائية ميسّرا وسهلا لكل فئات المجتمع وخاصة للفئات المعوزة والهشة للمساهمة في القضاء على الجوع والفقر وعلى ظاهرة القصور في النمو لدى الأطفال وغيرها من المسائل التي ساهمت في معالجتها الأهداف الإنمائية للألفية،
- القدرة على تحسين وضع صغار المزارعين ومربي الماشية وصيادي البحر، وتحسين وضع المرأة العاملة في الأنشطة الفلاحية والتي تمثل في عدد كبير من البلدان العربية أكثر من ٦٠% من القوى العاملة في المجال الفلاحي، وتمكين المرأة من حقها في الوصول إلى الأرض الزراعية وبعث مشاريع الإنتاج الزراعي والتمتع بالتشجيعات التي تخصصها الدولة لهذه الأنشطة،
- النجاح في نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك والحد من التبذير ومن إلقاء الأطعمة في القمامة عبر اعتماد برامج توعوية حول ثقافة الاستهلاك الرشيد لدى جل فئات المجتمع، حيث تشكل ملايين الأطنان من الطعام التي يلقى بها في القمامة هدرا للجهد الذي تطلبته عملية إنتاج المحاصيل الزراعية الأصل، وللموارد المائية والطاقة التي ساهمت في عملية الإنتاج والتحويل إلى طعام، بالإضافة إلى المشاكل البيئية التي تحدثها هذه النفايات للتخلص منها. ومن خلال ترشيد الاستهلاك يمكن الحد من ظاهرة السمنة التي أصبحت تميز عدة مجتمعات عربية.

○ **تحدي يتعلق بالحوكمة الرشيدة** ويتمثل في القدرة على وضع آليات مرنة وفعالة في ذات الوقت لضمان المساواة بين مختلف المنتجين في الميدان الفلاحي عند التسويق، ومنح التشجيعات، وتيسير مبادرات المجتمع المدني لمصاحبة صغار الفلاحين والمربين وصغار صيادي البحر لتطوير مشاريعهم، إلى جانب الأدوات المتعلقة بعرض المسئولين الفاعلين في الميدان الفلاحي للمساءلة والمحاسبة الدورية وتقييم نتائج البرامج الفلاحية التي يشرفون عليها.

واعتبارا لهذه التحديات التي تطرحها قضية العجز الغذائي المستمر يمكن صياغة هدف التنمية المستدامة الكفيل بجعل المنطقة العربية قادرة على رفع هذه التحديات وكسب رهانات تحسين إنتاجية المساحات المعدة للإنتاج الفلاحي وتوسيعها على حساب الأراضي التي لا زالت متروكة، واستصلاح أراضي متصحرة، والحد من التصحر، وتثمين أفضل للموارد المائي المخصصة للزراعة وترشيد استغلالها، وتحسين وضعية صغار الفلاحين ووضع المرأة العاملة في هذا الميدان وترشيد استهلاك الغذاء وتحسين جودة الغذاء والتغذية وضمان سلامتها، على النحو التالي: **تعزيز الإنتاج الفلاحي لبلوغ الأمن الغذائي المستديم وسلامة التغذية للجميع.**

➢ **تحدّيات إضفاء المزيد من المساواة في توزيع مخصصات التنمية بين الجهات**

"إن تفشي الفقر بمعناه الواسع، وعدم المساواة في توزيع الدّخل والأصول، والتهميش وعدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد، تلعب دورا سلبيا ليس فقط من حيث الحد من مساهمة كل فرد في جهود التنمية، بل أيضا من حيث الإسهام في تأجيج الشعور بالغبن وإضعاف الاستقرار الاجتماعي والحد من آفاق النمو الطويل

[٢١]" المنظمة العربية للتنمية الزراعية"أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠١٢

المدى. لذا يتم التركيز حاليا على تطوير مؤشرات كمية لقياس التماسك الاجتماعي تستهدف قياس توجّهات الفرد وإحساسهم تجاه أوجه عديدة من حياتهم اليومية ووضعهم في المجتمع ومدى مشاركتهم في بناء مستقبل بلدانهم"[٢٢].

يمثل تفاوت التنمية بين جهات البلد الواحد الذي تعاني منه العديد من الدول العربية، عاملا جدّيا ومحفّزا للصدمات الاجتماعية التي تهدد السلم والأمن الاجتماعي في حالة حدوثها، بل فهو المصدر الأساسي للثورات الشعبية الحديثة التي حدثت في مناطق من العالم العربي، **وهو بالتالي مؤشر على تدني جودة التنمية بهذه البلدان** حيث أن الإمعان في تهميش مناطق كاملة من البلد الواحد عن الحراك التنموي وتركيز تحقيق متطلبات النمو الاقتصادي على مناطق محدّدة يعرض الموارد الطبيعية بهذه المناطق المستهدفة إلى الإنهاك والتدهور السريع بما يتعارض مع أبجديات استدامة التنمية تسببه، إلى جانب ما تؤدّي إليه سياسات التهميش وعدم المساواة في توزيع الجهود التنموية من تنامي البطالة بين مختلف فئات المجتمع وبالخصوص بين الشباب الذي يمثل أكثر من نصف السكان بالمجتمعات العربية، ويصبح هذا المشكل أكبر عندما تكون البطالة شاملة لجزء كبير من حاملي الشهادات العليا وأصحاب الكفاءات. لهذه الاعتبارات فإن الانخراط في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة يفرض التخلي التدريجي عن سياسات تركيز ثقل النمو الاقتصادي على جهات وعلى أنشطة تنموية محدّدة دون غيرها وما ينجر عن ذلك من تهميش لموارد طبيعية وبشرية هامة كان من الأجدر تعبئتها جلها لتنويع مصادر النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة التنمية. لذا فإن إضفاء المزيد من المساواة في توزيع مخصصات التنمية بين الجهات يعتبر من القضايا التنموية ذات الأولوية القصوى بالمنطقة العربية.

ولمعالجة هذه القضية تحركت عدة بلدان بهدف إيجاد رؤية متكاملة وجديدة تهدف لتحقيق **التنمية المتوازنة في مختلف جهات ومناطق البلاد** تتم صياغتها بما يُمكّن من بلوغ المقاصد الأساسية للتنمية المتمثلة في توفير مقومات العيش الكريم وجودة الحياة للجميع، وذلك عبر تحقيق التحول الهيكلي في المسارات التنموية من خلال تغيير أسلوب إدارة التنمية، وبناء القدرات المحلية، وإعادة توزيع الاعتماد والاستثمارات والحوافز والموارد على القطاعات الإنتاجية للمواد والسلع والخدمات بشكل يتلاءم مع أهمية تلك القطاعات والميزات النسبية للمناطق، بما يمكّن كل منطقة من الاستغلال الأفضل لمواردها الطبيعية والبشرية ومن إبراز المواضع التي تمتاز فيها كل منطقة بالأفضلية لتثمينها لفائدة سكان المنطقة وللبلد ككل[٢٣].
إذا فمعالجة الحد من التفاوت بين الجهات وتحقيق مقومات التماسك بين الفئات وتوازن المجتمع يضع المنطقة العربية أمام تحديات كبيرة من أبرزها:

- **تحدي اقتصادي** يتمثل في:
  - تنشيط الحراك التنموي في مناطق تتميز بضعف البنية التحتية رغم ما تختزنه هذه المناطق من موارد طبيعية في انتظار من يشرع في استغلالها لتوسيع القاعدة التنموية للبلاد وتنويع الأنشطة الاقتصادية كفيلة بإيجاد قيمة مضافة جديدة للبلاد،
  - جلب الاستثمارات العمومية ومن القطاع الخاص الداخلية والخارجية لمساندة بعث المشاريع الاقتصادية المستثمرة للإمكانيات التنموية المتاحة بالجهات المهمّشة،
  - نفاذ أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع بهذه المناطق وخاصة الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة للخدمات المالية والتمويل سواء كانوا أفرادا أو شركات وخاصة المؤسسات الأقصى صغراء خاصة وأن المنطقة العربية تعتبر من بين البلدان ذات أدنى مستوى لمؤشر النفاذ للتمويلات مما عطل بعث المشاريع الصغرى، مع العلم وأن لهذه المؤسسات الصغرى دور

[٢٢] (ص٣٣) التقرير الموحد العربي لسنة ٢٠١٢
[٢٣] "التفاوت التنموي بين المناطق.. اختلال يتطلب رؤية جديدة متكاملة " منتدى الرياض الاقتصادي الخامس الذي عقد في شهر ديسمبر ٢٠١١

جوهري في إحداث التنشيط المنشود للحراك التنموي بأفضل الكلفة عبر مقاربات ومناهج الاقتصاد التضامني على سبيل المثال،

- **تحدي بيئي** يتمثل في:

-التوفيق بين الاستغلال السريع والمكثّف للموارد الطبيعية الذي ستعيشه المناطق المهمشة في صورة توفرت الإرادة السياسية لذلك، وبين المحافظة على هذه الموارد من الاستنزاف والتدهور خاصة وأن أسباب الاستنزاف يمكن أن تجد لها جزء من المشروعية لحاجة المناطق المهمشة للتنمية،

-تمكين سكان المناطق المهمشة من الخدمات الصحية والمرافق البيئية (الصرف الصحي، الحماية من التلوث، مقومات جودة الحياة) خاصة وأن أغلب هذه المناطق تشكوا نقصا هيكليا في هذه المرافق مما ساهم في عدم تدفق الاستثمارات التنموية عليها،

- **تحدي اجتماعي** يتمثل في:

- التحكم في مشاكل البطالة إذ أن للمناطق المهمّشة عن الحراك التنموي ببلدان المنطقة العربية ثقل كبير في استفحال مشاكل البطالة التي صارت بمثابة المعضلة التي تقيّض مضجع كل الحكومات وخاصة بالبلدان ذات الإمكانيات المتواضعة. فقد ارتفعت معدّلات البطالة في السنوات العشر الماضية بمعظم الدول العربية فوصلت إلى أرقام مرتفعة تراوحت بين ١١% و١٥% بالمقارنة مع معدلات مناطق أخرى من العالم حيث لا تتجاوز هذه النسب الرقم الواحد. وما يزيد في تعقد معضلة البطالة في هذه البلدان العربية انتشارها بشكل ملحوظ بين المتعلمين من حملة الشهادات الجامعية وبشكل أكبر بين الإناث المتعلمات حيث وصلت نسبة البطالة بين المتعلمات في معظم الدول العربية إلى أكثر من ضعف معدلات البطالة بين الذكور. أما البطالة بين الشباب بشكل عام فقد ارتفعت إلى معدّلات عالية جداً تصل إلى أكثر من ٤٠% في كثير من الدول العربية. كما أن العولمة وحرية التجارة وسهولة انتقال السلع والخدمات والعمالة أثرت على فرص التوظيف في الدول العربية الغنية. فالمنطقة العربية تحتاج، على مدار العقد المقبل، إلى خلق كم هائل من الوظائف يصل إلى ما بين ٧٥ مليون و٩٠ مليون موطن شغل، بزيادة قدرها ٤٠% عن النسبة الحالية، وذلك لمواكبة وتيرة النمو السكاني السريع للفئات الشابة التي تتأهب للانضمام إلى القوى العاملة. إلا أنه قد يتعذر تحقيق هذه النسبة العالية والملحة في ظل الفجوة الشاسعة التي تعاني منها المنطقة حاليا بين متطلبات الوظائف ونوعية المهارات في سوق العمل والكفاءات التي يمتلكها الشباب، خاصة بالمناطق المهمّشة[٢٤].

- **تحدي الالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة يحث على:**

- ضمان الشفافية في ضبط قائمات المنتفعين بالدعم العمومي في إجراء الدراسات المتعلقة ببعث المشاريع الصغرى أو بالمساعدة على بعث المؤسسات الصغرى أو بمنح التمويلات الصغرى، عبر **ضبط قائمة الشروط الأساسية المخولة للانتفاع بالدعم العمومي** من قبل لجان محلية يشارك فيها ممثلين عن الأطراف المرشحة للانتفاع بالدعم العمومي،

- ضمان النجاعة والجدوى للمشاريع التي سيمكن تنفيذها من تنشيط دواليب الاقتصاد وإعطاء الدفع المنشود للحراك التنموي بالمناطق المهمّشة، **عبر التحري في طريقة انتقاء هذه المشاريع،** حسب نضج كل مشروع، والتي من **الضروري أن تكون ضمن البرامج المحلية للتنمية** التي تم إعدادها في إطار مسار تشاركي بمساهمة واستشارة كل الأطراف،

---

[٢٤] المعهد العربي للتخطيط – الكويت
See more at: http://www.forbesmiddleeast.com/read.php?story=573#sthash.ZdVGKEnD.dpuf

فمن خلال هذا العرض السريع حول أبرز التحديات التي تتضمنها قضية إضفاء المزيد من المساواة في توزيع مخصصات التنمية بين الجهات، واعتبارا لوزن هذه القضية التنموية في مسار تجسيم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية خلال العقود القادمة، يمكن أن تقترب صياغة هدف التنمية المستدامة المنشود والذي سيتم اعتماده في وضع برنامج التنمية لما بعد ٢٠١٥ على الصعيد العالمي من الصيغة التالية: **تعميم الحراك التنموي على كل مناطق البلاد والقضاء على أسباب تهميش الفئات.**

- **التفاعل مع شح الماء لضمان حاجيات التنمية وجودة الحياة:**

رغم تعدد مصادر تقييم الحجم السنوي للموارد المائية المتاحة بالمنطقة العربية، فإن الراجح أن هذا الحجم يتجاوز حوالي ٣٤٣ مليار متر مكعب تشكل الموارد المائية السطحية الجزء الأكبر منها حيث تمثل ٨١,٢% من الإجمالي وتمثل المياه الجوفية ١٤,١%، إضافة إلى حوالي ٣,٨% تمثلها الموارد المائية غير التقليدية المتأتية من مياه الصرف الصحي المنقاة، وحوالي٠,٩ % متأتية من التحلية.

وبالمقارنة مع متوسط النصيب السنوي للفرد من المياه على المستوى العالمي الذي يتجاوز ٧٠٠٠ متر مكعب، تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة[٢٥] من حيث تدني متوسط نصيب الفرد من المياه الذي هو في حدود ١٠٥٧ متر مكعب سنوياً أي يتجاوز قليلاً خط الفقر المائي (١٠٠٠متر مكعب سنوياً) ومع ذلك فإن عدداً قليلاً من الدول العربية يتجاوز فيها نصيب الفرد ١٠٠٠ متر مكعب وتشمل العراق وسوريا ولبنان والصومال والمغرب وموريتانيا، أما بالنسبة لباقي الدول العربية فبعضها يقل نصيب الفرد فيها عن ٥٠٠ متر مكعب سنوياً مثل الأردن وفلسطين وجيبوتي وعدد من دول الخليج العربي وتونس، ومن المتوقع أن يتناقص هذا المعدل إلى دون ٥٠٠ متر مكعب في معظم الدول العربية باعتبار النسق الطبيعي لتزايد عدد السكان بها، لذا فإن حوالي ٧٥% من الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي، ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة ٩٠% بحلول عام ٢٠٣٠.

علاوة على ذلك، فإن حوالي نصف الموارد المائية العربية تنبع من خارج الوطن العربي سواء كانت مياه سطحية أو جوفية، كما أن هذه الموارد غير مستغلة برمتها، بل يتم استغلال نحو ٦٨% منها فقط لعدة اعتبارات هيكلية ولسوء التصرف فيها، وبالتالي فإن ترشيد الاستغلال والاستهلاك للموارد المائية في المنطقة العربية يجمع بين حسن التصرف في العرض أولا ثم في القدرة على التحكم في العرض لمجابهة تحدي الندرة وشح الأمطار التي تعاني منه كل بلدان المنطقة ولو بصفة متفاوتة.

كما يضع التوزيع الجغرافي لمواقع المصادر الطبيعية للمياه بالبلدان العربية أمام تحديات كبرى تتمثل في ضرورة بذل الجهود المضنية لتقريب هذه الموارد من المناطق التي يتكثف فيها الطلب على الموارد المائية، وهو ما يرفع من صعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق ولذلك تنوعت جهود الدول العربية في مجال تنمية الموارد المائية من مصادرها التقليدية طبقاً لظروف كل دولة على حدة من حيث طبيعة هذه الموارد وجودتها من حيث الملوحة ومدى حدة وندرة المياه.

لكل هذه الاعتبارات،" يتطلب حل الإزمة المائية مقاربة متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار أبعادا اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية في الوقت ذاته" كما ورد بالصفحة(٥) من تقرير"حوكمة المياه في المنطقة

---

[٢٥] البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاء في الإسكوا
"حوكمة المياه في المنطقة العربية... إدارة الندرة وتأمين المستقبل"، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠١٣
"المياه: إدارة مستدامة لمورد متناقص" المنتدى العربي للبيئة و التنمية، ٢٠١١
"واقع المياه في الوطن العربي" المنتدى العربي للبيئة و التنمية، ٢٠١٠

العربية... إدارة الندرة وتأمين المستقبل"، حيث تمثل هذه الأبعاد تحديات على مجتمعات المنطقة العربية بذل الجهد والتمكن من القدرة الكفيلة برفعها خلال العقد القادم لضمان مقومات العيش الكريم وجودة الحياة لكل شعوبها.

- **فالتحدي الاجتماعي** يتمثل أساسا في القدرة على تحقيق العدالة في استعمال المياه من حيث يكون الماء السليم متاحا بكل يسر كما وجودة لكل المواطنين وفي كل مناطق البلد الواحد في الآفاق القريبة والمتوسطة في ضوء التزايد السريع لسكان المنطقة من جهة، ومتاحا أيضا لسد طلب الأنشطة التنموية، إذ تفيد التقارير المتخصصة[٢٦] أن ٨٥% من الموارد المائية المتاحة مخصصة للأنشطة الزراعية و٧% للأنشطة الصناعية و٨% لاستعمالات المنزلية حاليا مع ما يكتنف هذه الاستعمالات من إسراف وتبذير بما يساهم في حدة ندرة هذه الموارد.
- أما **التحدي الاقتصادي** الأبرز فهو يتمثل في **الحصول على فوائد اقتصادية أفضل** عند استعمال الموارد المائية المتاحة في أنشطة زراعية ذات قيمة مضافة مرتفعة على غرار ري مناطق الزراعة الجاهدة و المكثفة التي تعتمد طرق الري المقتصدة في الماء فتوفر فائضا مائيا يمكن استعماله اقتصاديا في أنشطة أخرى، أو استعمال مياه الصرف الصحي بعد تنقيتها عوض الموارد المائية الطبيعية في ري المناطق الخضراء الحضرية وملاعب الصولجان و أرضيات الملاعب الرياضية التي تستنفذ كميات كبيرة من المياه، إذ تفيد جل التقارير أن إمكانيات تحسين الاستفادة من الموارد المائية عبر استعمالاتها في الأنشطة التنموية متوفرة حاليا وأنها مرشحة لتكون أوفر في المستقبل[٢٧] بالمنطقة العربية الذي لا زال استعمال الماء يخضع لمتطلبات اقتصاد الريع أي الاقتصاد الذي تكون فيه القيمة المضافة ضعيفة ، هذا إلى جانب **التحدي التقني الذي يتمثل أساسا في الحد من الفاقد** في الموارد المائية عند التعبئة والتوزيع الذي يتجاوز نسبة ٤٠% سنويا، أي أن هناك مجال ممكن للتخفيض من حدة الندرة عبر كسب رهان التنزيل من هذه النسبة.
- و**التحدي البيئي**، إضافة إلى القدرة على **تحسين الكفاءة المائية عند الاستعمال** في كل المجالات، وهو ما يمثل فاعلا كبيرا في بناء مقومات استدامة التنمية بالنسبة للمنطقة العربية حيث تبين التقارير المشار إليها سالفا، أن مؤشر الكفاءة المائية يضع البلدان العربية ضمن قائمة البلدان ذات الكفاءة المتردية، يتمثل بالخصوص في **التمكن من حماية المصادر المائية من التلوث** خاصة تحت الضغط المتزايد المتنامي للصناعات الاستخراجية للطاقة والمعادن والمواد الإنشائية، وللصناعات التحويلية المتعددة والمرشحة لتزداد نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل.

ولدورها في التأثير على المجتمعات ولعلاقتها المباشرة بتوفير كرامة العيش وجودة الحياة للمواطن، يتميز التعامل مع الموارد المائية للحد من الندرة والتوائم مع شح الأمطار وما سيترتب عن تغير المناخ من تبعات سلبية في المستقبل على المنطقة العربية[٢٨] هناك **تحدي سياسي** يتمثل في القدرة على تحسين خدمات المؤسسات والمصالح العمومية التي تشرف على التصرف في هذا المورد الحياتي للناس حتى لا يؤدي سوء التصرف في هذه الموارد الشائع حاليا في عدة بلدان من المنطقة، إلى إحالة الإشراف على إدارة الموارد المائية إلى القطاع الخاص، وهو ما يتناقض مع قيمة الماء في المجتمعات، ولعل هذا التحدي هو من أكبر التحديات التي تجابه المنطقة العربية حاليا وفي المستقبل.

---

[٢٦] "حوكمة المياه في المنطقة العربية... إدارة الندرة وتأمين المستقبل"، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠١٣(صفحة ٤١)،
[٢٧] " المياه: إدارة مستدامة لمورد متناقص" المنتدى العربي للبيئة و التنمية، ٢٠١١
[٢٨] المنتدى العربي للبيئة و التنمية

➢ **القدرة على التصرف الرشيد في الطاقة كمورد طبيعي ووسيلة إنتاج وحاجة لعيش المواطن**

لا شك في أن موضوع الطاقة والمنطقة العربية يشكل المسألة الأكثر تداولا على الصعيد العالمي وداخل المنطقة للمكانة التي يأخذها الوضع الطاقي في المداولات العالمية. وعلى غرار الموارد المائية فإن الموارد الطاقية تقسم المنطقة العربية بين بلدان منتجة للطاقة وبلدان لا تجد ما يكفي حاجياتها الأساسية من الطاقة، وبالتالي فإن تناول موضوع الطاقة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية يتطلب التركيز على ما يجب أن يتوافر من مصادر للطاقة وطنية المنشأ لتمكين كل سكان المنطقة العربية من سد حاجياتهم المعيشية من الكهرباء في ضوء الزيادة السريعة لعدد السكان، إضافة إلى سد الطلبات المتنامية للطاقة لكل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد عليها التنمية الشاملة لشعوب ومجتمعات المنطقة، حيث يمثل قطاع الطاقة حاليا حوالي٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية[٢٩] وكما هو معلوم يخفي هذا المعدل التفاوت الكبير بين البلدان التي يرتكز اقتصادها أساسا على النفط والغاز، وبقية البلدان العربية.

ورغم هذه المكانة المتميزة التي يحظى بها موضوع الطاقة، فإن هذا القطاع يضع بلدان المنطقة أمام تحديات كبيرة ومتعددة يمكنها أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، ومن أهم **التحديات الاقتصادية (i)** تواصل الاستغلال والاستهلاك الإستنزافيين للنفط والغاز ومشتقاتهما حيث لا تزال ممارسة أنماط غير مستدامة في إنتاج واستهلاك الطاقة خاصة فيما يتعلق بقطاعات الاستخدام النهائي طاغية في جل البلدان، **(ii)** تركيز نسيج صناعي متكامل يعتمد على تحويل النفط الخام و الغاز الطبيعي الخام إلى منتجات و سلع مختلفة ذات قيمة مضافة أرفع من بيع هذه الموارد خام، **(iii)** تسريع و تكثيف الاستثمار المطلوب لتوفير الطاقة من المصادر المتجددة حيث لا تتجاوز حصة هذه المصادر من المزج الطاقي ٣% فقط بالمنطقة العربية وهي نسبة ضعيفة لا تتناسب مع ما تختزنه المنطقة العربية من مدخرات طبيعية من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بدون احتساب الطاقة الكهرومائية، فالتحدّي يكمن في إيجاد تقنيات عربية المنشأ لتوليد واستعمال هذه الطاقات و ذات نسبة اندماج مرتفعة و ذلك عبر تكثيف الاستثمار في مجالات البحث العلمي والابتكار التكنولوجي.

أما أبرز **التحديات البيئية** لقطاع الطاقة فتتمثل في **(i)** السيطرة على مصادر التلوث بمواقع إنتاج النفط والغاز و حشد الإمكانيات الضرورية للتدخل السريع عند وقوع حالات التلوث الطارئة، **(ii)** التخلي التدريجي على استعمال الزيوت الثقيلة و تبديلها بالغاز لإنتاج الكهرباء، **(iii)** تحسين الكفاءة الطاقية في جل الاستعمالات بما يساهم في تخفيض حجم انبعاث الغازات الملوثة للهواء و غيرها من تأثيرات الضّارة على الوسط الطبيعي بما يمثل من أكبر العوائق أمام تجسيم مقومات التنمية المستدامة بالمنطقة العربية في صورة لا تتوفر الإرادة السياسية للحد من نسق تنامي هذه المشاكل.

و من بين **التحديات الاجتماعية** البارزة عدم وصول الخدمات الطاقة بكافة أنواعها إلى فئات من السكّان حاليا و أن هذا التحدي هو مرشح للمضاعفة في ضوء التطوّر الدّيمغرافي السّريع الذي تشهده المنطقة العربية، خاصة أنه لا يزال أكثر من ٢٠% من سكان المنطقة يعانون من عدم وصول خدمات الطاقة الكهربائية إليهم، بالإضافة إلى نسبة مماثلة تعاني من ضعف أو عدم انتظام هذه الإمدادات.

لكل هذه الاعتبارات، وفي ضوء إحداث التحول المنشود نحو تنمية أكثر جودة واستدامة خلال المرحلة القادمة، تجد بلدان المنطقة العربية بمختلف أحجامها وإمكانياتها الطبيعية والبشرية نفسها مضطرة على التفاعل الإيجابي بخصوص شكل التصرف في الموارد الطاقية المتاحة بها وبقطاع الطاقة ككل حيث يجب اعتبار مصادر الطاقة لا كسلعة يمكن تصديرها خاما لتعبئة خزينة الدولة فقط، بل وأن هذه المصادر هي مواد أولية

[٢٩] "الطاقة المستدامة في البلدان العربية " المنتدى العربي للبيئة و التنمية ، ٢٠١٠

يمكن تصنيعها وطنيا وجني الثمار الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من هذا التصنيع، إلى جانب الاهتمام الفعال بمصادر الطاقة المتجددة والسليمة.

- **اكتساب الخبرة في تطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك لتكون قاطرة استدامة التنمية**

تفيد الدراسة المدققة لوثيقة الأجندا ٢١ الصادرة عن قمة الأرض الأولى (ريو ١٩٩٢) وما تلاها من تحاليل اعتمدت في ضبط برنامج العمل التنفيذي لتجسيم التنمية المستديمة الصادر عن قمة الأرض الثانية (جوهنزبورغ ٢٠٠٢)، أن تحويل خلايا الإنتاج في كل الأنشطة الاقتصادية المنتجة للمواد والسلع والخدمات من الأنماط الإنتاجية المبذرة للمواد الخام والمفرطة في استهلاك الماء والطاقة إلى أنماط أكثر كفاءة في استعمال الطاقة والمياه وأفضل تحويل للمواد الأولية للحد من التلوث والنفايات من جهة، والتخفيض من كلفة الإنتاج بما يعزّز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الوطنية والعالمية بما يضمن استدامة مؤسسات الإنتاج من جهة أخرى، يمثّل بمثابة الرافعة في مسار التجسيم الميداني لمبادئ عمل التنمية المستدامة، وخط الانطلاق على درب المنافسة بين المؤسسات والأنشطة الاقتصادية لإحداث التحول المنشود نحو تنمية أفضل جودة وأقدر على تحقيق مقومات العيش الكريم وجودة الحياة لأكبر نسبة من سكان الكوكب. فالاعتماد على أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة يمر عبر رفع **تحديات اقتصادية** من بينها اكتساب القدرة على تدعيم موقع المؤسسة المنتجة للمواد و السلع و الخدمات على درب الزيادة من معدلات النمو الاقتصادي وضمان المنافسة لترويج أفضل لمنتجاتها و ما ينجر عن هذا من الحفاظ على مواطن الشغل بل و تعزيز التشغيل واستيعاب الكفاءات في الحراك التنموي، **وتحديات بيئية** تتمثل أساسا في التخفيض من حجم التلوث بما يساهم في الحفاظ على جودة الوسط الطبيعي وموارده من جهة، وفي ضمان جودة الحياة للناس وأمنهم الصحي، إلى جانب **تحديات اجتماعية** مباشرة تتمثل في المساهمة في الحفاظ على مواطن الشغّل عندما تحافظ أغلب المؤسسات الاقتصادية على استدامتها وفي تحسين الوضع الاجتماعي للنشطين في المجال الاقتصادي عبر ارتفاع نسق الحراك التنموي بالبلدان. ومن بين الأدوات الضامنة لإنجاح هذا التحول نحو أنماط الإنتاج المستديم، الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة، لذا تم الاتفاق على ضرورة نقل هذه التكنولوجيا من البلدان المبتكرة لها إلى بقية البلدان النامية بشروط تفاضلية لتمكين مؤسسات الإنتاج في هذه البلدان الانخراط مع بقية الدول في تحقيق التحول نحو تنمية أكثر جودة وإنسانية.

ومن ناحية ثانية يمكن اعتبار تحويل خلايا إنتاج المواد والسلع والخدمات نحو أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة هدفا مركزيّا للتنمية المستدامة يعتمد غايات حسب الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لكل نشاط وقطاع اقتصادي. ألا أن صياغة هذا الهدف لإدراجه ضمن أهداف التنمية المستدامة الممكن اقتراحها على الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية يتطلب المزيد من الوقت. وقد تم، كلما أمكن ذلك، إدراج ضرورة الاعتبار بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة ضمن الغايات ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة الأربعة التي سيتم اقتراحها من قبل المنطقة العربية على الفريق العامل المفتوح العضوية.

- **تحسين أداء التنمية وتثبيت أدوات التدبير الرشيد والحوكمة في المجتمع**

تمثل هذه القضية أكثر القضايا التنموية تشعّبا في بلدان المنطقة العربية وأبرزها في مسار إحداث التحول المنشود نحو استدامة التنمية وضمان القدر الأفضل من الجودة لتحقيق المقاصد الأساسية للتنمية المتمثلة بالخصوص في توفير أدنى مقومات العيش الكريم لكل الناس على الأقل، إذ جاء في عدة تقارير تم ذكرها سالفا تناولت بالدرس والتحليل الموضوعي تشخيص وضع التنمية ببلدان المنطقة العربية، أن أغلب مواضع الإخفاق أو التقصير التي حالت دون تحقيق نسب الجودة المرجوة من مسارات التنمية التي عاشتها المجتمعات البشرية خلال العقود المنقضية كانت تتعلق بغياب أدوات التدبير الرشيد[٣٠] كالمساءلة والمحاسبة واعتماد المقاربة

[٣٠] التقرير الموحد العربي لسنة ٢٠١٢،

التشاركية بصفة فعلية والحكمة في تعيين المسئولين المشرفين على دواليب الحراك التنموي في منظومات التنمية بما ساهم في تفشي الفساد وتراجع الإنتاجية وغياب المسؤولية. لهذا يمثل إيجاد أدوات الحوكمة الرشيدة المناسبة والكفيلة بتنقية البيئة الحاضنة لمسارات التنمية في أغلب بلدان المنطقة. وقد تم السعي إلى إدراج غايات عملية تتعلق بتجسيم الحوكمة الرشيدة في تقديم أهداف التنمية المستديمة الأربعة التي تضمنها هذا التقرير.

ب-أهداف وغايات التنمية المستدامة

بعد استعراض أبرز التحديات التي تطرحها قضايا التنمية ذات الأولوية للمرحلة القادمة للمنطقة العربية، واعتمادا على التوضيحات السريعة السابقة، من المقترح أن يتم الاعتماد على أهداف التنمية المستدامة التالية وعلى الغايات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والغايات ذات العلاقة بترشيد الحوكمة التي ترتبط بكل هدف منها، في مرحلة أولى بعد أن يتم تحويل هذه الأهداف الغايات في شكل برنامج عمل متكامل مذيل بمؤشرات لمتابعة تطور تنفيذ هذا البرنامج في ضوء مقاصد الأهداف وغاياتها والعمل على تجنيد كل الجهود الحكومية وجهود المجتمع المدني والشعوب لتنفيذ البرنامج على الوجه المطلوب لتحقيق هذه الأهداف بما يكفل تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان والوصول بالمواطن الذي تحتضنه المنطقة العربية تحسين وضعه الاجتماعي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان ديمومة وظائفها الإنتاجية والخدمية بما يلبي حاجيات الشعوب وحماية عناصر محيط الناس وضمان أمنهم الصحي وسلامة غذائهم ومن تجويد التنمية لتحقيق العيش الكريم وجودة الحياة:

- **تعزيز الإنتاج الفلاحي لبلوغ الأمن الغذائي المستديم وسلامة التغذية للجميع**
- **تعميم الحراك التنموي على كل مناطق البلاد والقضاء على أسباب تهميش الفئات**
- **تنويع مجالات تثمين موارد المياه والطاقة وتحسين التصرف في استغلالها وضمان استدامة وظائفها الاقتصادية والاجتماعية**
- **تحقيق سلامة النمو الحضري والتحديث التكنولوجي في الأنشطة و الخدمات الحضرية**

➢ **تعزيز الإنتاج الفلاحي لبلوغ الأمن الغذائي المستديم وسلامة التغذية للجميع (جدول ٦)**

في ضوء التقارير المتخصصة[٣١] تتميز الأنشطة الزراعية بالوطن العربي **بضعف نسبة الأراضي الزراعية المستغلة** من المساحة الجملية للمنطقة العربية حيث لا تتجاوز هذه النسبة خلال الثلاث سنوات الماضية ٥،٣% أي ما يعادل حوالي ٧١ مليون هكتار فقط في حين تمسح الأراضي الممكن استغلالها فلاحيا ١٩٧ مليون هكتار. ويمثل هذا سببا لعدم قدرة المحاصيل الفلاحية التي تنتجها هذه الأراضي على تغطية الحاجيات الاستهلاكية لمتساكني المنطقة العربية التي تجاوز عددهم حوالي٣٦٢ مليون نسمة أغلبهم من الشباب، مع العلم أن التقارير المتخصصة[٣٢] تشير إلى توفر الإمكانيات لتوسيع المساحة المستزرعة بحوالي مليون هكتار سنويا في صورة يحظى قطاع التنمية الزراعية بالأولوية لدى الحكومات العربية، ونفس الإمكانية للزيادة في الأراضي المروية هي متوفرة كذلك. وإلى جانب ضعف نسبة المساحات المستزرعة سنويا، تتميز الأنشطة الفلاحية **بتدني متوسط إنتاجية المساحات المستزرعة** حيث لا تتجاوز هذه الإنتاجية ١،٦ طن لكل هكتار مستزرع بالنسبة للحبوب، منها ٢،٥ طن لكل هكتار لمحاصيل القمح وواحد طن لكل هكتار للشعير، و٠،٨ طن لكل هكتار بقوليات، وهي معدلات تعتبر متدنية مقارنة مع متوسط الإنتاجية الزراعية والتي تتجاوز للقمح ٣،٢

"حوكمة المياه في المنطقة العربية... إدارة الندرة وتأمين المستقبل"، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠١٣

[٣١] المراجع السابقة

[٣٢] التقرير الموحد العربي لسنة ٢٠١٢

طن لكل هكتار في العالم و٣،٩ طن لكل هكتار في البلدان الأوروبية و٢،١٥ طن لكل هكتار في أوروبا للبقوليات. وتشير العديد من التقارير المتخصصة المشار إليها سالفا أن إمكانيات تحسين الإنتاجية متوفرة في الزراعات المطرية بنسبة تتراوح بين ١ و٢% في السنة وفي حدود ٧% للزراعات المروية سنويا وهو ما يساهم في الزيادة في المحاصيل بصفة مباشرة[٣٣].

استخدامات الأراضي الزراعية في المنطقة العربية(ألف هكتار)

السنوات	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
٢٠١٠	٥١٩٠،٠	٣٨٠٦،٢	٣٥٤٧٤،٠	١٠٤٤٣،٥	١٣٥٧١،٦	٩٤٨٨٧،٧	٤٩٤٢٥٨،٧
٢٠١٢	٥٣١٣،٠	٣٩٢٤،٠	٣٥٧٥٥،٢	١٠٧٨٧،٣	١٥١٤١،٢	٤٨٥٣٠،٧	٤٩٤٢٨٨،٣

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد ٣٢

كما تتميز الأنشطة الزراعية بالمنطقة العربي، حسب ما تبينه التقارير المتخصصة المشار إليها سابقا، بتدني مؤشر اعتماد الميكنة في الأنشطة الزراعية حيث أن هذا المؤشر هو في حدود ١١ جرار لكل ١٠٠٠ هكتار بالمقارنة مع مقابله في العالم الذي يتجاوز في سنة ٢٠١٢ العشرين جرار لألف هكتار.

ومن أسباب العجز الغذائي الهيكلي الذي يهدد مستقبل الإنتاج الفلاحي بالوطن العربي أيضا، عدم توفر الكمية المطلوبة من البذور الضرورية للإنتاج الزراعي، حيث تفيد أحدث التقارير أن المنطقة العربية تستورد كل سنة حوالي ٧٣% من حاجياتها من بذور القمح، وحوالي ٧٦،٨% الحاجيات من بذور أصناف الحبوب ككل وحوالي ٦٩% من حاجياتها من البقوليات و٩٨،٨ % من حاجياتها من البطاطا، لذا فإن المنطقة العربية هي في الواقع مرهونة للخارج في مجال توفير الغذاء لشعوبها.

فالترفيع في نسبة المساحات المخصصة للإنتاج الفلاحي رغم الصعوبات التي تعريفها البلدان العربية الصحراوية، **وتحسين متوسط إنتاجية المساحات** المستزرعة عبر اعتماد **التقنيات الإنتاجية المتطورة والمناسبة وتحسين مؤشر الميكنة** بالإضافة إلى **التقليص من نسب توريد البذور** عبر العناية بتوفير المزيد منها من المصادر الوطنية، إضافة إلى استحثاث البحوث لإيجاد بذور ممتازة وطنية الأصل على الأقل للمحاصيل الأساسية والإستراتيجية في توفير الغذاء، **تمثّل جلُها غايات تجسم البعد الاقتصادي** التي يمكّن تحقيقها لبلوغ مقاصد هدف التنمية المستدامة في هذا المجال بما يساهم في الحد التدريجي من العجز الغذائي بالوطن العربي.

وفي نفس الوقت تتعرض الأراضي المعدة للزراعة والمراعي والغابات إلى **عوامل التصحر** التي تتحرك بدرجات متفاوتة على أكثر من ثلث الأراضي الفلاحية بدون اعتبار المناطق الصحراوية وتساهم في تدني إنتاجية الأراضي وفي تقليص المساحات المستزرعة، حيث يشير المركز العربي للأراضي الجافة والمناطق القاحلة (ACSAD) إلى أن الكلفة الاقتصادية للتدهور[٣٤] الذي أحدثته عوامل التصحر بالمنطقة تتفاوت ما بين ٢،٧% و٧،٤% من الناتج المحلي الإجمالي حسب البلدان. لذا فهدف تعزيز الإنتاج الفلاحي للحد من العجز الغذائي يتطلب بالضرورة **ضبط غايات تجسم البعد البيئي** لمعالجة المناطق المصابة بعوامل

[٣٣] (ص٥٣) التقرير الموحد العربي لسنة ٢٠١٢
[٣٤] التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠٠٨

التصحر **عبر التخفيض من نسق انتشار هذه العوامل** من جهة، **واستصلاح الأراضي** التي لا تزال تتمتع ببعض الخاصيات الإنتاجية من جهة أخرى، وتثمين هذه الأراضي عبر تخصيصها لأنشطة فلاحية كفيلة بالحفاظ عليها، بالإضافة إلى العمل على **دعم أنماط الإنتاج الفلاحي المقاومة للتصحر** وتشجيع العاملين في ميدان الإنتاج الفلاحي على **التخلي تدريجيا على أنماط الإنتاج غير المستديمة والمضرة بالأراضي والمستنفذة للموارد المائية** حيث لا تمثل المناطق المروية بطرق الري المقتصدة في الماء إلا ١٥% فقط من إجمالي المناطق المروية التي تمتد على حوالي ١٠،٥ مليون هكتار وتستفرد لوحدها بحوالي ٨٠% من الموارد المائية المتاحة أي ما يعادل ١٨٧ مليار متر مكعب في السنة. وفي هذا الشأن تتأكد ضرورة الأخذ بيد صغار الفلاحين ومربي الماشية الذين يمثلون غالبية النشطين في المجال الفلاحي بالمنطقة العربية، حيث يفيد تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[٣٥] أن الوضع الاجتماعي لصغار المزارعين وقلة الحيلة لديهم أصبحوا مجبرين على اعتماد أنماط إنتاج غير رشيدة تتسبب في انتشار عوامل التصحر. وبالتالي فالعمل على تحسين وضعية صغار الفلاحين وإدخال مقومات الازدهار بالمناطق الريفية والبادية بجل البلدان العربية هو من أدوات مقاومة التصحر.

كما أنه من مقومات **ازدهار الأرياف، تمكين المرأة العاملة في الإنتاج الفلاحي** برعاية صحية خاصة لحمايتهن من الإصابة بالأمراض من جراء استرسال تعرضهن للمواد الكيمياوية التي يتسبب فيها الاستعمال المفرط أحيانا لمبيدات الحشرات والأسمدة الكيماوية في الإنتاج الزراعي. لذا **فتحسين الوضع الاجتماعي لصغار الفلاحين ومربي الماشية وصيادي البحر، والرعاية الصحية والاجتماعية للمرأة الريفية وإدخال مقومات ازدهار الأرياف والبادية هي غايات أساسية تجسم الأبعاد الاجتماعية** لهدف التنمية المستدامة الذي يعالج قضية العجز الغذائي بالمنطقة العربية وتساهم في تحقيق مقاصده.

وفي نفس السياق، يتطلب ضمان سلامة المواد الغذائية التي يرمي هدف التنمية المستدامة تحقيقه، **ضبط غايات** تتعلق **بالتخفيض التدريجي في حجم استعمال المواد الكيمياوية** في الأنشطة الفلاحية و**التشجيع على تعويضها تدريجيا بالمواد البيولوجية** سواء لتجديد خصوبة الأراضي المروية بالخصوص، أو لمقاومة الأعشاب الطفيلية وأمراض النباتات من جهة، وباعتماد مواد علفية مراقبة صحيا لوقاية القطعان من الأمراض الفتاكة ومنتجات اللحوم والألبان من التلوث.

وإلى جانب كل هذه الغايات التي من خلال بلوغها يتم تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة الذي يعالج قضية العجز الغذائي بالمنطقة العربية، من الضروري **ضبط غايات كفيلة بتيسير الحصول على الغذاء السليم للجميع وخاصة للفئات المعوزة والهشة بالمجتمعات العربية بأسعار مناسبة** للحد من الجوع والفقر والأمراض ذات العلاقة بسوء التغذية. وهي غايات اجتماعية من الأهمية بمكان كفيلة بتعزيز النتائج الإيجابية التي حصلت من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

واعتبارا بالأسباب التي ساهمت في تدني جودة التنمية خلال العقود الماضية كانتشار الفساد في مسارات التصرف في المشاريع، وفرض الإجراءات المتعلقة بتنشيط الحراك الفلاحي بدون تشريك الفلاحين وخاصة الصغار منهم، وتعطيل مبادرات المجتمع المدني في دفع الحراك التنموي بالأرياف وغياب مساءلة المسئولين على تنفيذ البرامج الفلاحية للحد من هدر الطاقات والاستثمارات الذي عانت منه العديد من شعوب المنطقة في ما مضى، فتوفير الشروط الكفيلة ببلوغ الغايات التي تخدم تحقيق هدف التنمية المستدامة الذي يعالج قضية العجز الغذائي، هو من الضرورة بمكان وتحقيقها يتم عبر ضبط غايات واضحة تتناول مقومات الحوكمة الرشيدة كتركيز أدوات شفافة وعادلة ضمن مسارات أخذ القرار والتشريع الخاصة بمجالات الغذاء

[٣٥] "Smallholders , food security and the environnement" UNEP,–IFAD ٢٠١٣

والتغذية والفلاحة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، وتنفيذ الإصلاح الزراعي في إطار ديمقراطي وتشاركي من أجل ضمان وصول العمال والمزارعين وسكان الريف إلى الحق في الأراضي وفي الموارد المائية والبذور، ومصادر التمويل غير المجحفة، وكذلك تأمين إنشاء البنية التحتية، ووضع أدوات فعالة وشفافة وذات مصداقية تضمن تشريك الفلاحين وخاصة الصغار منهم في رسم ملامح السياسة الفلاحية في أقرب الآجال الممكنة، إلى جانب وضع آليات فاعلة للرصد المبكر لحالات النقص في الغذاء ولحالات تدني جودة التغذية.

وضمانا لأوفر الحظوظ لنجاح الاختيارات التنموية وتحقيق مقاصدها المتمثلة في توفير مقومات العيش الكريم وجودة الحياة للمواطنين، من الضروري تكريس المقاربة التشاركية القاضية بالانطلاق من المواطن وحاجياته في الضبط العملي للغايات بما يساهم في تحميله المسؤولية نجاح أو فشل البرامج والمشاريع والأعمال والإجراءات التي تم إنجازها لتحقيق هدف التنمية المستدامة كما يشير إليه المثال رقم 1 التالي.

مثـــــــــــــال رقم –1–

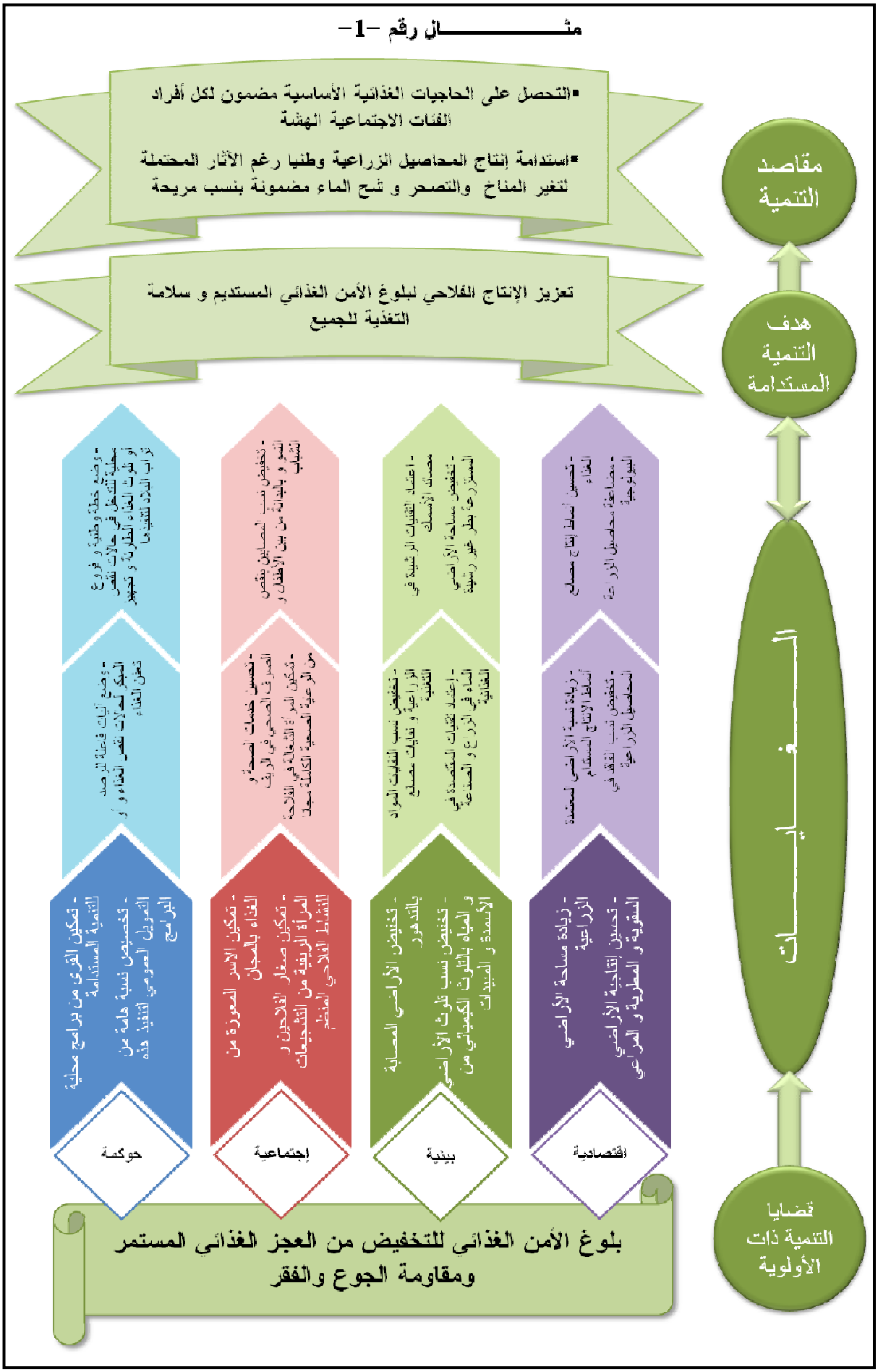

(6) تعزيز الإنتاج الفلاحي لبلوغ الأمن الغذائي المستديم وسلامة التغذية للجميع

الـــــغايات

البعد الاقتصادي	البعد البيئي	البعد الاجتماعي	لتفعيل الحوكمة الرشيدة	مقومات العيش الكريم المنتظر تحقيقها
-زيادة إنتاجية الأراضي السقوية (بنسبة ٢٥%) والمطرية (بنسبة ١٠%) والرعوية (بنسبة٥%) في آفاق سنة ٢٠٢٥، -الزيادة في مساحات الزراعة المروية (بنسبة١٠%) في آفاق سنة ٢٠٢٥، وتمكين صغار الفلاحين من الحصول على حصص كافية من مياه الري، - التخفيض في نسبة الفاقد من الإنتاج الزراعي الضائع أثناء الحصاد والجني وبعده بنسبة ٣٠%، في آفاق ٢٠٢٥، - تطوير طرق تربية الماشية وتحسين مردودية المراعي الطبيعية والقطيع في إنتاج اللحوم والألبان، مع تمكين	- التخفيض في نسبة المساحات الزراعية والرعوية المصابة بعوامل التصحر والانجراف والإنجراد (بنسبة١٥%) في آفاق ٢٠٢٠ و(بنسبة٣٠%) في آفاق سنة ٢٠٢٥ على ما كانت عليه سنة ٢٠١٠، -التخفيض بنسبة (XX %) في مستوى التلوث المتأتي من استعمال المبيدات والأسمدة الكيمياوية في الزراعة في آفاق سنة ٢٠٢٥، - التخفيض **بنسبة الثلث** في حجم المواد الغذائية التي تتعرض للتلف بفعل التخزين السيئ وفي حجم النفايات من المواد الغذائية، -التخفيض في نسبة النفايات المتأتية من فضلات الطعام بـ٧٠% في آفاق سنة ٢٠٢٥،	**-** تمكين(١٠٠%) من الأسر حاملات بطاقة الأسرة المعوزة شهريا من مواد غذائية لسد الحاجيات الضرورية لاجتثاث أسباب الجوع وحماية حق كل إنسان في الحصول على غذاء كاف وآمن، - القضـــاء على الفقر المدقــع (كسب يومي دون الدولار الواحد) وتخفيض نسبة الفقر إلى النصف في آفاق سنة ٢٠٢٥، - تمكين (٥٠%) من أسر صغار الفلاحين وخاصة المرأة من التشجيعات المرصودة لإحياء الأراضي الزراعية والرعوية، -(٥٠%) من سكان الريف يتمتعون بالنفاذ الشامل إلى الموارد الأساسية وخدمات البنية التحتية والفوقية (الأراضي والمياه والصرف الصحي، والتربية	-تمكين(١٠٠%) من القرى الريفية من وضع برامج محلية للتنمية الريفية المندمجة(أجندة ٢١ محلية) في آفاق ٢٠٢٥، -تخصيص(نسبة٣٠%) من الاستثمارات العمومية الفلاحية لمساعدة تنفيذ البرامج المحلية للتنمية الريفية القروية، في آفاق ٢٠٢٥، -وضع آليات فاعلة للرصد المبكر لحالات النقص في الغذاء ولحالات تدني جودة التغذية في آفاق سنة ٢٠٢٠، -وضع خطة للتدخل	**- التحصل على الحاجيات الغذائية الأساسية مضمون لكل أفراد الفئات الاجتماعية الهشة في آفاق سنة ٢٠٢٥،** **-استدامة إنتاج المحاصيل الزراعية وطنيا رغم الآثار المحتملة لتغير المناخ والتصحر وشح الماء مضمونة بنسبة الثلثين في آفاق سنة ٢٠٢٥،** **- تقارير آليات رقابة جودة التغذية وسلامة الغذاء ذات المصداقية تنشر شهريا ومتاحة لكل الناس،**

صغار المربين من الحاجيات من الأعلاف لقطعانهم بطرق ميسّرة، -تنويع الأنشطة الزراعية المنتجة للمحاصيل ذات القيمة المضافة العالية لترتفع مساهمتها في الإنتاج الغذائي الوطني (بنسبة-%) في آفاق سنة ٢٠٢٥، - زيادة مساحة الأرض تحت الزراعة المستدامة لتبلغ نصف الأراضي الزراعية على الأقل في آفاق سنة٢٠٢٥، -اعتماد الممارسات الإنتاجية المستدامة بمصايد الأسماك بالبحار والمحيطات وبحيرات المياه العذبة وإعادة تكوين المدخرات السمكية المعينة إلى مستويات مستدامة، -- تحسين خلايا الإنتاج بمؤسسات الصناعات الغذائية لتجويد المنتج والتخفيض من	تمكين ٧٠ % من المناطق الغابية والمناطق الرطبة بالحماية الكاملة في آفاق سنة ٢٠٢٥ وبنسبة ١٠٠ % في آفاق عام ٢٠٣٠، - التخفيض بنسبة ٥٠ % من حجم النفايات الصلبة والتلوث السائل وانبعاث ملوثات الهواء بمؤسسات الصناعات الغذائية في آفاق ٢٠٢٠ وبنسبة ٧٥% في آفاق سنة ٢٠٢٥، - تحسين النجاعة الطاقية والنجاعة المائية بمؤسسات الصناعات الغذائية وبالمستغلات الفلاحية الكبيرة التي تعتمد الميكنة و أو الري، -تعميم الاعتماد على التقنيات المقتصدة في استهلاك الماء على نصف المستغلات الفلاحية المروية بحلول سنة ٢٠٢٠ وجل المستغلات في آفاق سنة ٢٠٢٥، -تعميم الاعتماد على المقاربة	والتعليم والطاقة الحديثة، والنقل، والاتصالات ذات الدفق المرتفع، والمدخلات الزراعية ، والخدمات الإرشادية) في آفاق ٢٠٢٥، -التخفيض في نسبة المصابين بنقص النمو بـ(٥٠%) وبفقر الدم بـ(٥٠%) بين الأطفال من دون ٥ سنوات في آفاق عام ٢٠٢٥، -التخفيض في نسبة المصابين بالبدانة والإفراط في الأكل بـ (٧٠%) لدى الأطفال دون الـ٥ سنوات في آفاق عام ٢٠٢٥، -ضمان التغطية الصحية لنصف عدد اليد العاملة النسائية في الأنشطة الفلاحية بصفة مجانية أو المنخفضة الكلفة في حدود ٢٠٢٠ ولكل اليد العاملة الفلاحية النسائية في حدود ٢٠٢٥، -تحسين التغطية بالخدمات الصحية في ٧٠% من القرى والتجمعات الريفية في أفاق سنة ٢٠٢٥،	لمجابهة الحالات الطارئ لنقص الغذاء وتجهيز التراب الوطني بالمرافق والوسائل الكفيلة بتيسير تنفيذ خطة الطوارئ،	

كلفته لتحقيق ترويج أفضل، وذلك ب٥٠% من المؤسسات الناشطة بحلول سنة ٢٠٢٥، - مضاعفة أنتاج مواد التغذية السليمة عبر المحاصيل الزراعية البيولوجية في آفاق ٢٠٢٥،	الإيكولوجية في استغلال جل مصائد الأسماك والمناطق المخصصة للمرعى ولإنتاج العلف في آفاق سنة ٢٠٢٥،			

➢ **تعميم الحراك التنموي على كل مناطق البلاد والقضاء على أسباب تهميش الفئات (جدول ٧)**

حسب ما ورد في عدة تقارير عربية و أممية[٣٦]، فإن تواصل سياسات تهميش مناطق من البلاد وفئات من المجتمع عن الحراك التنموي يضع البلدان والمنطقة العربية عرضة لأزمات اجتماعية حادة بسبب ما يكرّسه التفاوت بين المناطق في الميدان التنموي وعدم المساواة الفعلية بين الفئات من تناحر ينخر قواعد المجتمعات ويهدد مقومات توازنها، وهذه الوضعيات التي نشأت عن تنمية مشوهة ورديئة وغير ذات جودة تعتبر من المعوقات الأساسية لبلوغ استدامة التنمية.لذا فاعتبار هذا الهدف ضمن أولويات برنامج التنمية لما بعد ٢٠١٥ يمثل ضمانة إضافية لإنجاح مسار التنمية خلال العقود المقبلة ويعزّز التجسيم الفعلي لمبادئ عمل ومقاربات التنمية المستديمة بالمنطقة العربية. فرفع التحديات المتنوعة التي يفرضها بلوغ مقاصد هذا الهدف في الآجال المقترحة على بلدان المنطقة رغم تفاوت إمكانياتها، يتطلب بالضرورة اعتبار الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية إضافة إلى توفير شروط استتباب الأمن واجتثاث الفساد من المحيط الساند لمسارات التنمية وتعويد المسئولين على هذه المسارات على المساءلة والمحاسبة الدورية. ويتطلب هذا التوجه تعزيز هدف التنمية المستدامة بغايات متنوعة يضمن بلوغها تحقيق الهدف بما يكفل له المساهمة في توفير مقومات العيش الكريم وجودة الحياة للمواطن العربي أين ما كان.

- **غايات لتجسيم البعد الاقتصادي** الذي يقتضيه الهدف:

- تحسين تجهيز تراب المناطق المهمشة بالبنية التحتية الضرورية الكفيلة بفكّ عزلتها وتيسير ربطها بأقطاب التنمية على المستوى الوطني بما يقربها من النسب الوطنية في تجهيز البلاد،
- توجيه الاستثمارات العمومية المناسبة لهذه المناطق المهمشة لإنجاز البنية التحتية والمرافق الأساسية تدريجيا بها، وتيسير تعبئة الاستثمارات العمومية والخاصة والداخلية والخارجية لبعث مشاريع تنموية كفيلة بالتثمين الأفضل للإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة بهذه المناطق،
- تيسير النّفاذ للتّمويلات الصغيرة واستحثاث بعث المؤسسات الصغرى حيث يشير التقرير الموحد العربي لسنة ٢٠١٢ في الملخص التنفيذي (صفحتي xv وxiv) أن هذا النوع من المؤسسات يمكّن من الزيادة في نسق الحراك الاقتصادي ودفع العديد من الأنشطة التنموية بهذه المناطق، وتوفير المزيد من فرص العمل بالإضافة إلى كونه أداة مباشرة لضمان عدالة توزيع الفرص الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع لصالح الفئات الاجتماعية التي كانت مهمّشة على غرار المرأة والشباب العاطل، وقد مثل تيسير انتصاب المؤسسات الصغرى أحد ركائز نجاح العديد من الدول المتقدمة للخروج من الأزمات الاجتماعية الاقتصادية التي عرقلت مساراتها التنموية خلال العقدين الماضيين، وحسب التقارير المشار إليها فإن إمكانيات النجاح في هذا المسار عبر اعتماد توجهات التنمية المتضامنة واردة بكثير من الحظوظ بالمنطقة العربية.

- **غايات البعد البيئي:**

يكتسي الأخذ بعين الاعتبار للبعد البيئي ضرورة تكفل تحقيق استدامة التنمية في حال هذه المناطق التي عانت من التهميش الاقتصادي والاجتماعي والتي أصبحت متعطّشة للمشاريع والأنشطة التنموية المختلفة، وأن تعطشها لبعث المشاريع واستقبال الاستثمارات وإيجاد مواطن الشغل والوظائف يمنحها، في نظر الباعثين الاقتصاديين، مشروعية التغاضي عن العمل بالاحتياطات البيئية لحماية الموارد الطبيعية والوقاية من انتشار مصادر التلوث وضمان جودة حياة المتساكنين بهذه المناطق، و هذا التمشّي الخاطئ يمثّل معوقا للتنمية في المستقبل إضافة لكونه يحد من جودة

[٣٦] التقرير الموحد العربي لسنة ٢٠١٢،
"حول تحديات التنمية العربية ٢٠١١ نحو دولة تنموية في المنطقة العربية"٢٠١٢ تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية

الأداء التنموي بها. لهذا فإنه من الضروري التأكيد على أهمية الغايات التالية قصد تمكين هدف التنمية المستدامة من تحقيق مقاصده في استدامة التنمية:

- إخضاع المشاريع الكبرى والمتوسطة في ميادين إنشاء البنية التحتية وبعث الأنشطة الاقتصادية الصناعية والفلاحية والطاقة والمنجمية إلى تراتيب الدراسات المسبقة للمؤثرات على البيئة مع تمكين المشاريع المتوسطة بدعم عمومي لإعداد هذه الدراسات،
- الزيادة في عدد مؤسسات إنتاج المواد والسلع والخدمات التي تعتمد أنماط الإنتاج المستدام لتبلغ نسبة هذه المؤسسات نصف المؤسسات المنتصبة بهذه المناطق مع تمكين المؤسسات الصغرى بدعم عمومي لتحقيق هذه الغاية،
- تعميم خدمات الصرف الصحي على جل سكان المدن ونسبة من سكان القرى الريفية بهذه المناطق وتجهيز التجمعات السكانية الكبرى والمتوسطة الموجودة بهده المناطق بالمرافق المتعدّدة التي من شأنها تحسين جودة الحياة للسكان بما يمكّن هذه المناطق من القدرة على استقطاب الكفاءات البشرية على غرار ما تحظى به مدن المناطق الأخرى،

- **غايات البعد الاجتماعي**

- إحداث مراكز التكوين الحرفي والتدريب التقني للشباب من الجنسين لسد حاجيات المشاريع ومؤسسات الإنتاج المنتصبة بالمناطق المهمشة من اليد العاملة المناسبة، مع إعطاء الأولوية للّشباب المعطلين عن العمل من متساكني هذه المناطق لسد مواطن الشغل والوظائف المتوفرة،
- تعزيز تدخلات منظمات المجتمع المدني لتمكين باعثي المؤسسات الصغرى ومهن الجوار بالدعم الفني والمصاحبة في فترة التأسيس والانطلاق،
- تنويع المنظمات التطوعية المتخصصة في إسداء القروض الصغرى بشروط ميسّرة لفائدة الأفراد خاصة من النساء والفتيات الذين هم في حاجة إلى تمويلات صغيرة لتنشيط مهن الجوار أو تحسين المسكن، أو بعث مشاريع صغرى،

- **غايات لضمان توفر شروط الحوكمة الرشيدة**

- الزيادة في نسبة المشاريع الصغرى المرشحة للانتفاع بالدعم العمومي لتبلغ ٧٠% من مجموع المشاريع المدعمة في آفاق سنة ٢٠٢٥،
- الزيادة في نسبة المشاريع التي يتم دعم تنفيذها بالمناطق المهمشة والمنتقاة من البرامج المحلية للتنمية لتبلغ ٧٠% من مجموع المشاريع المنفذة بهذه المناطق،

وضمانا لأوفر الحظوظ لنجاح الاختيارات التنموية وتحقيق مقاصدها المتمثلة في توفير مقومات العيش الكريم وجودة الحياة للمواطنين، من الضروري تكريس المقاربة التشاركية القاضية بالانطلاق من المواطن وحاجياته في الضبط العملي للغايات بما يساهم في تحميله المسؤولية نجاح أو فشل البرامج والمشاريع والأعمال والإجراءات التي تم إنجازها لتحقيق هدف التنمية المستدامة كما يشير إليه المثال رقم ٢ التالي.

مثال رقم -2-

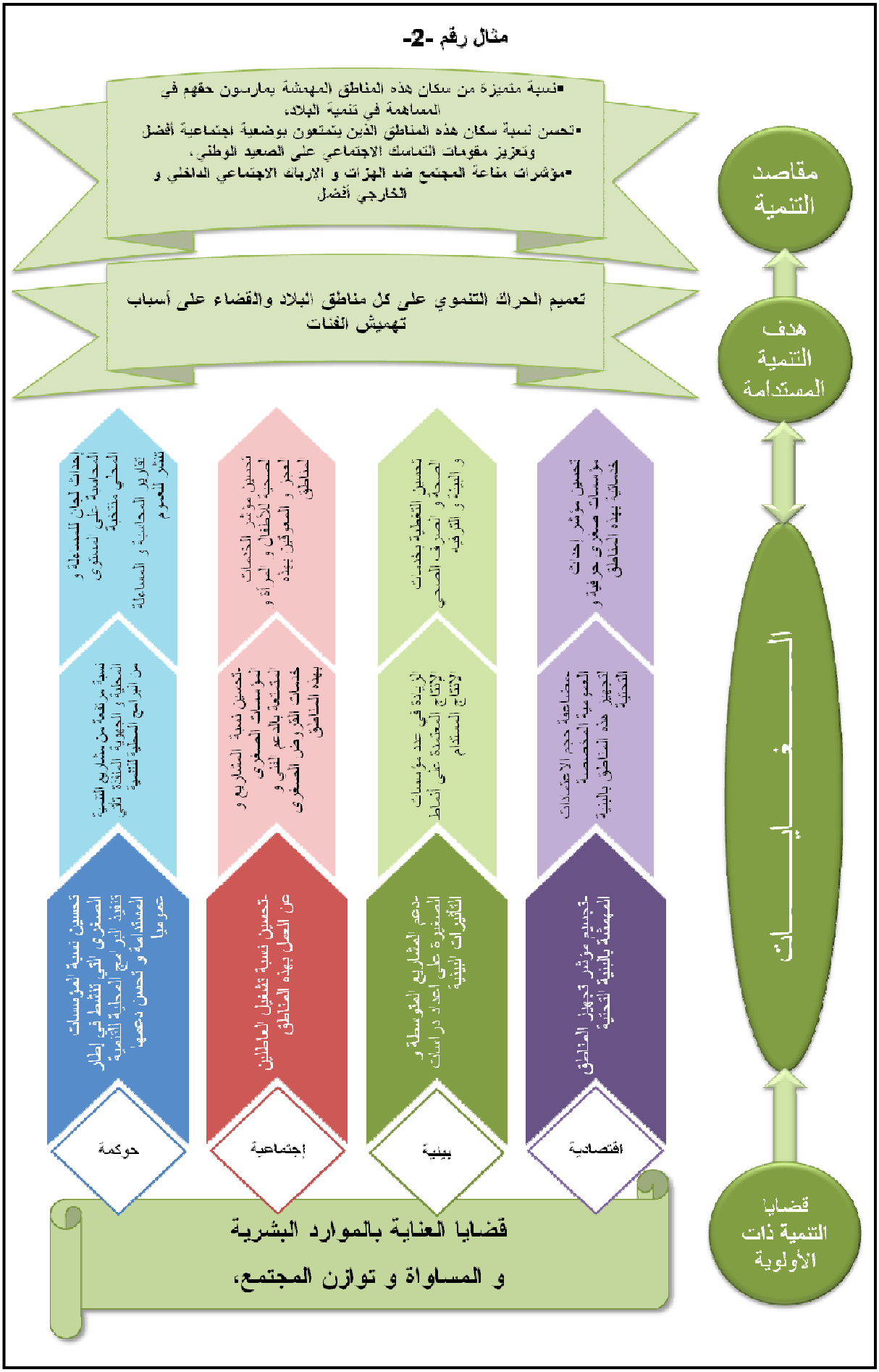
مقاصد التنمية
•نسبة متميزة من سكان هذه المناطق المهمشة يمارسون حقهم في المساهمة في تنمية البلاد،
•تحسن نسبة سكان هذه المناطق الذين يتمتعون بوضعية اجتماعية أفضل وتعزيز مقومات التماسك الاجتماعي على الصعيد الوطني،
•مؤشرات مناعة المجتمع ضد الهزات و الارتباك الاجتماعي الداخلي و الخارجي أفضل
هدف التنمية المستدامة
تعميم الحراك التنموي على كل مناطق البلاد والقضاء على أسباب تهميش الفئات
آليات
تحسين مؤشر إحداث مؤسسات صغرى حرفية و خدماتية بهذه المناطق
تحسين التغطية بخدمات الصحة و تصريف الصحي و البيئة و القرب
تحسين مؤشر الخدمات الصحية للأطفال و المراة و المعوقين بهذه المناطق
إحداث لجان للمساءلة و المحاسبة على المستوى المحلي متخذة تقارير المحاسبة و المساءلة نشر للعموم
مضاعفة حجم الاعتمادات الميزانية المخصصة لتجهيز هذه المناطق بالبنية التحتية
الزيادة في عدد مؤسسات الإنتاج المعتمدة على أنماط الإنتاج المستدام
تحسين نسبة المشاريع و المؤسسات الصغرى المتبعة بالدعم التقني و خدمات القروض الصغرى بهذه المناطق
نسبة مرتفعة من مشاريع التنمية المحلية و الجهوية المنفذة تأتي من البرامج المحلية للتنمية
تحسين نسبة المؤسسات الصغرى التي تنشط في إطار تنفيذ البرامج المحلية للتنمية المستدامة و تحسن دعمها عموما
اقتصادية
بيئية
إجتماعية
حوكمة
تحديد مؤشر تجهيز المناطق المهمشة بالبنية التحتية
دعم المشاريع المتوسطة و الصغيرة على أعداد دراسات التأثيرات البيئية
تحسين نسبة تشغيل العاطلين عن العمل بهذه المناطق
قضايا التنمية ذات الأولوية
قضايا العناية بالموارد البشرية و المساواة و توازن المجتمع،

(٧) تعميم الحراك التنموي على كل مناطق البلاد والقضاء على أسباب تهميش الفئات

الـــــغايات

البعد الاقتصادي	البعد البيئي	البعد الاجتماعي	لتفعيل الحوكمة الرشيدة	مقومات العيش الكريم المنتظر تحقيقها
-تحسين مؤشر تجهيز تراب المناطق المهمّشة بالبنية التحتية الضرورية ليبلغ نصف مستوى المؤشر الوطني على الأقل في آفاق سنة ٢٠٢٥، -مضاعفة حجم الإعتمادات العمومية المخصصة لتجهيز تراب هذه المناطق بالبنية التحتية الضرورية في آفاق سنة ٢٠٢٥، -تحسين مؤشر إحداث المؤسسات الصغرى بهذه المناطق ليبلغ ١٠ مؤسسات جديدة لكل ألف ساكن،	-الزيادة في عدد المشاريع المتوسطة المرشحة للإنجاز بهذه المناطق والمتمتعة بالدعم العمومي لإنجاز دراسة المؤثرات على البيئة لتبلغ (نسبة ٥٠%) من مجموع المشاريع، في آفاق ٢٠٢٥ ، -الزيادة في عدد المؤسسات المعتمدة على أنماط الإنتاج المستدام والمنتصبة بهذه المناطق ليبلغ (نسبة ٥٠%) من مجموع مؤسسات الإنتاج بالمنطقة في آفاق ٢٠٢٥، -تحسين خدمات الصرف الصحي بمدن المنطقة لتبلغ مستوى المعدل الوطني، وبقرى المنطقة لتقترب من ثلث المعدل الوطني على الأقل في آفاق سنة ٢٠٢٥،و تحسين قدرتها على استقطاب الكفاءات،	-استيعاب (نسبة ٢٠ %) من الشباب المعطلين عن العمل بالمشاريع والمؤسسات المنتصبة بهذه المناطق في حدود سنة ٢٠٢٠، و(نسبة ٥٠%) في آفاق سنة ٢٠٢٥، بلوغ (نسبة ٣٠ %) من المشاريع والمؤسسات الصغرى المنتصبة بهذه المناطق المتمتعة بخدمات الدعم الفني والمصاحبة والقروض الصغرى في حدود سنة ٢٠٢٠، و(نسبة ٥٠%) في آفاق سنة ٢٠٢٥، -تحسين مؤشر الانتفاع بخدمات الصحية ليبلغ مستوى المتوسط الوطني في آفاق ٢٠٢٥، --بلوغ نسبة فضاء ترفيهي وثقافي لكل ٥٠٠٠ ساكن في آفاق سنة ٢٠٢٥،	-الزيادة في نسبة المشاريع الصغرى المرشحة للانتفاع بالدعم العمومي في حدود ٧٠ % من مجموع المشاريع التي أقرتها اللجان المحلية لدعم المشاريع بهذه المناطق في آفاق سنة ٢٠٢٥، - بلوغ نسبة ٧٠ % على الأقل من مجموع المشاريع التي يتم تنفيذها بهذه المناطق تكون صادرة عن البرامج المحلية للتنمية،	**- نسبة متميزة من سكان هذه المناطق المهمشة يمارسون حقهم في المساهمة في تنمية البلاد،** **تحسن نسبة سكان هذه المناطق الذين يتمتعون بوضعية اجتماعية أفضل وتعزيز مقومات التماسك الاجتماعي على الصعيد الوطني،** **-مؤشرات مناعة المجتمع ضد الهزات والإرباك الاجتماعي الداخلي والخارجي أفضل،**

- **تنويع مجالات تثمين موارد المياه والطاقة وتحسين التصرف في استغلالها وضمان استدامة وظائفها الاقتصادية والاجتماعية (جدول ٨)**

تعتبر المياه والطاقة عنصرين جوهريينً من عناصر تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية المعيشية والصحية والاقتصادية والترفيهية، كما أنهما تضطلعان بدور كشرطين أساسيين في دفع الحراك التنموي إذ هما في ذات الوقت مقومين أساسيين من مقومات جودة الحياة والعيش الكريم لكل البشر كلما كانا متوافران بالحجم والجودة المطلوبة في كل الأوقات، وهما كذلك سلع يمكن تصديرها وتثمين عائداتها لتحسين مستوى الرعاية بالمواطنين من حيث وسائل العيش والصحة والتعليم والأمن، كما أنهما أيضا مواد خام يمكن تصنيعهما أو اعتبارهما ضمن مدخلات التصنيع بالمصانع التحويلية، بل فإن كيفية استهلاكهما ضمن عمليات التصنيع تعتبر من المحدّدات الضرورية لنجاعة خلايا الإنتاج الصناعي ونفس الأمر لخلايا الإنتاج الزراعي وخدمات النقل، بحيث يمثل مؤشر الكفاءة المائية والطاقية من المؤشرات الهامة التي يتم من خلالها تقييم نجاعة المؤسسات المنتجة بل وكذلك نجاعة الاقتصاد ككل.

ولتكامل وتجانس الإشكاليات التي تطرحها الموارد المائية والموارد الطاقية من حيث منهج استدامة التنمية، من المستحسن أن يتم تناولهما بصفة موحدة كهدف واحد من أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية خلال الفترة ما بعد ٢٠١٥.

وكما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن التصرف الرشيد في استعمال الموارد المائية والطاقة في المنطقة العربية لتحقيق استدامة التنمية وتفعيل مبادئ عملها ومقارباتها في حيز الواقع وضمان أفضل جودة للتنمية المنشودة، يخضع ذلك التصرف إلى الأخذ بعين الاعتبار بصفة فعلية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولمتطلبات الحوكمة الرشيدة في كل المشاريع التنموية التي سيتضمنها برنامج التنمية لما بعد ٢٠١٥، وذلك من خلال ضبط الغايات ذات العلاقة بكل بعد قصد ضمان تحقيق الهدف وبلوغ مقاصده بما يكفل تحقيق مقومات العيش الكريم وجودة الحياة لكل الناس بالمنطقة العربية.[٣٧] [٣٨]

- **الغايات الاقتصادية** المجسمة للهدف الاستراتيجي حول المياه والطاقة

- **التخفيض من نسبة الفاقد** من موارد المياه والطاقة المتأتية من قصور في التقنيات أثناء تعبئة الموارد ونقلها وتوزيعها على المستعملين والمستهلكين بما يوفر موارد إضافية بدون تحمل كلفة إضافية عالية، وهو ما يحد من ضغط ندرة المياه وقلة توفر الطاقة لتلبية حاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- **التثمين الاقتصادي الأفضل** للموارد المائية والطاقية المتاحة عبر استعمالها في أنشطة منتجة ذات قيمة مضافة مرتفعة على غرار استعمال الفائض من الموارد المائية المتأتي من تعميم تقنيات الاقتصاد في الماء بجزء كبير من المناطق الزراعية المروية واستعمال هذا الفائض لإنتاج مواد غذائية نادرة أو توريدها يكون مكلف، أو منتجات صناعية رفيعة التقنية وغير ذلك من الصناعات التحويلية التي تعتمد على النفط كمادة أولية، وهو ما يتوفر إلا نادرا في البلدان العربية المنتجة للنفط،
- **تحسين الكفاءة الطاقية والمائية** في كل مجالات استعمال المياه والطاقة حيث تعتبر نسب الكفاءة متدنية في المنطقة العربية بالمقارنة مع متوسط الكفاءة المائية والطاقية في العالم ويتم ذلك

---

[٣٧] Global Action Agenda Sustainable Energy for All

CATALYZING WATER FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND GROWTH ©United Nations University, 2013

[٣٨] "حول تحديات التنمية العربية ٢٠١١ نحو دولة تنموية في المنطقة العربية"٢٠١٢ تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية

عبر استحثاث خلايا الإنتاج للمواد وللسلع وللخدمات على اعتماد أكثر فأكثر على **أنماط الإنتاج المستدام،**

- تنويع مجالات استعمال الإرادات النفطية والغازية لتنويع القاعدة الاقتصادية للبلدان المعنية،
- الزيادة من نسبة الطاقات المتجددة خاصة الشمسية وطاقة الرياح في المزج الطاقي خلال الفترة القادمة بما يساهم في تنويع الدور الاقتصادي لمصادر الطاقة بالمنطقة،

○ **الغايات البيئية** لاستدامة الموارد المائية والطاقية واستدامة وظائفهما الاقتصادية والاجتماعية:

- تخفيض حجم الملوثات الكيمائية والعضوية الملقاة في الأوساط المائية السطحية والجوفية،
- تخفيض نسب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بما يساهم في نقاوة الهواء والحماية من الأمراض التنفسية والحساسية التي أصبحت تمثل من الأعراض إضرارا بجودة حياة المواطنين في العالم، بالإضافة إلى ما يترتب عن ذلك التخفيض من مسامة مباشرة في المجهود التي تبذله مجتمعات الأرض لمقاومة ظاهرة التغير المناخي،

○ **الغايات الاجتماعية** الكفيلة بتجسيم مساهمة الماء والطاقة في تحقيق مقومات العيش الكريم للمواطنين:

- **تمكين كل المواطنين وخاصة متساكني الأحياء الشعبية الكثيفة السكان والمتاخمة للتجمعات السكانية الكبرى ومتساكني المناطق الريفية من حقهم في الماء والطاقة** لتلبية الحاجيات الأساسية للعيش السليم، **وتحسين جودة مياه الشرب والطاقة وتيسير الوصول إليها خاصة للفئات الاجتماعية الهشة،**
- **التخفيض في نسق انقطاع الماء والتيار الكهربائي** المتأتي من اهتراء شبكات التوزيع،
- تعميم خدمات الصرف الصحي على كل السكان بالتخفيض إلى النصف من نسبة المواطنين الذين لم تشملهم هذه الخدمات،
- **تعميم ثقافة ترشيد استهلاك الماء والطاقة لدى كل أفراد المجتمع** واعتماد أنماط الاستهلاك المستديم عبر تيسير اقتناء التجهيزات المنزلية المقتصدة في الطاقة و المياه، والحد التدريجي من ترويج التجهيزات التقليدية،

○ **الغايات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة الكفيلة بضمان التصرف المستديم في موارد المياه والطاقة:**

تفيد العديد من التقارير[٣٩] أن أغلب بلدان المنطقة العربية تتمتع بالأطر القانونية والمؤسساتية من أجل التصرف الرشيد في الموارد المائية والطاقية غير أنه ينقصها الفعالية من جهة وغياب أدوات التنفيذ والتدبير المحكم، لذلك تقتضي التحديات الحالية ابتكار واستنباط أدوات جديدة على غرار اللامركزية والتجسيم العملي للمقاربة التشاركية والحوار بين الأطراف المعنيين وتقوية القدرات التقنية القادرة على التفاعل مع هذه الأدوات على المستوى المحلي بما يساهم في رفع كفاءات المؤسسات والمصالح الإدارية المعنية بشؤون التصرف في الطاقة والمياه بما يضمن اقترابها من المواطنين والتيسير في حل مشاكلهم في إطار توافقي كفيل تحسين العلاقة بين المؤسسات والإدارة والمواطن.

---

[٣٩] "حول تحديات التنمية العربية ٢٠١١ نحو دولة تنموية في المنطقة العربية"٢٠١٢ تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير الموحد العربي لسنة ٢٠١٢،
Sustainable Energy for All Global Action Agenda, ٢٠١٢

وبهذا يتم التجسيم العملي لمقاربة التنمية التي تفضل الانطلاق من الحاجيات الأساسية للناس وفي ضوء هذه الحاجيات تتم بلورة الغايات وضبط حدودها الزمانية حسب الإمكانيات المتوفرة والتي يمكن تعبئتها لذلك جعل هذه الحاجيات متاحة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ مقاصدها للمساهمة في تحقيق مقومات العيش الكريم وجودة الحياة للناس.

وضمانا لأوفر الحظوظ لنجاح الاختيارات التنموية وتحقيق مقاصدها المتمثلة في توفير مقومات العيش الكريم وجودة الحياة للمواطنين، من الضروري تكريس المقاربة التشاركية القاضية بالانطلاق من المواطن وحاجياته في الضبط العملي للغايات بما يساهم في تحميله المسؤولية نجاح أو فشل البرامج والمشاريع والأعمال والإجراءات التي تم إنجازها لتحقيق هدف التنمية المستدامة كما يشير إليه المثال رقم ٣ التالي.

مثال رقم -3-

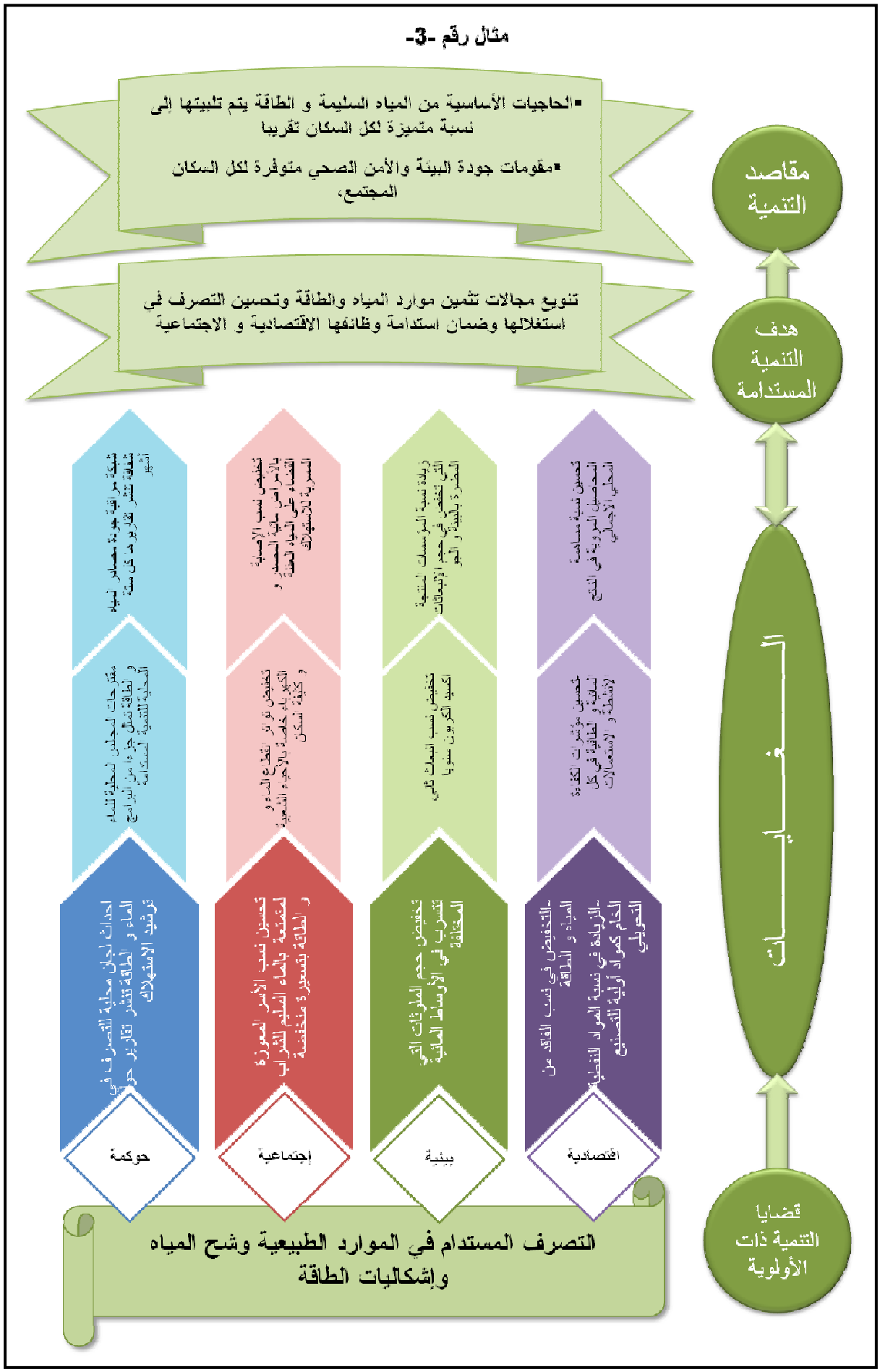
مقاصد التنمية
▪الحاجيات الأساسية من المياه السليمة و الطاقة يتم تلبيتها إلى نسبة متميزة لكل السكان تقريبا
▪مقومات جودة البيئة والأمن الصحي متوفرة لكل السكان المجتمع،
هدف التنمية المستدامة
تنويع مجالات تثمين موارد المياد والطاقة وتحسين التصرف فى استغلالها وضمان استدامة وظائفها الإقتصادية و الاجتماعية
المياه
اقتصادية
-التخفيض في نسب الفاقد من المياه و الطاقة
-الزيادة في نسبة المواد الفضلية الخام كمواد أولية للتصنيع التحويلي
تخفيض حجم الملوثات التي تتسرب في الأوساط المائية المختلفة
بيئية
تحسين نسب الأمن المعوزة لمنتجة بالماء السليم الشراب و الطاقة بتسعيرة منخفضة
إجتماعية
احداث لجان محلية للتصرف في الماء و الطاقة تنشر تقارير حول ترشيد الاستهلاك
حوكمة
التصرف المستدام في الموارد الطبيعية وشح المياه وإشكاليات الطاقة
قضايا التنمية ذات الأولوية

(٨) تنويع مجالات تثمين موارد المياه والطاقة وتحسين التصرف في استغلالها وضمان استدامة وظائفها الاقتصادية والاجتماعية

الـــــغايات

البعد الاقتصادي	البعد البيئي	البعد الاجتماعي	لتفعيل الحوكمة الرشيدة	مقومات العيش الكريم المنتظر تحقيقها
-تخفيض نسبة الفاقد من المياه والطاقة إلى النصف في آفاق سنة ٢٠٢٥، -الزيادة (بنسبة ٣٠%) في مساهمة قيمة المنتجات الفلاحية ذات القيمة المضافة المرتفعة من مجموع قيمة المنتجات الفلاحية في آفاق سنة ٢٠٢٥، -الزيادة (بنسبة٣٠%) في المواد النفطية الخام المستعملة كمواد أولية في الصناعات التحويلية غير النفطية في آفاق سنة ٢٠٢٥، -التخفيض إلى النصف في مؤشر الكفاءة المائية والطاقية الحالي(عام ٢٠١٥) في كل الاستعمالات في أفاق ٢٠٢٥، -تكثيف الاستثمارات في مجال البحث و الابتكار لإيجاد تقنيات توليد واستعمال مصادر الطاقة الشمسية و طاقة الرياح و العمل على تعميمها في إنتاج الحاجيات اليومية من الطاقة	-التخفيض بنسبة الثلثين على ما عليه الحال في سنة ٢٠١٥ في حجم الملوثات الكيمائية والعضوية الملقاة في الأوساط المائية السطحية والجوفية في آفاق سنة ٢٠٢٥، -التخفيض بنسبة النصف من متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الحالية (عام ٢٠١٥) في آفاق سنة ٢٠٢٥، -٧٠% من المؤسسات المنتجة في كل الأنشطة التنموية تحقق التخفيض في استهلاكها للمياه والطاقة بنسبة ٣٠% على مستوى الاستهلاك لعام ٢٠١٥ في آفاق سنة ٢٠٢٥،	-توصيل الماء الصالح للشراب السليم والطاقة إلى كل متساكني الأحياء الشعبية والكثيفة السكان المتاخمة للتجمعات السكانية الكبرى والقرى الريفية في آفاق سنة ٢٠٢٥، -التخفيض إلى النصف في تواتر انقطاع التزويد بالماء والطاقة عبر شبكات التوزيع في آفاق سنة ٢٠٢٥،	-٧٠% من المجالس المحلية للتصرف في المياه والطاقة تقدم اقتراحات عملية لترشيد التصرف في المياه والطاقة على المستوى المحلي في آفاق سنة ٢٠٢٥، - نسبة ٥٠% على الأقل من مقترحات المجالس الجهوية للتصرف في المياه والطاقة يتم تضمينها عند إعداد و أو تحيين البرامج المحلية والجهوية للتنمية في آفاق سنة ٢٠٢٥،	**-الحاجيات الأساسية من المياه السليمة والطاقة يتم تلبيتها إلى نسبة متميزة من الفئات الاجتماعية الهشة وكل السكان،** **مقومات جودة البيئة والأمن الصحي متوفرة لكل أفراد المجتمع،**

➢ **تحقيق سلامة النمو الحضري والتحديث التكنولوجي (جدول ٩)**

"تدرك جميع الحكومات العربية أهمية المدن ودورها كمركز لتحقيق الابتكار فضلا عن دورها الرئيسي في جذب الاستثمار وتولد فرص العمل وذلك في ظل تحول هذه المدن إلى محرك رئيس لتحقيق التنمية الاقتصادية. وفي ضوء أشكال التفاوت المرتبطة بمستويات الدخل المنخفض نسبيا في المنطقة فتشّكل المدن عاملا أساسيا لتقليص نسبة الشريحة السكّانية الفقيرة"[٤٠].

تحتضن المدن بالبلدان العربية حوالي ٥٧% من مجموع السكان، وفي ضوء نسق النمو السكاني وتطور المجتمعات العربية الحالي، فإن نسبة سكان الحضر ستقترب من ٧٥% في آفاق سنة ٢٠٣٥ حسب الدراسات إسقاطات السكان في المستقبل. لذا فإن العمل التنموي الذي يسعى إلى توفير مقومات العيش وجودة الحياة لكل السكان عليه أن يوجه عناية خاصة بالمدن لثقل حجمها السكاني من جهة، ولمساهمتها القوية والمسترسلة في إجمالي الناتج المحلي بفضل استقطاب المدن لجل الأنشطة الصناعية التحويلية ومختلف قطاعات الخدمات، حيث بلغت هذه المساهمة ٩٢% من النتاج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية[٤١].

لهذه الاعتبارات تتنزّل أهمية اقتراح هدف للتنمية المستدامة لأخذه بعين الاعتبار عند وضع برنامج التنمية لما بعد ٢٠١٥.

فالمناطق الحضرية العربية، حسب شكلها وسرعة تطور حجمها وامتدادها، وبما تحتضنه من مراكز قوة اقتصادية وخدماتية، تضع المنطقة العربية أمام تحديات كبيرة تفرض على الحكومات العربية ضرورة التّمكّن من القدرة المناسبة الكفيلة بضمان إمكانيات تحقيق مقومات التوازن الاجتماعي وتماسك النسيج الاجتماعي والوقاية من الصدمات والهزات الشعبية المرهقة من ناحية، وقصد تهيئة المنطقة العربية للمساهمة الفعلية في إحداث التحول المنشود المؤدي إلى تجسيم مسارات تنموية قادرة على توفير العيش الكريم وجودة الحياة لكل السكان في ضوء استثمار أفضل للجهود المالية والتقنية والإرادة الصادقة لإحداث هذا التغيير من ناحية أخرى.
ومن أبرز هذه التحديات اكتساب القدرة على:

- **ضمان نمو حضري سليم** في ضوء تنامي الضغوطات السكانية وما يترتب عن ذلك من طلبات في الخدمات الحضرية على غرار توفير مواطن الشغل للحد من البطالة المتنامية، والسكن وبالخصوص السكن لذوي الدخل المحدود الذي أصبح نسق تزايدهم أكبر من نسق تزايد باقي الفئات الاجتماعية، والنقل والتعليم وتنمية القدرات الذاتية والمهارات، والخدمات الصحية والبيئية والثقافية والترفيهية وغيرها،
- تعبئة **المواطنين على المساهمة في تثمين أفضل للخدمات المتاحة** والعمل على استدامة وظائفها كخدمات للعموم بما يخفض من الميزانيات المرصودة لتعهدها أو اللجوء إلى تجديدها في آفاق زمنية قصيرة،
- **ضمان جودة الخدمات** بما يساهم في **جلب احترام المواطنين لها** وتجنب **هدر الأموال** حيث إيجاد خدمات ذات جودة متدنية لا تلبي الحاجيات التي يطلبها المجتمع هي من قبيل هدر المال،
- **التمكن من إنجاز التحديث التكنولوجي** عبر تطوير النسيج الصناعي الذي يمثل أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية للبلدان وأبرز دافع للحراك التنموي بالمدن، إذ أصبح كسب رهان التكنولوجيا النظيفة والتحديث التكنولوجي الشرط الأساسي لضمان استدامة المؤسسات الصناعية المنتجة ومن خلاله الحد من خطر تلاشي المؤسسات وارتفاع البطالة. ففي هذا المجال، تفيد

[٤٠] " حالة المدن العربية ٢٠١٢-٢٠١٣" تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (من الملخص التنفيذي صفحتي٨ و ٩)
[٤١] نفس المرجع السابق

الدراسات حول المؤشر العالمي للتحديث والابتكار[٤٢] أن ترتيب بلدان المنطقة العربية يتفاوت بين المرتبة ٤١ إلى ما بعد المائة، وبالتالي فعلى الدول العربية بذل الجهد والاستثمار في مجالات الابتكار التكنولوجي لتجد لنفسها موقعا بساحة المنافسة العلمية في المستقبل القريب، لذا فإنه من الضروري اعتماد التحديث التكنولوجي في المجال الصناعي ومجالات اقتصاد المعرفة والذكاء لتخرج البلدان العربية من وضع المستهلك لذكاء الآخرين بدون إضافة تذكر في هذا الشأن الذي أصبح يمثّل معيارا يقاس به مدى مساهمة المجتمعات في بناء نهضة البشرية وحضارتها.

واعتبارا لهذه التحديات التي يضعها هدف تحقيق سلامة النمو الحضري والتحديث التكنولوجي أمام حكومات ومجتمعات بلدان بالمنطقة العربية خلال الفترة القادمة، فإن إمكانيات رفعها تكون متاحة لأغلب دول المنطقة في ضوء توفر الإرادة السياسية وحسن تثمين المبادرات في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي المناسبة للمنطقة العربية الممكن تنميتها وتصديرها في إطار نقل التكنولوجيا بين البلدان. وفي هذا الشأن يجد هذا الهدف عبر بلوغ غايات الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ولتجسيم الحوكمة الرشيدة مسارا كفيل بتحقيقه.وفي ما يلي أبرز هذه الغايات:

- **غايات البعد الاقتصادي** تتمثل في:

- تنويع الخدمات الحضرية وتعزيز نسب مساهمتها ونسب مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج الإجمالي المحلي،
- تعزيز الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة والحديثة وذات القيمة المضافة العالية في جل القطاعات الاقتصادية الحضرية لتبلغ على الأقل نسبة ٤٠% من مجموع الحوزة التكنولوجية الوطنية في آفاق سنة ٢٠٢٥،
- الزيادة بنسبة ٥٠% في حجم الاستثمارات العمومية والخاصة الموجهة لقطاع التعمير وإنشاء المساكن في آفاق سنة ٢٠٢٥،

- **غايات البعد البيئي** وتتمثل في:

- مضاعفة نسبة حصة الفرد الحضري من المناطق الخضراء في آفاق سنة ٢٠٢٥،
- التخفيض بنسبة ٣٠% في حجم حصة كل فرد حضري من إنتاج النفايات المنزلية اليومية في آفاق ٢٠٢٥، وتوسيع مجال برامج نشر ثقافة أنماط الاستهلاك المستدامة،
- التخفيض إلى النصف في نسبة النفايات التي يصعب جمعها من الوسط الحضري في آفاق سنة ٢٠٢٥،
- الزيادة في نسبة النفايات التي يتم إعادة تدويرها لتبلغ ٥٠% من الحجم الجملي للنفايات في آفاق سنة ٢٠٢٥،
- التخفيض إلى النصف في نسبة السكان المدن غير المتمتعين بخدمات الصرف الصحي الجيدة في آفاق سنة ٢٠٢٥،
- تركيز محطات قياس نوعية الهواء بكل المدن الكبرى والمتوسطة ومضاعفة عدد المحطات بالتجمعات السكانية الكبرى في آفاق سنة ٢٠٢٥، وتجهيز هذه التجمعات بمخططات التدخل السريع عند حدوث حالات طارئة لتلوث الهواء،
- مضاعفة نسبة الإعتمادات العمومية المخصصة لحماية المدن من الفيضانات في آفاق سنة ٢٠٢٥ لتقوية قدرات المدن على مجابهة كوارث التغيرات المناخية،

- **غايات البعد الاجتماعي** وتتمثل في:

- التخفيض إلى النصف في آفاق ٢٠٢٥، من عدد الأسر المعوزة بدون مسكن لائق،

[٤٢] The Global Innovation Index 2013, the local dynamic of innovation : J. C.O , INSEAD, WPO

- التخفيض إلى النصف من عدد الأسر المعوزة التي لا تتمتع بخدمات صرف صحي ذات جودة بالوسط الحضري، والزيادة في مستوى المتوسط الوطني للتمتع بخدمات صرف صحي ذات جودة بالوسط الحضري ليبلغ نسبة ٩٥% في آفاق سنة٢٠٢٥،
- التخفيض إلى النصف في نسبة البطالة بالوسط الحضري في آفاق سنة ٢٠٢٥،
- الزيادة بنسبة ٣٠% في المؤشر الوطني لعدد الأطباء وعدد أسرة المراكز الصحية لكل ساكن حضري في آفاق سنة ٢٠٢٥،

- **غايات للمزيد من الحوكمة الرشيدة**

- أشار تقرير"حالة المدن العربية ٢٠١٢" في ملخصه التنفيذي (الصفحة ١٠) إلى أن " الدول العربية كانت تتسم بمستويات عالية من المركزية، حيث أن تفويض المهام والمسؤوليات للسلطات المحلية قد كان يخلو من التكافؤ وذلك في ظل توجيه الحكومات المركزية لنقل المسؤوليات دون تنفيذ عمليات التوزيع المتكافئ للتمويل ودون منح السلطات المحلية أية صلاحيات لزيادة العوائد على المستوى المحلي"، ملخصا أبرز الإشكاليات التي يجب العمل على الحد منها في المستقبل لتحقيق المزيد من الحوكمة الرشيدة في الشؤون الحضرية التي تتطلب التجسيم الكامل للامركزية حيث أن المجالس البلدية هي الخلية الأقرب لشؤون المواطن. لذا فإنه من المنشود تمكين المجالس البلدية من الصلاحيات التنفيذية والإمكانيات المادية والتقنية والكفاءات البشرية للتصرف المناسب في الفضاء الحضري، ويمثل هذا الإجراء حجر الزاوية لتحقيق الحوكمة الرشيدة قصد تحقيق سلامة النمو الحضري والتحديث .

وضمانا لأوفر الحظوظ لنجاح الاختيارات التنموية وتحقيق مقاصدها المتمثلة في توفير مقومات العيش الكريم وجودة الحياة للمواطنين، من الضروري تكريس المقاربة التشاركية القاضية بالانطلاق من المواطن وحاجياته في الضبط العملي للغايات بما يساهم في تحميله المسؤولية نجاح أو فشل البرامج والمشاريع والأعمال والإجراءات التي تم إنجازها لتحقيق هدف التنمية المستدامة كما يشير إليه المثال رقم ٤ التالي.

مثال رقم 4

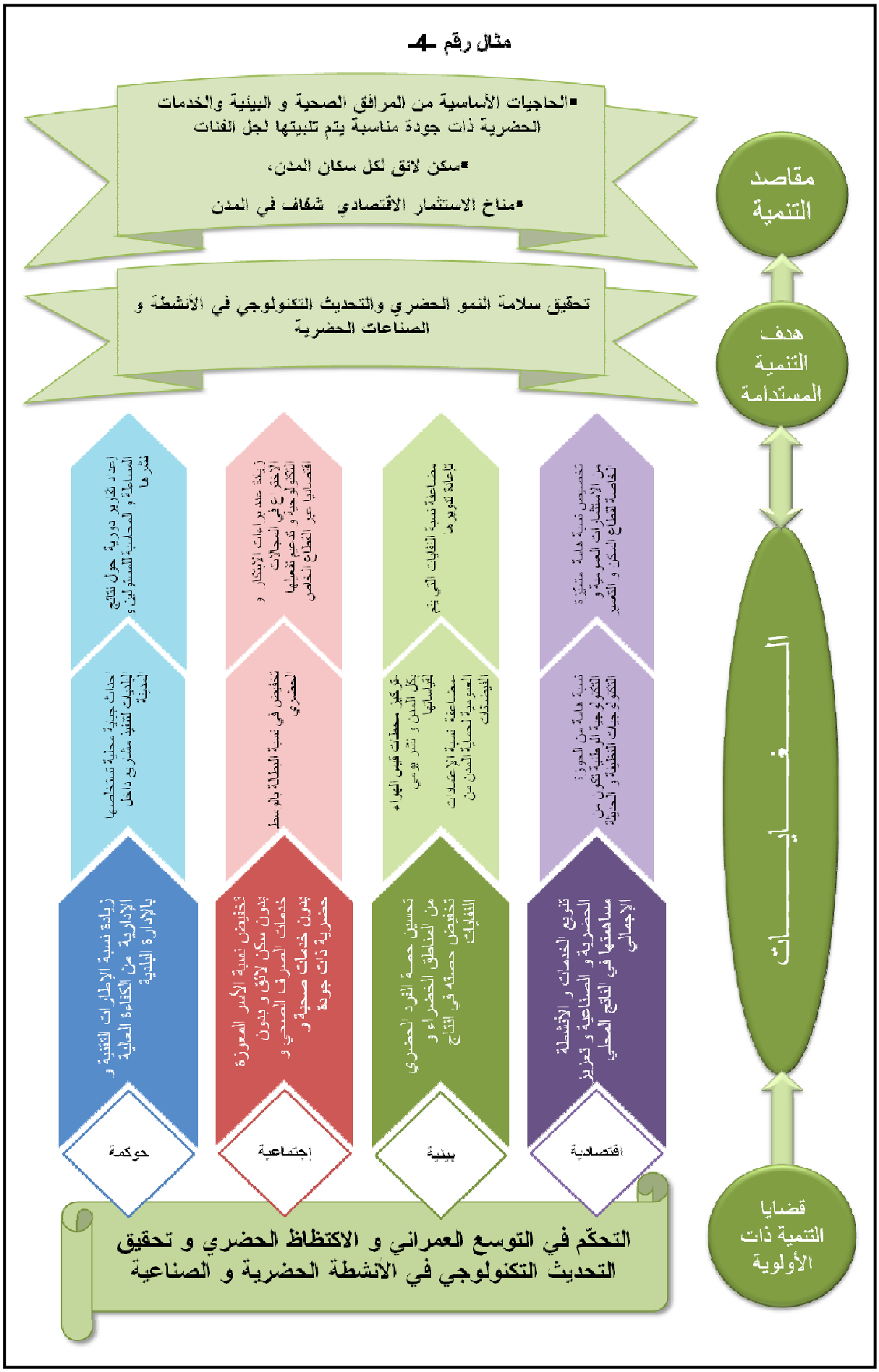
مقاصد التنمية
▪الحاجيات الأساسية من المرافق الصحية و البيئية والخدمات الحضرية ذات جودة مناسبة يتم تلبيتها لجل الفئات
▪سكن لائق لكل سكان المدن،
▪مناخ الاستثمار الاقتصادي شفاف في المدن
هدف التنمية المستدامة
تحقيق سلامة النمو الحضري والتحديث التكنولوجي في الأنشطة و الصناعات الحضرية
قضايا التنمية ذات الأولوية
تخصيص نسبة هامة مبنية من الاستثمارات العمومية و خاصة قطاع السكن و التعمير
نسبة هامة من الجودة التكنولوجية الوطنية لكل من التكنولوجيات النظيفة و الحديثة
تنويع الخدمات و الأنشطة الحضرية و الصناعية و تعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
اقتصادية
مضاعفة نسبة النفايات التي يتم تأهيلة لتوريدها
تركيز محطات لتصفية المياه بكل المدن و تثمينها
مضاعفة نسبة الاعتمادات العمومية لحماية المدن من الفيضانات
تحسين حصة الفرد الحضري من المناطق الخضراء و تخفيض حصته في الفاتورة الفلاحية
بيئية
تخفيض نسبة الأسر المعوزة بدون سكن لائق و بدون خدمات الصرف الصحي و بدون خدمات صحية و حضرية ذات جودة
تخفيض في نسبة البطالة بالوسط الحضري
زيادة عدد براءات الإختراع و الإختراعات التكنولوجية و تدعيم تمويلها اقتصاديا عبر القطاع الخاص
اجتماعية
إحداث شرطة بلدية حول نتائج المساءلة و المحاسبة للمسؤولين و نشرها
إحداث جبهة محلية تستخلصها للبلديات لتنفيذ مشروع داخل المدينة
زيادة نسبة الإطارات التقنية و الإدارية من الكفاءة العالية بالإدارة البلدية
حوكمة
التحكّم في التوسع العمراني و الاكتظاظ الحضري و تحقيق التحديث التكنولوجي في الأنشطة الحضرية و الصناعية

(جدول ٩) تحقيق سلامة النمو الحضري والتحديث التكنولوجي
الـــــغايات

البعد الاقتصادي	البعد البيئي	البعد الاجتماعي	لتفعيل الحوكمة الرشيدة	مقومات العيش الكريم المنتظر تحقيقها
-تنويع الخدمات الحضرية وتعزيز نسب مساهمتها ونسب الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي ب٣% إضافية في آفاق سنة ٢٠٢٥، -٧٠% من الحوزة التكنولوجية الوطنية توفرها التكنولوجيات النظيفة والحديثة في آفاق سنة ٢٠٢٥، -الزيادة بنسبة ٥٠% في حجم الاستثمارات العمومية والخاصة الموجهة لقطاع التعمير وإنشاء المساكن في آفاق سنة ٢٠٢٥،	- مضاعفة نسبة حصة الفرد الحضري من المناطق الخضراء في آفاق سنة ٢٠٢٥، -التخفيض بنسبة ٣٠% في حجم حصة كل فرد حضري من إنتاج النفايات المنزلية اليومية في آفاق ٢٠٢٥، وتوسيع مجال برامج نشر ثقافة أنماط الاستهلاك المستدامة، -التخفيض إلى النصف في نسبة النفايات التي يصعب جمعها من الوسط الحضري في آفاق سنة ٢٠٢٥، -الزيادة في نسبة النفايات التي يتم إعادة تدويرها لتبلغ ٥٠% من الحجم الجملي للنفايات في آفاق سنة ٢٠٢٥، -التخفيض إلى النصف في نسبة السكان المدن غير المتمتعين بخدمات الصرف الصحي الجيدة في آفاق سنة ٢٠٢٥، -تركيز محطات قـيس نوعية الهواء بكل المدن الكبرى والمتوسطة ومضاعفة عدد المحطات بالتجمعات السكانية الكبرى في آفاق سنة ٢٠٢٥، وتجهيز هذه التجمعات بمخططات التدخل السريع عند حدوث حالات طارئة لتلوث الهواء، -مضاعفة نسبة الإعتمادات العمومية المخصصة لحماية المدن من الفيضانات في آفاق سنة ٢٠٢٥ لتقوية قدرات المدن على مجابهة كوارث التغيرات المناخية،	-التخفيض إلى النصف في آفاق ٢٠٢٥، من عدد الأسر المعوزة بدون مسكن لائق - التخفيض إلى النصف من عدد الأسر المعوزة التي لا تتمتع بخدمات صرف صحي ذات جودة بالوسط الحضري، والزيادة في مستوى المتوسط الوطني للتمتع بخدمات صرف صحي ذات جودة بالوسط الحضري ليبلغ نسبة ٩٥% في آفاق سنة٢٠٢٥، -التخفيض إلى النصف في نسبة البطالة بالوسط الحضري في آفاق سنة ٢٠٢٥، -الزيادة بنسبة ٣٠% في المؤشر الوطني لعدد الأطباء وعدد أسرة المراكز الصحية لكل ساكن حضري في آفاق سنة ٢٠٢٥، - الزيادة بـ٥٠% في عدد براءات الاختراع والابتكار من مراكز البحوث الوطنية وتفعيل هذه البراءات تنمويا بتمويل القطاع الخاص في آفاق ٢٠٢٥،	-الزيادة بنسبة ٣٠% في عدد الإطارات الفنية والتقنية من ذوي الكفاءة العالية ضمن إدارة المجالس البلدية، -بلوغ نسبة ٤٠% من موارد البلدية من جباية محلية تتناسب مع واقع كل مدينة، -تقارير سنوية حول المساءلة والمحاسبة تتعلق بنشاط المجالس والإدارة البلدية يتم نشرها محليا ووطنيا،	**-الحاجيات الأساسية من المرافق الصحية والبيئية والخدمات الحضرية ذات جودة مناسبة يتم تلبيتها إلى نسبة متميزة من الفئات الاجتماعية الهشة وكل السكان،** **-سكن لائق لكل سكان المدينة،** **-مناخ الاستثمار الاقتصادي شفاف في المدن**

٥- الخــاتمة: إمكانيات تنفيذ البرامج والمشاريع والإجراءات

إن بلوغ الغايات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإجراءات لتجسيم الحوكمة الرشيدة التي يتطلبها تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقترحة لبلوغ مقاصد التنمية وهي توفير أفضل مقومات العيش الكريم وجودة الحياة الممكنة للمواطنين بالمجتمعات العربية، يمر حتما بإحداث التغيير المنشود في هيكلة منظومات ومسارات التنمية على الأصعدة الوطنية والمحلية من جهة وعلى الصعيدين العربي والعالمي من جهة أخرى.

فعلى الصعيدين المحلي ثم الوطني، من الضروري إخضاع هذه الأهداف المقترحة إلى مسار المقاربة التشاركية لإثراء المضامين التي تحملها هذه الأهداف من ناحية، وكذلك لضبط حدود الغايات المقترحة لتجسيم الغايات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وإثرائها بما يتناسب مع الواقع المحلي من ناحية ثانية. والمسارات التشاركية التي تضمن الجودة المنشودة للغايات وحدودها من حيث تناسبها مع الواقع المحلي يجب أن يشمل كل الأطراف المعنية بالتنمية انطلاقا من المستوى المحلي وبذلك يتم تشريك القواعد لتحميل المسؤولية بصفة شفافة على كل الأطراف، ثم توزيع هذه المسؤوليات حسب الكفاءات والإمكانيات لكل طرف معني بعملية التنمية.

وبناءا على هذا، تكون آليات المساءلة والمحاسبة التي يجب أن تنشأ لتجسيم الحوكمة الرشيدة، مركّزة على أرضية شفافة هدفها المساهمة في توفير الظروف الملائمة لإنجاح العمل التنموي.

وإلى جانب التكريس الفعلي للمسارات التشاركية، من المطلوب أن تتوفر الإعتمادات الضرورية لتنفيذ المشاريع والبرامج والإجراءات التي يتطلبها بلوغ الغايات، وذلك على الصعيدين المحلي وخاصة الوطني، وفي هذا الشأن، فإن إحداث التغيير المنشود لتجويد منظومات التنمية القائمة حاليا يقضي بحسن استعمال الموارد المالية و التقنية التي تتأتى من الدعم الذي تمنحه البلدان المتقدمة لفائدة الدول العربية ذات الموارد المحدودة من جهة، و بالخصوص عبر إعادة هيكلة الميزانيات الوطنية وجعلها الأداة الرئيسية لتمويل تنفيذ المشاريع والبرامج والإجراءات التي ستنجرّ عن تحويل أهداف التنمية المستدامة وغاياتها إلى أنشطة وأعمال يتضمّنها برنامج أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥ بما يدعم تكريس مبدأ المسؤولية المشتركة و لكن المتباينة.

وبما أنه في العديد من الحالات بالنسبة لعدد من بلدان المنطقة، تكون الميزانيات الوطنية والمحلية غير قادرة على تغطية الحاجيات المالية لتنفيذ المشاريع والبرامج المطلوبة، لهذا فإنه من الضروري أن يواكب وضع برنامج التنمية الأممي لما بعد ٢٠١٥ **إحداث آليات مالية ولتيسير نقل التكنولوجيا لمعاضدة جهود البلدان التي تلتزم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة**، على غرار ما تم بعد القمة الأولى للأرض (ريو ١٩٩٢) حين أحدث الصندوق العالمي للبيئة والذي ساهم بصفة ملموسة في دعم جهود البلدان النامية التي انطلقت في تنفيذ برامج حسب متطلبات استدامة التنمية وبالخصوص في مجالات مقاومة التصحر، والحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية الحية، وفي مجال مجابهة التغير المناخي. فالآلية المالية المطلوب إحداثها على الصعيد الدولي لتحديث الصندوق العالمي للبيئة، يمكن أن تعبّأ مواردها المالية من ما يتوافر من تخصيص نسبة ٠،٧% من الناتج الإجمالي المحلي للبلدان المتقدمة التي التزمت بذلك في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، ولم يتم احترام هذا الالتزام إلا من طرف عدد ضئيل من البلدان الأوروبية فقط، بحيث لم تتجاوز النسبة المحققة ما بين ٠،١٥ % و٠،٥٧%، إذ لم يتجاوز الحجم الإجمالي للموارد المالية التي خصّصتها البلدان المتقدمة كدعم للبلدان النامية سوى ٩٦ مليار أورو سنة ٢٠١١ من حجم إجمالي بحوالي٤٠٠ مليار أورو كان يمكن أن يتوفر لو التزمت البلدان المتقدمة بتعهداتها.

كما يتطلب مسار استدامة التنمية وضمان الحوكمة الرشيدة، ضرورة متابعة أداء تنفيذ المشاريع والبرامج التي اعتمدت لبلوغ الغايات وتقييم مدى اقتراب مسارات التنفيذ من هدف التنمية المستدامة، وتتم هذه المتابعة

والتقييم بواسطة مؤشّرات يتم تركيبها وضبطها على قياس الغايات والهدف المناسب لها. وفي هذا الشأن، من الضروري أن تكون المؤشرات ذات دلالة واضحة لموضوع الغاية، سهلة الحساب باعتمادها على معطيات متوفرة. وبضمان إمكانيات التمويل الضرورية ومؤشرات متابعة وتقييم واضحة ومجدية، ومع توفر الإرادة السياسية وانخراط مكونات المجتمع المدني الناضجة، وقدر من حسّ المواطنة لدي أفراد المجتمعات العربية، تتوفر للبلدان العربية البيئة الملائمة الكفيلة بتيسير إحداث التحوّل المنشود في منظومات التنمية على نهج الاستدامة قصد تعزيز المكتسبات التي أنجزتها بلدان المنطقة عبر تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من جهة، وتمكين المواطن بهذه المنطقة من أن يتمتع بحقوقه في العيش الكريم وجودة الحياة حسب الإمكانيات المتاحة.